وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإنسانية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

موقف الحركة الوطنية من الأقلية الأوروبية المقيمة في الجزائر

من إعداد الطالبة:

- أسماء بوعمرة

تحت اشراف الدكتور:

–د. كريم مقنوش

السنة الجامعية: 1444/1443 هـ

2023/2022 م

شكر وعرفان

بعد أن مَنَّ اللَّه علينا بإنجاز هذا العمل، فإننا نتوجَّه إليه سُبحانه وتعالى أوَّلًا بجميع ألوان الحمد والشُّكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به، ووفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه، وِانطلاقا من قول رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم « من لا يشكُر النَّاس لا يشكُرِ اللَّه »، فإننا نتقدَّم بجزيل الشُّكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف الأستاذ "**كريم مقنوش**" على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معنا، وعلى نصائحها القيِّمة التي مهدت لنا الطَّريق لإتمام هذه الدِّراسة، فله منَّا فائق التَّقدير والِاحترام، كما نتوجَّه في هذا المقام إلى كل أساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدِّراسي ولم يبخلُوا في تقديم يد العون لنا.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى لو بكلمة طيِّبة أو اِبتسامة.

إهداء

أهدي هذا العمل لأسرتي عامة، وأمي وأبي خاصة

إلى من له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي (والدي) أطال الله في عمره

إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني رابط الجأش وراعتني حتى صرت كبيرة (أمي الغالية)

إلى إخوتي من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي وإلى كل من أحبهم قلبي

أهدي تخرجي إلى كل من ساندني طول حياتي أبي وأمي وإخوتي الغاليين دمتم لي سندا وفخرا

مقدمة

❖ مقدمة:

احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830 ومنذئذ لم تنفك المقاومات الشعبية تدافع عن الجزائر والجزائريين، وكانت هذه المقاومات في الأساس دفعا للمحتل الغاشم الذي حاول منذ البداية تعزيز وتوسيع نفوذه في الجزائر للتحكم فيها، وقد اتبعت منذ البداية سياسة الاستعمار الشاملة، فقد شجعوا هجرة الأوروبيين إلى الجزائر ومكنوهم من أراضي الأهالي الجزائريين وجعلوها ممتلكات عقارية لتلبية حاجيات أوروبا والأوروبيين.

وقد غدى الأوروبيون ملاك للأراضي وجمعوا أموالا طائلة ورؤوس أموال هائلة مكنتهم من توسيع امتلاكهم للأراضي، وقد زادوا غنى وازدهرت بذلك المدن التي سكنها الأوروبيون في الجزائر وغدت بذلك مراكز إدارية اقتصادية، وقد كثر المستوطنون بالجزائر حتى وصلت أعداد المولودين منهم في الجزائر لأعداد مهولة فاقت عدد الأوروبيين الذين قدموا أول مرة، وهكذا فقد نجح الاستيطان في الجزائر وقد أصبحت بذلك الجزائر مقاطعة فرنسية مبنية على احتقار الجزائري وإبادته إن أمكن، وقد استخدمت فرنسا في سبيلها لذلك سبل عديدة منها التمييز العرقي على العرب والتعسف الضريبي و سياسة عسكرة الكولون.

تم إستناد الاستعمار والإدارة على استغلال الثروات الاقتصادية، وهذا يتطلب نجاح الاستيطان الرسمي أو الحر. يتضح أن قضية التوطين تمتد إلى مجالات متعددة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية. على سبيل المثال، في الجزائر، فرضت وجود الأقلية الأوروبية بالقوة وحافظت على امتيازاتها، وذلك ساعد الإستعماريين الإقطاعيين والبرجوازيين على تحقيق مصالحهم وحماية امتيازاتهم.

ومن خلال الإدارة الاستعمارية، تم إنشاء نظام سياسي يخضع للنظام الاقتصادي الاستعماري، ولتحقيق هذه المصالح، فرضت فرنسا نظامًا يعتمد على انتزاع الأراضي وتوزيعها على الكولون،

مدعومة بالقروض والمساعدات. ومن خلال هذه السياسة المصادرة لموارد الجزائريين، تحول المجتمع بأكمله إلى أدوات مسخرة لخدمة الاقتصاد الفرنسي الرأسمالي، وهو ما أدى إلى تحالف أقلية من الكولون المدعومين من الشركات والمؤسسات المالية الفرنسية والعالمية.

ومنذ ماي 1945، كانت الجزائر تواجه تحديًا حقيقيًا، وهو السؤال المحوري حول مستقبل البلاد: هل يجب على المعمرين الفرنسيين الاستمرار في السيطرة على الجزائر، أم يجب على الشعب الجزائري التمرد وتدمير النظام الاستعماري؟ ورغم جهود الإصلاح، إلا أن المعارضين لم يتركوا فرصة للإصلاح، وانتهكوا النظام القانوني الجزائري، مما أدى إلى عدم تحقيق أي تطورات تدريجية.

أما قانون 4 فيفري 1919 فقد كان الأكثر أهمية في التشريع الجزائري قبل صدور القانون الأساسي للجزائر لسنة 1947، إذ منح الأهالي الذين لم يؤدوا الخدمة العسكرية بعض التسهيلات للحصول على المواطنة الفرنسية، شرط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، وزاد عدد الناخبين المؤهلين بشكل كبير. وتمكن الجزائريون الغير متجنسين من الانتخاب مع تعيين ممثلين لهم، بعد أن كان هذا الحق مقتصرًا على المتجنسين فقط بموجب القانون المشيخي.

الإشكالية الرئيسية في الدراسة:

ما هو موقف الحركة الوطنية من الأقلية الأوروبية المتواجدة بالجزائر؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية أخرى ستتم الإجابة عليها في هذه الدراسة وهي:

- ما هي اتجاهات الحركة الوطنية (1919 – 1945) ؟
- كيف كانت أوضاع الأقيلة الأوروبية والجزائريين في ظل الحرب العالمية الثانية؟
- ما هو دور الأقلية الأوروبية بين (1946 – 1954)؟

دواعي اختيار الموضوع:

يعزى اختيارنا لهذا الموضوع إلى ميول ذاتية وأسباب موضوعية يمكن حصرها في:

- **الأسباب الذاتية:**

- الرغبة الملحة في البحث حول المواضيع التاريخية التي تعالج السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها.

– كشف حقيقة الاستعمار الوحشي في الجزائر والإعلان عن الزيف الذي يروجه الفرنسيون حول تاريخ الجزائر وخاصة الفترة الزمنية التي تسببت في إبادة جماعية للشعب الجزائري في مجازر 8 ماي 1945.

- **الأسباب الموضوعية:**

– الرغبة في إزاحة الستار عن فترات من تاريخنا في استظهار سياسة الأقلية الأوروبية في الجزائر وانعكاساتها على الأهالي.

– فهم التغيرات والتطورات التي مرت بها الجزائر، بالإضافة إلى تحليل الأحداث الرئيسية التي حدثت في ذلك الوقت.

حدود الدراسة:

تناولت الدراسة الفترة مع مطلع القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى واستمرت إلى غاية حدوث مجازر 8 ماي 1945 وما بعدها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن خطة الأقلية الأوروبية في تثبيت أركان الاحتلال الفرنسي في الجزائر وتحليل قوانينها وتأثيرها على الأهالي، كما تسعى إلى إزالة الغموض حول دور الأقلية الأوروبية في تعفين الجو قبل وبعد مجازر 8 ماي 1945.

منهج البحث:

تتطلب طبيعة الموضوع المنهج التاريخي الضروري لسرد الأحداث وفق تسلسل الزمني موظفين المنهج الوصفي المناسب لوصف الأحداث والوقائع ونقلها كما وردت من خلال المصادر والمراجع ثم تحليل مضامينها ونقدها، وصولا إلى بلورة أفكارها وما يتوافق مع موضوع .

خطة البحث:

تحتوي الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، اعتمدت في كل مبحث على ثلاثة مطالب اثنين، كان المبحث الأول معنونا باتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1945)، واحتوى على مطلبين الأول حول تأثير المستوطنين على السياسة الاستعمارية وانعكاساته تعلق بالتأثير من خلال المجالس المنتخبة وكذلك التأثير الإعلامي، وكذلك مطلب ثاني تعلق بموقف الأحزاب من الأقلية الأوروبية فتجلى حول التيار الاصلاحي لجمعية العلماء المسلمين وكذلك حول حركة الادماج الاتجاه الليبيرالي الادماجي.

أما المبحث الثاني المعنون بالأقلية الأوروبية والجزائريين في ظل الحرب العالمية الثانية فقد كان المطلب الأول حول موقف الجزائر من الأقلية الأوروبية في ظل الحرب العالمية الثانية فصلنا فيه الحديث حول الأقلية الأوروبية وموقفها من الإصلاحات أثناء الحرب العالمية الثانية وكذلك ومساهمتها في تعفين الجو قبل مجازر 08 ماي 1945، أما المطلب الثاني الموسوم بالأقلية

الأوروبية ومجازر 08 ماي 1945 فقد كان حول دور الأقلية الأقلية الأوروبية في مجازر 08 ماي 1945 وكذلك حول انعكاسات ونتائج المجاز على الأقلية الأوروبية

في حين احتوى المبحث الثالث المعنون بالأقلية الأوروبية والجزائر بين 1946-1954 على مطلبين، كان المطلب الأول حول إصلاحات الحكومة الفرنسية وموقف الأقلية منها في ظل ثرائها الاقتصادي وهيمنتها السياسية، وقد احتوى على تقديم للقانون الأساسي 20 سبتمبر 1947، فضلا عن أهم الاصلاحات السياسية، أما المطلب الثاني فقد تعلق بنشاط الحركة الوطنية السياسية ومشاركتها في الانتخابات 1946-1954، وقد كان حول نشاط الحركة الوطنية الجزائرية 1946 – 1954 وموقف الأقلية الأوروبية منه، فضلا عن الإدارة الفرنسية والانتخابات 1946 – 1954 ما بين الأقلية الأوروبية.

الدراسات السابقة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على مجموعة من المصادر والمراجع منها ما تمت كتابه في جريدة المجاهد وكتاب عبد الرحمن مزيان الموسوم حرب الجزائر في فرنسا، وكتاب جذور أول نوفمبر لبن يوسف بن خدة وشهادة صحفي يوغسلافي لزدرافوبيكار، كذلك مذكرات لجزائريين مثل هنري علاق.

صعوبات الدراسة:

ومن صعوبات الدراسة التي واجهتنا ضيق الوقت لدراسة هذا الموضوع الشائك، فضلا على شح المصادر والمراجع والمادة الأرشيفية بخصوص هذا الموضوع، وكذلك البحث في المصادر والمراجع الفرنسية ومحاولة النقل إلى اللغة العربية.

المبحث الأول

اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1945)

المطلب الأول: تأثير المستوطنين على السياسة الاستعمارية وانعكاساته

المطلب الثاني: موقف الأحزاب من الأقلية الأوروبية

المبحث الأول: اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1945)

تمهيد:

يركز هذا المبحث على بعض الأحداث والتطورات التاريخية المتعلقة بحقوق الإنسان والحكم الذاتي في الجزائر وفرنسا. ففي القرن التاسع عشر، اهتم المجتمع الدولي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وظهر ذلك في قوانين منع المتاجرة بالرقيق في أمريكا في عام 1885، ثم تم تعديل وثيقة حقوق الإنسان في فرنسا بفضل الثورة الفرنسية، التي أكدت أهمية إرادة المجتمع في وضع القوانين، وأدرك الجزائريون منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر في عام 1830 أن فرنسا لا تلتزم بالقانون الدولي ولا تطبقه في الجزائر. وقد قام الشعب الجزائري بالمقاومة ضد الاستعمار، ولكن كان هناك قسم من الجزائريين الذين استخدموا الاحتجاجات والثورات وتقديم الشكاوى كوسيلة للمعارضة.

استخدمت السلطات الفرنسية تكتيكات مختلفة للتلاعب بالشعب الجزائري، بما في ذلك تشكيل مجالس وإجراء انتخابات وفقًا للقوانين الاستعمارية لتحقيق أهدافها. وكان للجزائريين الحقوق المحددة في القوانين، لكنهم لم يتمتعوا بنفس الحقوق التي كانت متاحة للمستوطنين الفرنسيين في الجزائر، وقد صدر قانون سيناتوس كونسولت في عام 1865 وجعل الجزائريين رعايا فرنسيين من الدرجة الثانية، وقد كانت هناك تشريعات الخاصة بالانتخابات في الجزائر وقد أثرت على المجتمع. كما يذكر أن قانون 04 فيفري 1919 منح تسهيلات للأهالي الذين لم يؤدوا الخدمة العسكرية للحصول على المواطنة الفرنسية على حساب التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، مما أدى إلى زيادة الهيئة الانتخابية بشكل كبير. ولكن القانون واجه ردود فعل سلبية من الفرنسيين في الجزائر.

المطلب الأول: تأثير المستوطنين على السياسة الاستعمارية وانعكاساته

1. التأثير من خلال المجالس المنتخبة

اهتم المجتمع الدولي منذ بدايات القرن التاسع عشر بحقوق الإنسان والشعوب وحرياتهم الأساسية، وكان ذلك جليا في أمريكا عندما صدرت قوانين منع المتاجرة بالرقيق سنة 1885، وقد كانت الثورة الفرنسية سبيلا لتعديل وثيقة حقوق الإنسان، والتي تتضمن مقدمة و17 مادة، والتي أكدت أن القانون يعبر عن إرادة المجتمع، ويتيح للمواطنين المشاركة في وضع القوانين، سواءً بأنفسهم أو من خلال نوابهم.

حيث أنه ينبغي للشعوب أن تحظى بالحق في تقرير مصيرها وفقًا للأسس المتمثلة في الحرية والتواصل في كافة المجالات، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالإرادة الشعبية هي السلطة الحاكمة ويمكن لها التجلي من خلال انتخابات نزيهة تجرى بانتظام وعلى أساس المساواة. [1]

أما بالنسبة للجزائريين فقد أدركوا منذ بداية الاحتلال سنة 1830 أن فرنسا لا تعترف بالقانون الدولي ولن تطبقه في الجزائر، على اعتبار أن السلطة قد تم أخذها بالقوة من البداية عندما حُرِم الجزائريون من تسيير شؤون بلادهم، وعلى الرغم من المقاومات الحربية الكثيرة التي قام بها الشعب الجزائري رفضا للاستعمار إلا أن فيصل كبير منه كان دائم الرفض للاحتلال من خلال الاحتجاجات والثورات وتقديم العرائض والشكاوى.[2]

وعلى هذا الأساس فقد تم استخدام تكتيكات متعددة من قبل السلطات الفرنسية للتضليل والتلاعب بالشعب الجزائري، بما في ذلك إجراء انتخابات وتشكيل مجالس بموجب قوانين

[1] كريمة بن حسين، الحياة السياسية في قسنطينة 1930 – 1939، رسالة ديبلوم للدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، دائرة التاريخ، جامعة قسنطينة، 1984، ص 218-219.
[2] نفسه، ص 220.

الاستعمار لتحقيق أهدافهم، بالإضافة إلى جعل بعض الجزائريين مواطنين فرنسيين من الدرجة الثانية، وضم الجزائر كمقاطعة فرنسية وسكانها مسلمون بعد تصاعد الحركة الوطنية. هذه التكتيكات استخدمت لتحقيق الهدف الرئيسي الذي كان هو الحفاظ على سلطة الاستعمار الفرنسي واستمراره.[1]

أصدر قانون سيناتوس كونسولت في 14 يوليو 1865، وقد جعل الجزائريين رعايا فرنسيين من الدرجة الثانية، فلم يكونو بذلك مواطنين فرنسيين وإنما مجرد رعايا، ومع ذلك فقدمت الاستثناءات التي تسمح للجزائريين بتولي بعض الوظائف المدنية المحددة، باستثناء الوظائف الحكومية، ومع الالتزام ببعض الشروط مثل الالتحاق بالجيش، كما تنص المادة الأولى على أن الأهالي المسلمون يتمتعون بالحكم الإسلامي ويمكنهم الانضمام للجيش أو العمل في الوظائف المدنية في الجزائر، ولديهم نفس الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين الفرنسيين، ويخضعون للقوانين المدنية والسياسية لفرنسا في هذه الحالة.[2]

ومع ذلك بقيت أعداد الجزائريين ضئيلة جدا، إذ كان معظمهم يخضع لقوانين الشريعة الإسلامية، ومن بين الأسباب التي دفعت الجزائريين لعدم التجنيس فتوى الشخ عبد الحميد بن باديس التي اعتبرت كل من يتجنس مرتدا عن الدين الإسلامي[3]، وقد كان بذلك المجلس البلدي بالجزائر يحوي على 36 مستشارًا فرنسيًا و12 ممثلًا من الأقلية في المجلس، وهؤلاء الممثلون لا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المستشارون الأوروبيون والمستشارون الأهالي.[4]

وقبل سنة 1919، لم يكن بإمكانهم انتخاب رئيس البلدية، أما في سنة 1914، فكان للجزائريين الحق في انتخاب أعضاء في المجالس البلدية، وكان عددهم يتراوح بين 4 إلى 40 ممثلًا منتخبًا،

[1] أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986، ص 182.
[2] محمد علي دبوز، نهضة الجزائر وثورتها المباركة، ج2، المطبعة العربية، الجزائر، 1971، ص 18.
[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائر، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 279.
[4] Kaddache Mahfoud, La vie politique à Alger de 1919 à 1935, SNED, p 2.

اعتمادًا على عدد السكان، مع وجود ممثل واحد إذا كان عدد السكان أقل من 1000، ولكنهم لم يتجاوزوا ثلثي عدد المجلس.[1]

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم إنشاء العمالات الجزائرية تحت حكم الجمهورية الثانية، ولم يكن هناك وجود للمجالس العامة إلا ابتداءً من عام 1858، حيث كانت تتبع المبادئ المحددة في قوانين المجالس العامة في فرنسا، والتي تم وضعها في عام 10 أوت 1871 و31 جويلية 1872. يتألف المجلس العام لعمالة الجزائر من 31 عضوًا من قبل الحاكم العام، وعلى الرغم من أن عدد المستشارين العامين "الأهالي" في عام 1919 كان عشرة فقط من أصل 31 عضوًا، أي رُبع العدد الإجمالي، إلا أن الجزائريين استثنوا من المشاركة في انتخابات مجلس الشيوخ، وذلك على الرغم من تساوي حقوقهم والتزاماتهم الدينية مع المستشارين العدمين الفرنسيين والأهالي.[2]

وعليه تظهر جليا حيل الفرنسيين لإقصاء الجزائريين الذين يؤمنون بالطريقة السياسية وإبعادهم بأي طريقة كانت، وهكذا كان يتم انتخاب المفوضين الأوروبيين مباشرة من خلال الاقتراع الفردي، بينما يتم اختيار خمسة عشر من المفوضين المسلمين الحاصلين على الأصوات ويتم تعيين الستة الآخرين من قبل الحاكم العام. ولكن، في مرسوم سنة 1927، تم رفع عدد المفوضين الأهالي إلى 24، من بينهم 17 مفوضًا عربيًا و7 من منطقة القبائل. يتم انتخاب المفوضين لفترة قابلة للتجديد تصل إلى 6 سنوات، وتتضمن مهام المفوضية المالية حماية الاستقلالية المالية والاقتصادية للجزائر، وهكذا يتم انتخاب الوفود المالية بالتصويت الفردي، ويتم اختيار المفوضين

[1] فرحات عباس، ليل الاستعمار، حرب الجزائر وثوراتها، تر: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، د ت، ص 37-38.
[2] Kaddache Mahfoud, La vie politique à Alger de 1919 à 1935, Op.Cit, p. 24

الأهالي جزئياً من خلال هذا الإجراء، ولكن اعتبارًا من عام 1946، تم تفويض الحكومة المكلفة بتسيير المصالح الخاصة بالجزائر بمهمة الاستقلالية المالية للمجلس.[1]

ومن بين التشريعات الخاصة بالانتخابات نذكر قانون 04 فيفري 1919 الذي يعد أحد القوانين الأساسية في تشريع الجزائر، حيث منح هذا القانون التسهيلات للأهالي الذين لم يؤدوا الخدمة العسكرية للحصول على المواطنة الفرنسية، بشرط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، مما أدى إلى زيادة الهيئة الانتخابية بشكل كبير.

تلقى قانون 4 فيفري 1919 ردود فعل سلبية من الفرنسيين في الجزائر، حيث وصفت جريدة "إيكو دالجير" القانون بأنه "حادث طارئ وضربة غادرة"، وبالمقابل، قبل المجلس العام في الجزائر مبادرة المجلس الأعلى في قسنطينة، التي تضمنت المطالبة بمراجعة قانون 4 فيفري 1919، لأنه حرم المسلمين الجزائريين غير المتجنسين من الحق في التصويت وتعيين ممثلين، وبينما دافع الأوروبيون عن القانون السابق، إلا أن المسلمين انقسموا فيما بينهم في قبول القانون، حيث رحب البعض بامتداد التمثيل للمسلمين الجزائريين، في حين رفض آخرون المواطنة الفرنسية واعتبروا القانون ضارًا بمصالحهم. وأدى هذا التباين إلى انقسام حركة الشباب الجزائريين، وتفاقم الخلافات بمناسبة تنظيم الانتخابات البلدية للأهالي في نوفمبر 1919.[2]

تحولت هذه الأقلية إلى أداة للاستعمار المباشر، حيث يظهر بوضوح احتكارها للحكم والسلطة، وذلك يتضح من خلال عدم تمثيلها بشكل كافٍ في المجالس المنتخبة، وخاصة المجلس الجزائري الوطني، حيث أصبحت غير معروفة وغير قادرة على القيام بأي عمل إيجابي.[3]

---

[1] Echo d'Alger , 22 avril 1919

[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، 1919 – 1938، ترجمة: أمحمد بن البار، الجزء الأول، دار الأمة، الجزائر، 2008. ص 770.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الطنية الجزائرية، ج1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 279.

وعلاوة على ذلك، كان الأوروبيون يشجعون الشغب والفتن بين الجزائريين، مما أعطاهم الشعور بأنهم يملكون حقًا طبيعيًا في تحديد النظام والقانون الذي يحكمون به، بعد أن دمروا الدولة الجزائرية وساعدوا في نشر عقلية العنصرية الأوروبية. وكانت المعارضة الأوروبية لأي إصلاح جزائري مبكرة، حيث لم تكن تلك الإصلاحات كافية وكانت شكلية، وفي عام 1907، اتفقت غرفة النواب على تطبيق مبدأ النظرية العادلة والمستمرة لسياسة المشاركة الفعالة للسكان الأصليين. وفي مؤتمر إفريقيا الشمالية الذي عقد في أكتوبر 1908، ندد الأوروبيون بشدة وعملوا على محاربة هذه السياسة الجديدة التي تتبعها فرنسا.[1]

تأثرت السياسة الاستعمارية بشكل كبير بتأثير المستوطنين، وتأثيرها بدوره أثر على نشاط الحركة الوطنية، إذ كانوا يفرضون دائمًا رأيهم على فرنسا ويدفعونها إلى التراجع عن أي سياسة إصلاحية. كما نجحوا في الحصول على تمثيل جزئي لجيش الاحتلال وقادتهم ضمن رؤيتهم الخاصة، ولعبوا دورًا مخزيًا في مواقفهم وردود أفعالهم السلبية تجاه الحركة الوطنية الجزائرية في مختلف المحطات.[2]

اتهم المستوطنون الأمير "خالد" وأصدقاءه بالشيوعية وسخروا منهم وأطلقوا عليهم تسمية المرابط، بسبب نشاطهم الوطني الذي لم يرق لهم. وقد شنت الصحافة الاستعمارية حملة واسعة ضد الإصلاحات المذكورة، رغم محاولة الحاكم العام "جونار" طمأنتهم. وقد أنذر الكولون بأن توسيع إمكانية التجنيس بإجراء إداري يمكن أن يؤدي إلى نشوب حرب أهلية بين المجموعتين، ولقد نجحوا في ذلك. وحتى مع تعيين "موريس فيوليت" واليا عاما على الجزائر، والذي كان يرغب في وضع بعض الإصلاحات، لم يحبذ المعمرين ذلك. [3]

[1] جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830-1962)، تر: عبد السلام عزيزي، مراجعة واشراف: مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 269.

[2] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 770.

[3] ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر بين الحربين 1918-1938، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص 186

اعترضت شيوخ بلديات المستعمرين في الجزائر على نشاط حزب نجم شمال إفريقيا واصله سرًا، وقاموا بعرقلة انتخابات المجالس العامة في أكتوبر 1934، وأطلقوا شعار "لن نتسامح أبدا أن يكون عربيا واحدا رئيس بلدية، حتى ولو كان في أصغر بلدية"، مما دفعهم للاستقالة لإجبار الحكومة على إلغاء الانتخابات. بالإضافة إلى سياسة التعسف الممارسة على الجزائريين من قبل رؤساء البلديات الأوروبيين والقادة المتصرفين، فإن المستوطنين الأوروبيين في الجزائر عملوا على منع الجزائريين من الحصول على أي تمثيل سياسي في المجالس المحلية أو التمثيل البرلماني الفرنسي، وتعويض قوانين الشريعة الإسلامية بالقوانين الفرنسية، والتركيز على المحاكم الفرنسية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الموقف العدائي للمستوطنين لم يمنع الجزائريين من المطالبة بالإصلاحات والتمثيل السياسي، وفي عام 1943 تم إطلاق بيان فيفري يهدف إلى إشراك المسلمين والأوروبيين في مشروع إصلاحي مشترك يسمى ملحق البيان. وقد أطلقت هذه الحركة بعد ذلك اسم "العاصفة"، واعتبرها أبو القاسم سعد الله وغيره الذين كانوا يؤيدونها بمثابة تحرر قوي هب من الشرق وراء الأطلسي ووصل إلى شمال إفريقيا.[1]

بعد مجيء ديغول لقسنطينة بتاريخ 12 ديسمبر 1943، رفضت المطالب الوطنية في بيان ولم يتم قبولها بأي حال من الأحوال. وبفضل تمثيلهم النيابي في المجلس الوطني بباريس، نجح الأوروبيون في الضغط على الحاكم العام ورؤساء العمالات والبلديات، والتحكم في الجزائريين الذين كانوا يمثلون المصدر الرئيسي لدفع الضرائب[2]، وسعوا لمراقبة المندوبيات المالية ومجالس العمالات السياسية ورؤساء البلديات، وأصبح النظام السياسي الإداري يكرس تفوقهم. كما عارض المستوطنون مشروع بلوم فيوليت لأنهم يرفضون أي تغيير في وضع الجزائريين السياسي، حتى لو تخلى الجزائريون عن أحوالهم الشخصية. ورغم تعيين موريس فيوليت في حكومة ليون بلوم،

[1] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 218-219.
[2] فرحات عباس، الشاب الجزائري من المستعمرة إلى المقاطعة، تر: احمد منور، الجزائر، 2010، ص 13.

وقد ثارت ثورة الأوروبيين ضده، وانعتوه بـ "فيوليت العربي" و "فيوليت الطاعون". وعلى الرغم من بعض التقارب بين بعض الأطراف في الحركة الوطنية، فإنه تشكل عرق جديد تحتوي على مزيج من الأصول الأوروبية والعربية والبربرية.[1]

2. التأثير الإعلامي:

أدركت فرنسا منذ بداية احتلالها للجزائر أهمية الاعلام كداعم رئيسي للسياسة الاستعمارية، وكذلك تأثير ذلك على الأفراد ونمط حياتهم في المقارنة بالحقب التاريخية السابقة، ولقد وجدت فرنسا من البداية أن العالم هو أحد الأسلحة الرئيسية والفاعلة في تجسيد سياستها الاستعمارية. ففي معركتها الاحتلالية، كان لها إدراك قوي بأهمية الكلمة وتوظيفها للبقاء لأكثر مدة ممكنة في الجزائر.[2]

وهكذا فقد حاولت الإدارة الفرنسية بذل جهود كبيرة لاستخدام جميع وسائل الإعلام المتاحة لفرض سيطرتها على الجزائر، وذلك حينما جلب الفرنسيون معهم معدات الطباعة التي استخدمت لإصدار أول صحيفة فرنسية في الجزائر بعنوان "ليستافات دو سيدي فرج"، ولم تستمر سوى لعدد قليل من الأعداد. فيما بعد، ظهرت جرائد أخرى بتمويل من الجيش الفرنسي، وتنوعت بعناوينها واتجاهاتها السياسية، حتى وصل عددها إلى 800 صحيفة خلال فترة الاستعمار.[3]

فضلا عن ذلك، فقد كانت الجزائر أول دولة في المغرب العربي تتعرف على الصحافة، فقد عرف الجزائريون الإذاعة في 1926 واستمر الوضع على هذا النحو، مع توسع الاستعمار العسكري في مواجهة المقاومة الشعبية في كل منطقة من مناطق الجزائر، وظهور حركة وطنية سياسية تتأرجح بين المقاومة المسلحة والدعوة إلى تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب

[1] شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، تر: جمال فاطمي، نادية‌الأزرق، فتحي سعيدي، حسين بن قرين، مراجعة: عياش سلمان، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 942.

[2] محمد العربي الزبيري، مجلة رواية، السنة الأولى، العدد 1 جانفي – فيفري 1996، ص 132.

[3] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج2، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 20-21.

الجزائري، في رؤى متباينة بين جملة من التيارات الاندماجية والصالحية والثورية. وأدى ذلك إلى ظهور عدد كبير من الصحف التي تنوعت بين الصحافة الاستعمارية وصحافة أحباب الأهالي والصحافة الوطنية الاستقلالية، وشهدت هذه الصحف مصيرا مختلفا بسبب مواقفها من الاحتلال، حيث تعرضت بعضها للإغلاق والاعتقال والغرامات المالية والمضايقات.[1]

هذا وقد اختلفت أنواع الصحافة في الجزائر فنذكر منها الصحافة الحكومية وهي التي كانت تحت إشراف الحكومة الفرنسية على جميع منافذ الصحافة الجزائرية بواسطة ممثلها الوالي العام، ومن بين هذه الجرائد نذكر جريدة المباشر التي استمرت من عام 1847 إلى غاية 1927، وجريدة كوكب أفريقيا التي استمرت من عام 1907 إلى غاية 1914، وكذلك جريدة النجاح التي دامت من سنة 1919إلى غاية 1956، وقد أدت هذه الصحف دورًا إعلاميًا وثقافيًا هامًا، وذلك بعد تولي بعض الشخصيات الجزائرية المثقفة رئاسة تحريرها. [2]

ورغم أن هذه الشخصيات كانت تعتقد أنه لا يوجد مانع للتعامل مع السلطة الاستعمارية، إلا أن هذا التعامل يقتصر على النشاط الثقافي العربي الإسلامي، وكان ذلك واضحًا في حالة جريدة "المبشر"، حيث تعاونت مع الشيخ البدوي والشيخ الحفناوي والشيخ بن زكري والشيخ ابن خوجة الكمال وغيرهم، وتمكنت بفضلهم من جذب القراء الجزائريين من خلال نشر مقالات في الأدب والفلسفة والدين والتاريخ، حتى وصلت قراءتها للمثقفين الناطقين بالعربية، وقد كان هذا النوع من الصحافة داعما لوجود الفرنسين في الجزائر، وكانت بذلك تستعمل لبث سمومها في أذهان الجزائريين الرافضين للسياسة الاستعمارية. [3]

[1] الزبير سيف الإسلام، نشأة الصحافة الاستعمارية في الجزائر ، مجلة الجيش الوطني الشعبي، العدد 47، الجزائر، فيفري 1968، ص 30.
[2] نفسه، ص30.
[3] نفسه، ص 32.

كان فيه نوع آخر من الصحافة الاستعمارية تمثل في صحافة أحباب الأهالي وقد كانت هذه الصحافة ملكا لفرنسيين متضايقين من السياسة الاستعمارية في الجزائر، ويهدفون إلى تقديم خدمات لنخبة جزائرية محددة بهدف الحفاظ على وجود الاستعمار الفرنسي في الجزائر. وقد تم إطلاق جريدة المنتخب في قسنطينة في عام 1882، بعد تأسيس جمعية في باريس تحمل اسم "الجمعية الفرنسية لحماية الأهالي" عام 1881. وقد اتبعت جريدة المنتخب سياسة التقريب بين المسلمين الجزائريين والحكام الفرنسيين، وتلتها بعد ذلك العديد من الصحف، مثل جريدة أحباب الأهالي، وجريدة منبر الأهالي، وجريدة الجزائر الجمهورية صدوراً في الفترة ما بين 1900 و1962، وقد تعرضت معظم هذه الصحف للمضايقات من قبل الإدارة الاستعمارية عدة مرات، وعلى هذا الأساس فقد كان هذا النوع من الإعلام ينتقد السياسة الاستعمارية الفرنسية لكنه في الآن ذاته لا يبحث عن استقلال الجزائر وإنما بقائها في ظل الاستعمار في ظل ظروف جيدة.[1]

كما برز نوع آخر من الصحف وهي صحافة الأهالي وهي الصحافة التي أسسها المسلمون في الجزائر ويديرونها إداريًا وماليًا، كما يشرفون على تحريرها وتوزيعها. تتناول هذه الصحف قضايا إسلامية جزائرية وشؤونهم العامة وعلاقتهم بالوجود الفرنسي في الجزائر، ويمكن تتبع نشأة هذا النوع من الصحف إلى جريدة "الحق" في عام 1893 في عنابة وجريدة "المغرب" في عام 1903، ثم جريدة "الصباح" و "كوكب إفريقيا" في مدينة الجزائر في عام 1907، بالإضافة إلى جريدة "ذو الفقار" التي أصدرها عمر راسم و "الفاروق" و "الصديق" التي أصدرهما عمر بن قدور الجزائري، وجريدة "الإسلام" و "الراشدي" و "الإقدام" و "صوت الأهالي" وجريدة "المنتقد" التي أصدرها الشيخ عبد الحميد بن باديس.[2]

[1] سيف الإسلام زبير، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج2، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 18-20.
[2] نفسه، ص 22.

وعلى الرغم من أن هذه الصحف حظيت بنوع من الرعاية والتسهيلات من الاستعمار في بداية ظهورها، إلا أنها تعرضت للكثير من القمع والتوقيف والمضايقات فيما بعد، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وظهور مطالب المساواة والحقوق المدنية والسياسية للجزائريين. وكان العديد منهم يتمتعون بالجنسية ويؤمنون بالاندماج، مثل التيار الذي كان يساند أطروحات الأمير خالد عبر جريدة "الإقدام" التي تم إيقافها عام 1923، بالإضافة إلى جريدة "الصديق" التي توقفت عن الصدور قبل ذلك بعام. [1]

وهكذا، فقد تم التعامل مع الصحافة الناطقة بالعربية في الجزائر على أنها صحافة أجنبية بموجب المادة الـ 14 من قانون حرية الصحافة الصادر عام 1881، مما جعل السلطة الإدارية الفرنسية مخولة بتوقيف أي صحيفة ناطقة بالعربية دون إحالتها على العدالة، وقد حاولت جمعية العلماء المسلمين إصدار جريدة باسمها، لكن طلبها تم رفضه بموجب القانون المذكور أعلاه. وبين عامي 1931 و 1935، أنشأت الجمعية 05 صحف، وكانت السلطات العسكرية الفرنسية تصادرها في كل مرة، ولم ينجحوا في الاستمرار في إصدار جريدة "البصائر". ومن بين الصحف الجزائرية التي كان لها انتشار واسع، كانت جريدة "الأمة" التي أصدرها أبو اليقظان، وجريدة "الديفانس" التي أصدرها الأمين العمودي في 26 جانفي 1934 باللغة الفرنسية، وجريدة "لونطونت" التي أصدرها فرحات عباس وعبد العزيز كسوس ومحمد الخضري بمدينة عنابة باللغة الفرنسية في 29 أوت 1935.[2]

فضلا عن ذلك، ففي عام 1930، أُقيمت احتفالات صاخبة في الجزائر من قِبَل فرنسا، ودعت لها الدول الأخرى، تم تخصيص ما يزيد عن 6 ملايين ومئة ألف فرنك فرنسي لتغطية الدعاية، وتم نصب نصب تذكاري في بوفاريك وسيدي فرج، وعُرِضَ بحري كبير مع 66 سفينة، وتم عقد

[1] الزبير سيف الإسلام، نشأة الصحافة الاستعمارية في الجزائر، مرجع سابق، ص 33.
[2] نفسه، ص 34.

مؤتمر لإبراز الحصيلة الإيجابية للحضور الفرنسي، ولم يتم الاهتمام بمشاكل المسلمين الجزائريين ومعاناتهم، وقد رافق هذه الاحتفالات شعارات معادية للعرب والإسلام، وكانت الاحتفالات ذات طابع استفزازي ومهين، مما أثار استنكارًا من مختلف التيارات الوطنية.[1]

تعددت أساليب الدعاية الفرنسية في الجزائر خلال الثورة، حيث استخدمت مختلف وسائلها لتحقيق أهدافها، ولم تقتصر على الوسائل العسكرية الكبيرة فحسب، بل اعتمدت أيضًا على الإعلام العالمي لتضخيم إنجازات الجيش الفرنسي وتجاهل الأحزاب الجزائرية وكذلك المقاومات الشعبية التي حدثت في القرن التاسع عشر. كما قامت فرنسا بشن هجمة شرسة واسعة النطاق على صحافة الأهالي باستخدام أساليب رخيصة وأكاذيب، وتركزت على الحملات الصحفية والإذاعية والدعائية واستخدمت كل الإمكانيات المتاحة لها لنشر الأكاذيب والدعاية المزيفة، بما في ذلك استخدام مختلف أجهزة الإعلام، وجندت الحكومة الفرنسية كل جهودها للتقليل من أهمية ما يحدث في الجزائر من خلال مجموعة من السياسات والأهداف التي عملت عليها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى لغاية بداية الحرب العالمية الثانية. [2]

أدرك الاستعمار أهمية السيطرة على وسائل الإعلام وفرض رقابة مشددة على النشاطات المختلفة، في محاولة لكبح دورها في دعم حركات التحرر الجزائرية وزيادة عزيمتها في مواجهة الاستعمار، وهكذا عرفت الصحافة المعمرين في الجزائر نشاطاً كبيراً، إذ كانت تدافع عن سياساتهم التعسفية تجاه الأهالي الأصليين، والتي كان الهدف منها إبقاء الجزائر تحت الهيمنة الفرنسية. وكانت هناك عدة صحف استعمارية تصدرها المستوطنون الأوروبيون في الجزائر، تغض الطرف عن مصالح وظروف السكان الأصليين. ومن بين تلك الصحف، كانت جريدة "الأخبار" تدافع بشكل متحيز عن المعمرين وتشجع سياساتهم التعسفية، كما كانت تجمع الأخبار والمعلومات عن

[1] محمد إبراهيم جندلي، مبعث الحركة الوطنية بالجزائر و امتدادها بعنابة (1919-1954)، مطبعة المعارف، عنابة، 2008، ص 453.
[2] نفسه، ص 454-456.

الجزائريين وتقدمها للسلطات الفرنسية، وتحثهم على تشديد الخناق على الجزائريين. كما كانت هناك جريدة "صدى وهران" التي توسعت نشاطها لتصبح من أكبر الجرائد الاستعمارية في الجزائر، وكانت تبث روح الرعب والخوف في قلوب الجزائريين بالغرب الجزائري، كما شجعت على الاستيطان في الجزائر. وكذلك، كانت هناك مجلة "La revue Africaine" التي اهتمت بالآثار والأماكن التاريخية في الجزائر وأعطتها مكانة خاصة، وكان هدفها من خلال أبحاثها خدمة الوجود الاستعماري.[1]

قدمت مجلة معينة خدمات لأغراض استعمارية بعيدًا عن الموضوعية، واستمرت في ذلك حتى عام 1962. وشنت الصحافة الاستعمارية للمستوطنين حملة واسعة ضد الأهالي والجزائريين، وضد السياسة الاستعمارية الرامية إلى الإصلاحات، وهذا ما جعل الحركة الوطنية توحدت في اتجاهاتها الثلاثة بتأسيس أحباب البيان والحرية، والتي جمعت بين الوطنيين لحزب الشعب الجزائري والمعتدلة.[2]

وعبرت صحافتهم، مثل صحيفة La dépêche Algérienne، عن الرفض لكل تحرير وطني أو إصلاح لأحوال الأهالي، وركزوا على معارضتهم للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي جاءت ضمن توجيهات ديغول بقسنطينة بتاريخ 12 ديسمبر 1943، وهو ما دفع الحكومة الفرنسية للعمل على تحسين وضع المسلمين بتعديل وترتيب مشروع قانون بلوم فيوليه 1936، وأمرية 7 مارس 1944، لكن الإدارة الفرنسية الاستعمارية اعترضت على ذلك واختارت إصلاحات اقتصادية أفشلها الكولون ولقبتها بـ "شاشينتو محمد". وكانت الصحافة الاستعمارية تسخر من الوضع السائد، وقد تحدث عن ذلك "محفوظ قداش" في كتابه حول الحركة الوطنية الجزائرية.[3]

[1] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، مرجع سابق، ص 46.
[2] محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المصدر السابق، ص 960-965.
[3] محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائر، ج1، المصدر السابق، ص 535.

ظهرت علامات التآمر على حركة "أحباب البيان والحرية"، وربما كانت من بين أول هذه العلامات تأجيل الانتخابات البلدية لمنع الحركة من الفوز. وأكد فرحات ذلك بقوله: "عمد أعداؤنا إلى منعها من المشاركة في الانتخابات البلدية التي جرت في فرنسا، وتأجيلها في الجزائر خشية فوز القوات الشعبية". [1]

ومن خلال ذلك، تبينت خيوط المؤامرة التي وضعت لإزالة الحركة الوطنية بشكل نهائي عن طريق استغلال المعمرين الوضع ووضع المؤامرات والمكائد والتحريض، واستخدام الشرطة والإدارة لإفشال محاولات عام 1944 وحركة "أحباب البيان والحرية". وكانت الاستيطان الفرنسي المسؤول عن توسيع الفجوة بين المجتمع الجزائري والمجتمع الفرنسي، وقد رأوا أن تمرد المسلمين يمكن أن يعوق الإصلاحات، وبالتالي كانوا سببًا في مجزرة 8 ماي 1945، واستخدموا وسائل الإعلام لنشر شائعات التمرد منذ عام 1944، مما جعلها ترى مطالب الجزائريين كخطر داهم يهدد مصالحها، وبالتالي كانت تعارض هذه المطالب بشتى الوسائل. وقد اتهموا الإدارة الفرنسية بالتخطيط لثورة تهدف إلى إبعادهم في البحر. وأعلنوا إشاعة الإرهاب لإيقاف الإصلاحات وإعدام الثوار، وطالبوا بتغيير الحاكم شاتينيو بآخر يكون أكثر حزمًا في مواجهة الجزائريين وقيادات الحركة الوطن.[2]

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، المرجع السابق، ص 271.
[2] ناصر الدين سعيدوني، أحداث 8 ماي ذكرى وتضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، العدد الثاني،1995، ص 15.

المطلب الثاني: موقف الأحزاب من الأقلية الأوروبية

1. التيار الاصلاحي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين

شهدت الجزائر في الفترة ما بين الحربين العالميتين زخمًا في النشاط السياسي والنيابي في مختلف المدن، حيث شارك الجزائريون بشكل واسع في الحياة النيابية من خلال انتخاب المجالس المحلية، وذلك بعد صدور إصلاحات عام 1919 التي فتحت المجال أمام المشاركة الجزائرية في الانتخابات، هذه المشاركة النيابية جعلت من المثقفين وذوي المستوى العالي من التعليم ومن مختلف الأحزاب والتيارات السياسية مرشحين بارزين خلال تلك الفترة، وعلى الرغم من أن قانون عام 1919 فصل بين الجزائريين والفرنسيين وحدد شروطًا صعبة للحصول على الجنسية الفرنسية، إلا أنه أكد على الوجه الحقيقي لفرنسا في عيون الجزائريين.[1]

تم تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 1931/05/31 بترخيص من السلطات الفرنسية، وبعد إخفاء أهدافها وخططها، وتم نشر ترخيصها في الجريدة الرسمية في نفس التاريخ، واعتقدت السلطات الاستعمارية آنذاك أن الجمعية لن تشكل خطراً عليها، وأن نيتها تتمحور فقط حول الإصلاح الديني، ولكنها سرعان ما تغيّرت في 1933 بعد صدور منشور "ميشال" الذي أدان رجال الجمعية وطلب وضعهم تحت الرقابة الشديدة وحرمانهم من الوعظ والإرشاد، بالإضافة إلى قانون 1919 الذي ألزم المسلمين بالخروج عن الدين الإسلامي إذا أرادوا الحصول على الجنسية الفرنسية.[2] وفي عام 1936، نجح "ابن باديس" في تنظيم المؤتمر الإسلامي الذي كان هدفه توحيد الصف وجمع الكلمة، وبعد ذلك، نجحت جمعية العلماء المسلمين بحكمتها وتكييف أسلوبها في الصعاب والظروف المختلفة، في هيكلة نفسها وجعلها سياسة دينية وحافظت على أكثر من 150 مدرسة وأسست دار الحديث في تلمسان ونادي معهد ابن باديس في قسنطينة.

---

[1] Journal Echo d'Oran, N°24109, 2 septembre 1939, P01

[2] مازن صلاح حامد مطبقاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية (1939-1931)، عالم الأفكار، ط1، الجزائر، 2011، ص 12.

وكانت من الحكمة السياسية للشيخ "ابن باديس"، كتابته رسالة تندد بالعقبات التي وضعت في طريق تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي، والتي أصدرها رئيس الوزراء الفرنسي "ميشال"، وقد حذر فيها من أن أعداء الأمة الجزائرية وأعداء فرنسا يدبرون كيدهم لتهديم الشخصية الإسلامية.[1]

هذا وقد أثارت منشورات "ميشال" ردود فعل لدى الجماهير الجزائرية، حيث تجمع الآلاف من مسلمي العاصمة في ساحة الحكومة بتاريخ 24 فبراير 1933 للتعبير عن احتجاجاتهم ضد منع دروس بالمسجد، وتوالت هذه الاحتجاجات لأكثر من سنة. وأظهرت المظاهرات التي نظموها في العديد من المدن الرئيسية للجزائر أن الشارع بدأ يشارك في التعبير عن نفسه، واحتجاجاتهم قادرة على تحقيق بعض فرص النجاح وتربط الثورة بالسياسة. [2]

وفي أحداث قسنطينة عام 1934، جرح جندي يهودي مشاعر المسلمين في الجامع الأخضر، مما أدى إلى حالة توتر ومظاهرات بمشاركة أكثر من 10 آلاف شخص. وتجعل الأحداث البارزة التي شهدتها الجزائر بين 1930 و1935 الفرنسيين يفقدون الثقة في الموالاة الجزائرية لفرنسا ويتجاهلون تأثير الوعي السياسي الذي ساهمت فيه التيارات والمنظمات الإصلاحية والصحافة الوطنية."[3]

منذ زيارة محمد عبده للجزائر عام 1903، تعززت أفكار الإصلاح عند النخبة المثقفة التي اتخذت على عاتقها حماية الهوية الجزائرية من التهديد والطمس. وبعد الحرب العالمية الثانية، عاد طلاب العلم من المشرق العربي مثل الشيخ ابن باديس والشيخ الإبراهيمي وغيرهم،

[1] مازن صلاح حامد مطبقاني، مرجع سابق، ص 13
[2] أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 95.
[3] نفسه، ص96.

حاملين أفكار جديدة ومتأثرين بأفكار الشيخ محمد عبده ورشيد رضا، ومقتنعين بضرورة التغيير والإصلاح. وهكذا بدأت حركة الإصلاح في الجزائر.[1]

ولم يتم تضمين مطالبة باستقلال الجزائر في برنامج العلماء لفترة طويلة، إذ تم التركيز على النضال الثقافي للحفاظ على الهوية الجزائرية، وهذا يعني التمسك باللغة العربية والدين الإسلامي. وقد طالبوا بتطبيق القوانين الفرنسية التي تفرق بين الدين والدولة، وكانوا يعارضون فكرة المواطنة الفرنسية على حساب قانون الأحوال الشخصية الخاص بالمسلمين والذي صدر عام 1865.

عبرت الجمعية عن شكها تجاه المشاريع الاستعمارية خاصة التي اعتمدت مبدأ التجنيس كشرط لمنح بعض الجزائريين الحقوق السياسية، وذلك بسبب عدم المساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين وتهيئة الطبقة المثقفة للاندماج، والصمت التام عن الدين واللغة، وقد أعرب العلماء عن شكرهم تجاه مشروع بلوم فيوليت، لكنهم أيضًا أعربوا عن تحفظهم لأن المشروع لا يمنح الحقوق للجميع ولا يحقق كل مطالب مؤتمر الإسلامي الجزائري، ولكنهم قبلوا المشروع كخطوة أولى نحو تحقيق المساواة التامة، هذا وقد توافقت أغلبية الجزائريين على مشروع بلوم فيوليت واعتبروه دستورًا للجزائر، ولكن العلماء وضعوا استثناءات لأنهم يرون أن نفي المشروع سيكون خطوة نحو التطور الاجتماعي للشعب الجزائري بالتدرج، هذا وقد كان هنالك اتفاق جمعية العلماء المسلمين على مشروع بلوم فيوليت، لكنهم وضعوا استثناءات تجاهه، وقد رفض بعضهم المشروع تمامًا وطالبوا بمنح الجزائريين كل حقوقهم كاملة دون قيود.[2]

[1] جلال يحي، المغرب العربي الحديث المعاصر منذ الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972، ص89.
[2] رابح تركي، الصراع بين الجمعية وإدارة الاحتفال الفرنسي (1933-1939)،مجلة الثقافة، السنة الخامسة عشر، العدد 85، يناير، فبراير 1985، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، ص 87-88.

في بداية الحرب العالمية الثانية، حرصت فرنسا على الحصول على دعم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، لمنع تأثير الدعاية الألمانية والإيطالية على العلماء المؤيدين للإصلاح في الجزائر، وتفادي تداعيات ذلك على الوضع الداخلي. وقد أشارت وثيقة فرنسية إلى أن دول المحور نجحت في تحقيق ذلك، باستخدام إذاعة "باري" و"طرابلس" ومحطة "الشهاب"، وبمساعدة الأمير شكيب أرسلان، وأن مذيعي تلك المحطات كانوا يمدحون كثيراً العلماء المؤيدين للإصلاح. وأوضحت الوثيقة أن الدعاية الألمانية استفادت بشدة من مواد نشرت على محطة "الشهاب"، وأنه تم إنشاء مكتب استعلامات عربي في برلين لهذا الغرض.[1]

حافظ المتعاونون مع المكتب على علاقات مستمرة مع الشيخ ابن باديس، وكان ليونس بحري وياسين عبد الرحمان مشهورين بشكل واسع في الإذاعة، وفي اجتماع المجلس الإداري للجمعية الذي عقد في الفترة ما بين 23 إلى 25 سبتمبر 1938، ناقش الأعضاء مسألة تأييد فرنسا خلال فترة اختلاف وجهات النظر بين الطيب العقبي والشيخ عبد الحميد بن باديس. طلب الطيب العقبي من الأعضاء الحضور في يوم آخر، وعندما تدخل الشيخ عبد الحميد بن باديس، شرح نقطة الخلاف بشأن المسألة ورفض الأعضاء إرسال برقية تأييد لفرنسا عند قيام الحرب العالمية الثانية عام 1939، وقد رفض الشيخ عبد الحميد بن باديس تملق المتملقين وأظهر انزعاجه من طلب السلطات الاستعمارية الحاكمة في الجزائر من الهيئات والمنظمات والأحزاب إرسال برقيات ولاء وإخلاص وتأييد لحكومة فرنسا ضد دول المحور. وتأثر أعضاء الجمعية بشجاعة الشيخ ابن باديس في قرار رفض تأييد فرنسا في الحرب العالمية الثانية بعدما ردد ابن باديس قولته المشهورة "لو طلبت مني فرنسا أن أقول لا إله إلا الله محمد رسول الله، ما قلتها"،

[1] مازن صلاح مطبقاني، مرجع سابق، ص 232.

وقد عمدت جمعية العلماء إلى توقيف صحافتها، على غرار ما فعل الشيخ ابن باديس بمجلة الشهاب، حتى لا تتعرض للرقابة المفروضة وتتفادى التوجيه الإجباري الذي تقتضيه.[1]

2. حركة الاتجاه الليبيرالي الادماجي.

منذ الوهلة الأولى للاحتلال، حاولت الإدارة الفرنسية تشكيل نواة تتولى المناداة بالاندماج والاستغراب لتسهيل مهمة الاحتلال. وقد نظمت إدارة الاحتلال سنة 1938 رحلات إلى باريس للأعيان ولبعض الأطفال للتأثير على اتجاهاتهم وأفكارهم، وبالفعل ساهم ذلك في ظهور أدب الرحلات ذي الأهداف الدعائية. وبجانب ذلك، قامت الإدارة بخطف الأطفال الذين بلغوا العاشرة من أعمارهم وحملهم إلى فرنسا وفصلهم عن ذويهم، وإدخالهم إلى مدارس مجهولة، كحقل تجارب للتأكد من قدرتها على استمالة جزء من الشعب الجزائري. كانت هناك نخبة مثقفة "مغتربة" تم تكوينها بهدف دعم السياسة الاستعمارية، ولكنها قابلت بالرفض من قبل المجتمع الجزائري الذي رأى فيها تهديدا لهويته وثقافته. وظهرت نخبة جديدة وعصرية تحت اسم "جمعية العلماء المسلمين" للعمل على الإصلاح في الجزائر، وذلك في ظل الظروف الصعبة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري جراء الاحتلال الفرنسي وسياساته التعليمية المضرة.[2]

طالب أعضاء الفيدرالية بتمثيل في البرلمان ومساواة في الخدمة والترقية والرواتب، وحاولوا الحصول على المواطنة الفرنسية للنخبة المثقفة التي تتمتع بالحقوق السياسية في فرنسا. وقد رحب الداعين للإدماج بهذا المشروع، ووجدوا أنه خطوة إيجابية تجاه تحقيق طموحاتهم السياسية. وقد قامت فيدرالية النواب لعمالة قسنطينة بإرسال لائحة إلى عدة شخصيات وجهات مختلفة للتأييد للمشروع، وكانوا يعتبرونه المبادرة الوحيدة القادرة على منح تمثيل حقيقي للمسلمين. ولكن تم سحب المشروع من البرلمان بعد ذلك، مما أدى إلى استقالة النواب المسلمين من مناصبهم، وخرج

[1] المرجع نفسه، ص 232-233.

[2] عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1935، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1981، ص 235-237.

فرحات عباس عن صمته و نشر مقال يدعو فيه إلى ضرورة تأسيس منظمة سياسية قوية لمواجهة المستعمرين. وتضمن المقال الدعوة إلى حقوق الإنسان والمواطنة ورفض كل الإصلاحات التي يعارضها المستعمرين، بما في ذلك مشروع بلوم فيوليت.[1]

تم استقبال مشروع فيولييت 5 بارتياح كبير من الأشتراكيين، حيث يعتبرونه خطوة إيجابية نحو الأمام. وبالرغم من أن المقال استخدم الجمع بأن الشعب الجزائري يؤيد المشروع، فإن الحقيقة أن الحركة الوطنية في الجزائر كانت منقسمة بين مؤيد ومعارض. ولذلك، حاول الشيوعيون في المقال أن يوضحوا فوائد المشروع، حيث يعتبر خطوة في سبيل تحرير الشعب الجزائري وتقريب العلاقة بين الشعب الجزائري والفرنسي، على الرغم من عدم تلبية جميع مطالب الجزائريين. إلا أنهم رأوا أنه أفضل من تقديم حقوق كاذبة للجزائريين. وبالتالي، ينشر حزبهم الشيوعي المشروع بين الجماهير الواسعة.[2]

كان الحزب الشيوعي الجزائري غير شعبي تقريبًا، ولم يحظ بثقة المسلمين الجزائريين الذين لم يجدوا دعمًا لمطالبهم من قبل الحزب، الذي كان يحارب حزب الشعب ووطنية النجم. على الرغم من مشاركته في حكومة الجبهة الشعبية خلال 1936–1937، لم يتحقق أي مطلب للجزائريين. وبعد إعلان الحرب العالمية الثانية، أعلن الحزب تأييده لفرنسا بمجرد إعلان الحرب على النازية. ووفقًا لـ"محفوظ قداش"، نُشر في العدد السري لجريدة الكفاح الاجتماعي في سبتمبر، أن الحزب الشيوعي الجزائري أيد فرنسا. كما تم حل الحزب الشيوعي الجزائري في أواخر أغسطس 1939 وأُوقِفَ عدد من إطاراته بينهم "قدور بلقاسم" الأمين العام للحزب. يرجح أن يكون حل الحزب بسبب العوامل الخارجية، خاصة بعد توقيع معاهدة التحالف السوفيتية الألمانية "ميثاق عدم الاعتداء"، وبالنظر إلى الارتباط الوثيق بين الشيوعيين على المستوى العالمي.

[1] جوان غليسي، ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966، ص 83-84.
[2] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص ص 246-248

تدارك قادة الحركة الوطنية الجزائرية حالة الضعف التي وصلت إليها فرنسا بسبب الاضطرابات السياسية والهزال الذي أصابها نتيجة لتراجع مكانتها وتدهور هيبتها بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد احتلال الألمان للعاصمة الفرنسية باريس في 14 جوان 1940، وتوقيعها معاهدة مذلة أدت إلى تشكيل حكومة فيشي العميلة بقيادة الماريشال بيتان، وتعاقب الحكام العامون في الجزائر في وقت قصير. وبسبب هذه الأوضاع الصعبة، عملت فرنسا على محاولة تهدئة السكان الجزائريين.[1]

حيث أرسلت الأميرال "جون أبريال" إلى الجزائر في 13 أوت 1940 ليصبح حاكمًا عامًا، وخلف الحاكم العام لوبو. وبما أن أقطاب الحركة الوطنية استغلوا هذا الوضع، طالبوا الإدارة الفرنسية بشكل علني ورسمي بتحقيق عدد من الإصلاحات التي كان من المفترض أن تصدر عشية الحرب. وفي هذا السياق، انتقد "فرحات عباس" تركيبة اللجنة المالية للجزائر في رسالة إلى الحاكم العام "أبريال" في 16 ديسمبر 1940، وطالب بأن يكون ضمن اللجنة، ولكن الحاكم العام استدعاه وعنفه ثم طرده. ومن ثم، قام "فرحات عباس" بتحرير تقرير مفصل في شكل نص أرسله يوم 10 أفريل 1941 إلى الماريشال بيتان، وقد انتقد من خلاله إقطاعية الأرض والوضعية المتدنية لـ 6 ملايين جزائري والمشكلات الاجتماعية والتعليم.[2]

تطور نشاط الحركة الوطنية الجزائرية بعد نزول الحلفاء في الجزائر:

عندما دخل الحلفاء الجزائر بين 8 و10 نوفمبر 1942م، أحدث ذلك تغيرات سياسية كبيرة، حيث شكل دخولهم فراغًا سياسيًا في الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وقد أكد فرحات عباس ذلك عندما صرح بـ "أن دخول القوات الإنجليزية والأمريكية إلى بلادنا أدى إلى فصل الجزائر

[1] عفاف زهور، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، نشأة وتطور الحركة الإصلاحية بمدينة الجزائر 1931-1940، رسالة ماجستير في التاريخ، اشراف محمد القورصو، جامعة الجزائر، 2007، ص 110.
[2] محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المصدر السابق، ص 808.

عن فرنسا". ونتيجة لذلك، بدأ مؤيدو ديغول في المقاومة الفرنسية يتنافسون مع أنصار بيتان السابقين للحصول على دعم وتأييد الحلفاء. ولقد ساهم هذا الفراغ السياسي في تمكين فرحات عباس من لقاء "روبرت مورفي"، القنصل الأمريكي والممثل الشخصي للرئيس روزفلت، لمناقشة استقلال الجزائر، في 7 نوفمبر 1942م للمرة الثانية أو الثالثة.[1]

في ديسمبر 1942، تبلور العمل الوطني بعد الاجتماعات التي أجراها فرحات عباس وروبرت مورفي مع أعضاء من أحزاب الحركة الوطنية. وفي هذا السياق، قدم ممثلو المسلمين الجزائريين مذكرة للحلفاء في 20 ديسمبر 1942، معربين فيها عن شعورهم بالأحداث الأخيرة التي تشهدها بلادهم منذ 08 نوفمبر 1942، وطالبوا بالتحرر السياسي وضمان جميع حقوق وحريات الجزائريين. ورغم ربط المذكرة بمشاركة الجزائريين في الحرب والتضحية في سبيل ذلك، فإنها لم تلق تجاوبًا إيجابيًا، وذلك بسبب تحطم الأسطورة الفرنسية، حيث بدأ القادة الجزائريون يفضلون الأمريكيين على الفرنسيين باعتبارهم من سيقرر العالم. استمر قادة الحركة الوطنية في الضغط على الإدارة الاستعمارية، وبتشجيع من حزب الشعب الجزائري، اصطحب فرحات عباس مختلف تيارات الحركة الوطنية في اجتماعات بمكتب المحامي بومنجل الكائن في 2 شارع فيالار بالجزائر العاصمة أثناء شهر ديسمبر 1942 م، وحضر الاجتماع كل من الدكتور تامزالي رئيس الفرع القبائلي بالمجلس المالي... وما إلى ذلك. [2]

وفقًا للتاريخ، كانت هناك مجموعة من الشخصيات الجزائرية المشهورة في فترة ما قبل الاستقلال، والتي شاركت في اجتماع لمناقشة مطالب الشعب الجزائري. بعد الاجتماع، قام فرحات عباس بتحرير وثيقة تعرض مطالب الشعب الجزائري وقد تم تصديقها من قِبل 46 شخصية

[1] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 105.

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصرة، الفترة الأولى 1920 – 1936، ج1، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 33.

جزائرية. وتضمن البيان عددًا من المطالب، مثل إدانة الاستعمار، وتطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب، ووضع دستور خاص بالجزائر، والمساواة والحرية. وتم اعتبار هذا البيان من قِبل المؤرخين كتحول كبير في تاريخ الجزائر.[1]

تُعتبر وثيقة البيان فاتحة لعهد جديد في النشاط السياسي الجزائري الذي تعرض للجمود والأزمات منذ عام 1939. ومن خلال قراءة متأنية لكل من بيان فيفري 1943 وملحقه الإضافي، يتضح أن الملحق الإضافي يحوي مطالب توجه وطني أكثر دقة ووضوحًا من البيان الأساسي، إذ يُطالب بضمان سلامة التراب الجزائري ووحدته، والاعتراف بالاستقلال السياسي للجزائر كأمة سيدة، وتأسيس مجلس جزائري تشريعي ينتخب من خلال الاقتراع العام، وذلك كخطوة أولى نحو تغيير القوانين لصالح الشعب الجزائري، مع إعطاء فرنسا حق الرقابة الرمزية من خلال تحويل الوالي العام إلى سفير. [2]

وفي سبتمبر 1943، احتجت مجموعة من النواب المسلمين التابعين للجان المالية على رفض الإدارة الاستعمارية لمطالب البيان وملحقه، وعلى إثر ذلك حُلَّ القسم المالي الأهلي الخاص بالمسلمين الجزائريين واعتقل رئيسه وبعض النشطاء، مما أدى إلى تنظيم مظاهرات احتجاجية في عدة مدن جزائرية، حتى تم الإفراج عن المعتقلين في ديسمبر من ذلك العام بعد تراجع الحاكم العام الفرنسي عن قراره.[3]

[1] محمد الصالح بكوش، فرحات عباس من خلال كتابه حرب الجزائر جذور وأزمة، مجلة المصادر، ع4، الجزائر، 2000 ، ص 56-58.
[2] عبد الرحمن ابن إبراهيم العقون، المصدر السابق، ص 248.
[3] محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المصدر السابق، ص 863.

خلاصة:

حظت الناطقة بالعربية في الجزائر الصحف برعاية وتسهيلات من الاستعمار، ولكنها تعرضت للقمع والتوقيف والمضايقات لاحقًا، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وظهور مطالب المساواة والحقوق المدنية والسياسية للجزائريين. وبعدها عوملت الصحافة العربية في الجزائر على أنها صحافة أجنبية وتم تطبيق المادة الـ 14 من قانون حرية الصحافة الصادر عام 1881، مما جعل السلطة الإدارية الفرنسية مخولة بتوقيف أي صحيفة ناطقة بالعربية دون إحالتها على العدالة.

حاولت جمعية العلماء المسلمين إصدار جريدة باسمها، لكن تم رفض طلبها بناءً على القانون المذكور أعلاه. تأسست العديد من الصحف الجزائرية، ولكن تمت مصادرتها من قبل السلطات العسكرية الفرنسية، ولم تستمر جريدة "البصائر". ومن بين الصحف الجزائرية التي حققت انتشارًا واسعًا كانت جريدة "الأمة" وجريدة "الديفانس" وجريدة "لونطونت". وفي عام 1930، أقامت فرنسا احتفالات في الجزائر تم تمويلها بشكل كبير وشهدت استخدام الدعاية بكثافة. تجاهلت هذه الاحتفالات مشاكل المسلمين الجزائريين ورافقتها شعارات معادية للعرب والإسلام.

فيما يتعلق بأساليب الدعاية الفرنسية في الجزائر خلال الثورة، استخدمت فرنسا مختلف وسائلها لتحقيق هدفها، ولم تقتصر على الوسائل العسكرية الكبيرة فحسب، بل اعتمدت أيضًا على الإعلام العالمي لتضخيم إنجازات الجيش الفرنسي وتجاهل الأحزاب الجزائرية والمقاومات الشعبية. استخدمت فرنسا أيضًا أساليب رخيصة وأكاذيب في شن هجمة شرسة على صحافة الأهالي في الجزائر، حيث تركزت على الحملات الصحفية والإذاعية والدعائية، واستخدمت كل الإمكانيات المتاحة لها لنشر الأكاذيب والدعاية المزيفة.

كما ركزت فرنسا على السيطرة على وسائل الإعلام وفرض رقابة مشددة على النشاطات المختلفة، بهدف كبح دور الصحافة في دعم حركات التحرر الجزائرية وزيادة عزيمتها في مواجهة الاستعمار. وكانت هناك صحف استعمارية تصدرها المستوطنون الأوروبيون في الجزائر، تغض الطرف عن مصالح وظروف السكان الأصليين، مثل جريدة "الأخبار" وجريدة "صدى وهران" ومجلة "La revue Africaine".

باختصار، كانت الصحافة الناطقة بالعربية في الجزائر تتعرض للقمع والتضييق من قبل السلطات الفرنسية، التي استخدمت أساليب الدعاية والتضليل للحفاظ على هيمنتها الاستعمارية وتقليل دور الصحافة في دعم حركات التحرر الجزائرية.

المبحث الثاني

الأقلية الأوروبية والجزائريين في ظل الحرب العالمية الثانية

المطلب الأول: موقف الجزائر من الأقلية الأوروبية في ظل الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني: الأقلية الأوروبية ومجازر 08 ماي 1945

المبحث الثاني: الأقلية الأوروبية والجزائريين في ظل الحرب العالمية الثانية

تمهيد:

خلال الحرب العالمية الثانية، تأثر الجزائريون بشدة وزاد وعيهم الوطني نتيجة لعدة تطورات. من بين هذه التطورات، تم تحطيم فرنسا أمام ألمانيا في عام 1940 وتفشي دعاية القوات المحورية في شمال إفريقيا ضد الوجود الفرنسي، وإعلان الميثاق الأطلسي في عام 1941 ونزول الحلفاء في الجزائر في نوفمبر 1942. أدت هذه التطورات إلى زيادة الوعي الوطني بين الجزائريين واستغلت القوى السياسية هذه الفرصة للمطالبة بحقوقهم. على الرغم من ذلك، استمرت القوى السياسية الجزائرية في الالتزام بمواقفها المناهضة للفاشية والنازية ومتفهمة لسياسة الحلفاء، وأعرب فرحات عباس عن أمله في مؤتمر سان فرانسيسكو في إقرار الحرية للشعوب بما في ذلك الشعب الجزائري، وعلى الرغم من العداء الذي كان يشعره الاستعمار الفرنسي تجاه الجزائريين، فإن الأوضاع الاقتصادية السيئة التي عاشتها الجزائر ساعدت في تعزيز الوعي الوطني والانزعاج بين الجزائريين.

استغلت القوى الاستعمارية الأزمة السياسية لأهدافها وقد شكلت موضوعًا للترويج القوي. وتفسر الهوة المتزايدة بين السكان الأصليين والمستعمرين بسبب مقارنة حالتي الرخاء والبؤس التي يعيشها المستعمرون والمسلمون على التوالي. حاولت الاستعمارية استغلال الثورة الوطنية لتعزيز سيطرتها على الأرض من خلال دعم الدعاية التي تحث على العودة إلى الأرض. في الأول من ماي عام 1945، نظم حزب الشعب الجزائري تظاهرات سلمية في جميع أنحاء الجزائر للاحتفال باليوم العالمي للعمال. شارك عشرات الآلاف من الجزائريين في هذه المظاهرات، حملوا العلم الجزائري ورفعوا شعارات مناهضة للاستعمار، وعلى الرغم من استفزازات السلطات الاستعمارية، استمرت التظاهرات في الأيام التالية، وكانت الأجواء مشحونة في جميع أنحاء البلاد.

المطلب الأول: موقف الجزائر من الأقلية الأوروبية في ظل الحرب العالمية الثانية.

1. الأقلية الأوروبية وموقفها من الإصلاحات أثناء الحرب العالمية الثانية

أبدت الأقلية الأوروبية معارضتها المبكرة لأي إصلاح يمس الطرف الجزائري الذي كان يتطلبه الوضع أثناء الحرب العالمية الثانية، ورغم أنه دوماً يبدو غير كافٍ، إلا أن غرفة النواب وافقت بتاريخ 19 نوفمبر 1907 على تطبيق مبدأ النظرية العادلة والمثمرة لسياسة المشاركة تجاه الأهالي، والتي شدد عليها المحافظون أنصار الحزب الاستعماري بشدة ورفضوها، وفي مؤتمر إفريقيا الشمالية الذي عُقد في تاريخ 6 إلى 10 أكتوبر 1908، ندد الأوروبيون في الجزائر بهذه السياسة الجديدة التي تتبعها فرنسا وعملوا على محاربتها.[1]

شارك المسلمون الجزائريون مع فرنسا في الحرب العالمية الأولى، ولكن تم تخفيض فترة الخدمة العسكرية للفرنسيين إلى 18 شهرًا بينما بقيت ثلاث سنوات بالنسبة للمسلمين، وقد احتج المنتخبون المسلمون على ذلك وطالبوا بالمساواة[2]، وكان على رأسهم الأمير خالد، ولكن ذلك لم يعجب المستوطنين الذين اعتبروا تحركات الأمير خالد وأصدقائه غير مقبولة واتهموه بالشيوعية والانانية[3]. وقد سخروا منه وسموه بالأمير الأحمق ووصفوه بالتكبر والأنانية بسبب نشاطاته الوطنية[4]. وفقًا لكتاب "ليل الاستعمار" لفرحات عباس، أثار برنامج الأمير خالد ضجة صاخبة في أوساط المعمرين حتى أرغمت رابطة شيوخ البلديات والبرلمانيين المعمرين الأمير خالد على النفي.[5]

اعترض ممثلو المجلس المالي وطالبوا بالعودة للحالة التي كانت موجودة قبل عام 1914، ونجحوا في تحقيق مطالبهم في أغسطس 1930، بعدما دعموا مطالبهم بالتدابير التي تخدم

[1] جمال خرشي، مرجع سابق، ص 369.
[2] فرحات عباس، الشاب الجزائري، مصدر سابق، ص 35.
[3] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية 1919-1938، ترجمة: أمحمد بن البار، الجزء الأول، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 770.
[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 341.
[5] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 139.

مصالحهم[1]. وحتى مع تعيين موريس فيوليت عام 1927 كوالي عام على الجزائر، والذي كان يرغب في الإصلاح، فإن المعارضين لم يتركوا له أي فرصة، وكانوا يستخدمون العنف والضجيج للضغط على الحكومة الفرنسية، وتمكنوا من عزله[2]. برنامج المعمرين كان يهتم فقط بالقمع، ولم يهتم بأي تدابير تساعد على تحسين وضع الشعب الجزائري، وكانوا يرفضون حق المواطنة للأهلي، مفسرين ذلك بأن العقيدة الإسلامية لا تتطابق مع العصر الحديث[3]. وقد قاموا بعرقلة انتخابات المجالس العامة في أكتوبر 1934، واستقالوا لإجبار الحكومة على إلغاء الانتخابات[4]، وعارضوا بشدة مشروع بلوم فيوليت الذي كان يسعى إلى تحسين وضع المواطنين الجزائريين، وفتح الباب للحصول على المواطنة الفرنسية، وكان البرنامج في صيغة قانون في 3 يوليو 1931.[5]

تم إقرار قانون عام 1919 في فرنسا لتوسيع إمكانية الحصول على الجنسية الفرنسية، ولكنه لم يتم تطبيقه إلا بشكل إداري من خلال المحاكم الإدارية[6]، ولم يتم قبوله من قبل السكان الجزائريين، حيث وجد السكان الجزائريون أن هذا التشريع قد يؤدي إلى حرب أهلية، وشنت الصحافة الاستعمارية حملة ضد الإصلاحات المقترحة[7]، وذلك بسبب مخاوفهم من فقدان سيادتهم على المجتمع الجزائري. وبالرغم من تعيين والي عام جديد في الجزائر عام 1927 والذي كان يرغب في الإصلاح، إلا أنه لم يتمكن من القيام بذلك بسبب معارضة المعمرين، وقامت رابطة شيوخ بلديات المستعمرين بحل حزب النجم الشمال إفريقي والذي واصل نشاطه سراً.[8]

[1] بو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 279.
[2] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 140.
[3] L'écho d'Alger, 31-10-1924.
[4] ليلى بن عمار بن منصور، مرجع سابق، ص 256.
[5] بوعلام نجادي، مرجع سابق، ص 291.
[6] سيلفي ثينو، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، وزارة المجاهين، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص 22.
[7] أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر 1919 – 1954، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 129.
[8] ليلى بن عمار بن منصور، مصدر سابق، ص 256.

تعرضت حكومة الجبهة الشعبية لضغوط كبيرة من قبل المستوطنين المعادين لها، مما دفعها إلى الاستجابة لهذه الضغوط والانحياز لمطالبهم، وهو ما حدث مع "غي موللي"، الذي خسر معركة سياسية ضد رئيس بلدية وهران الذي يعد من أصول عربية بعد عشرين عامًا من ذلك[1]. وقد رفضت الحكومة في عام 1938 مشروعًا يتيح لقرية صغيرة أن تختار رئيسًا بلديًا من بين العرب، وقد أدى ذلك إلى استقالة 92٪ من رؤساء البلديات تحت ضغوط رؤساء البلديات والصحافة الموالية للمستعمرين. [2]

وقد أثبت هذا أن السلطات الاستعمارية كانت تستجيب لأوامر المستوطنين الكبار وتفضل مصالحهم على مصالح الجزائريين. وكما يقول فرحات عباس، "كان الهدف الرئيسي للسلطات الاستعمارية هو الحفاظ على السيادة الفرنسية دون ضعف ودون أي تحدي لها". وعلى الرغم من تحذيرات الكاتب فيوليت في كتابه "هل ستعيش الجزائر؟"، إلا أن فرنسا الاستعمارية لم تول اهتمامًا بمثل هذه التحذيرات، ما أدى إلى استمرار الاستعمار لمدة عشرين عامًا قادمة، وظلت المستعمرة منطقة نفوذ حصرية للمستوطنين.[3]

على الرغم من طمأنتهم بأن الثورة بالقانون ستعود بالنفع العميم على جميع سكان الجزائر، استقبل المعمرون بغضب بيان فرحات عباس 1943 الذي كشف عن الموقف العدائي[4]، وأرسلوا رسالة شديدة اللهجة للحكومة الفرنسية تحذرها من الإقدام على أية خطوة إصلاحية تجعلهم منهزمين أمام الأغلبية الجزائرية المسلمة[5]، ولغاية التخفيف من حدة الصراع تدخلت الإدارة الفرنسية ببرنامج إصلاحات لتلبية مطالب "البيان الجزائري"، وشكلت لجنة خاصة لإعداد أرضية مشتركة. صادقت هذه اللجنة على مشروع إصلاحات عرف بملحق البيان، الذي يتضمن قسمًا

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954 – 1962 ، ترجمة: كميل قيصر داغل، ط1، لبنان، بيروت، 1983، ص 31.
[2] الشروق اليومي، الأحد: 18-12-2005، العدد 1563، ص 10.
[3] L'écho d'Oran, 10 Avril, 1937, Maurice Violette, op.cit, p 425.
[4] زرافكوبيكار، مصدر سابق، ص 204.
[5] جمال خرشي، مرجع سابق، ص 444.

خاصًا بإصلاحات جوهرية مؤجلة حتى ما بعد الحرب، وقسمًا آخر يتضمن مطالب يمكن إنجازها قبل نهاية الحرب، ومن بين هذه المطالب مشاركة الممثلين المسلمين فورًا وفعلًا في حكم الجزائر وإدارتها، حتى يتم تحقيق تقارب قوي يجمع بين السكان المسلمين والأوروبيين.

وكان يقتضي ذلك الحفاظ في المجالس المنتخبة الاستشارية على تمثيل متساوٍ بين الطائفتين الجزائرية والأوروبية بالإضافةإلى تحويل الولاية العامة إلى حكومة جزائرية تشكل مناصفة بين الطائفتين، ويترأسها الوالي العام باسم المحافظ السياسي لفرنسا بالجزائر.[1]

وقد سميت هذه الحركة بـ "العاصفة"، وعندما قدم الملحق للجنرال كاترو الذي خلف الحاكم العام "بيرتران"، وضعه في الرف بسبب معارضة الكولون القوية، والتي حالت دون أن يعبر في الجزائر عن نزعته التحريرية التي أبداها في سوريا.[2]

كما صرح أيضًا أن جميع المحاولات التي ترمي إلى رفض بقاء "الوحدة الكاملة بين الجزائر وفرنسا" ستفشل، وأن الجزائر جزء لا يتجزأ من "فرنسا"، وأن فرنسا لن تقبل أبدًا أن ترى الجزائر مستقلة، وأنها فرنسية وستظل كذلك[3]، بالإضافة إلى توجيهات الجنرال ديغول في قسنطينة بتاريخ 12 ديسمبر 1943، حيث كانت تعتقد أنها بإمكانها حل المشكلة السياسية الجزائرية بتطبيق إجراءات اقتصادية واجتماعية، وكان تفكير الأوساط الأوروبية في المعارضة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وعدم قبول المطالب الوطنية للبيان تحت أي عذر كان.[4]

وفيما يخص قضية تطبيق المبادرة الفرنسية لتحسين وضع المسلمين في الجزائر، فإن المستوطنين عبروا عن رفضهم لها ودعوا إلى منع تطبيقها، وعلى الرغم من أن الإدارة الاستعمارية

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 210.
[2] الشروق اليومي، الاثنين 2 جانفي 2006، العدد 1575، ص 15.
[3] أحمد مهساس، مصدر سابق، ص 179.
[4] محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 1002.

كانت تهدف من خلالها إلى تحسين وضع المسلمين، إلا أن الإجراءات التي اتخذتها أثارت استياء الكولون وزادت من تفاقم الكراهية والعداوة بين الجماعات المختلفة وأدت إلى انفصال المجتمع وتباعد طبقاته. [1]

وبالرغم من الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية في محاولة لحل هذه المشكلة، فإنها لم تحقق نظاماً مبنياً على المساواة بين جميع المواطنين. وبعد الحرب، أحيت أمرية 1944 التمييز القديم بين المواطنين والرعايا الذين أصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية[2]، إلا أن هذا أثار احتجاج الكولون، وبالرغم من أن تلك الإجراءات كانت تمثل تقدماً مقارنة بالماضي، فإنها لم تحقق المساواة الكاملة بين جميع المواطنين في الجزائر.[3]

إذا نجحنا مرة بالقوة في توجيه الأمور لإرادتنا، فسنكون قادرين دائمًا على تحقيق ذلك مرة أخرى. يعتقد البعض أن الحصول على المواطنة الفرنسية يستحق التخلي عن قوانين الأحوال الشخصية، وأن زيادة عدد المسلمين في المجالس البلدية سيؤدي إلى تداعيات سلبية[4]. لهذا السبب، توحدت الحركة الوطنية وأسسوا حركة جماهيرية تسعى إلى توحيد جميع الاتجاهات الوطنية في الجزائر لبناء أمة جزائرية وتشكيل جمهورية في الجزائر مستقلة في إطار اتحادية مع الجمهورية الفرنسية.[5] ومع ذلك، فشتان بين طموحات الوطنيين ورغبات الإدارة الاستعمارية التي اختارت إجراءات اقتصادية بدلاً من الإصلاحات السياسية، ويبدو أن المجتمع الأوروبي كان يبحث عن المسؤولين ويتهم الإدارة بالفشل في حماية مصالحه، وفي ذات الوقت يتجاهلون

[1] محمد العربي الزبيري، مجلة الرواية، السنة الأولى، العدد 1 جانفي – فيفري 1996.
، ص 137.
[2] عبد الرحمن فارس، مصدر سابق، ص 45.
[3] آني راي غولد زيغر، مرجع سابق، ص 276.
[4] محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 943.
[5] ليلى بن عمار بن منصور، مرجع سابق، ص 275.

النزعات القومية الإسلامية الانفصالية التي تهدد الاستقرار، وفي ظل هذا الوضع، طلب المعمرون من حكومتهم ألا تقدم أي حلول في الوقت الحالي للمشاكل السياسية والإدارية والاجتماعية.[1]

يجب أن تتخذ هيئة الإدارة الفرنسية إجراءات قوية ضد التصعيد الذي يشهده المجتمع المسلم في فرنسا، وينبغي أن يتحمل الجنرال شارل ديغول المسؤولية عن هذا الوضع نظراً لسياسته الفاشلة التي ساهمت في زيادة المطالبات الشديدة من السكان[2]. ويجب على بيار أورديوني التصريح بوضوح برأيه بشأن الجنرال ديغول، والذي يعتبره مسؤولاً عن فشل سياسته في الجزائر وشمال إفريقيا. ويجب على الحكومة أن تأخذ بجدية تحذيرات الأشخاص الذين يطالبون بتفكيك حركة أحباب البيان والحرية، حيث تشير التقارير إلى أن هناك بعض المتطرفين يستعدون للتسلح، ويجب علينا جميعاً أن نعمل معاً لحماية الأوروبيين والحيلولة دون حدوث أعمال عنف أو شغب.[3]

تم الكشف عن المؤامرة التي استغلت المعمرين واستغلوا الفرصة لتصفية الحركة الوطنية والقيام بمجازر 8 ماي 1945.[4] لقد تم استعمال القنوات الاعتيادية من قبل الشرطة والإدارة لإفشال الأمرية 7 مارس 1944 وحركة أحباب البيان والحرية[5]، رغم تحذير المكتب المركزي لحركة أحباب البيان والحرية للحكومة الفرنسية مبكراً. للأسف، أدى ذلك إلى توسيع الهوة بين المجتمعين، وتمنوا تمرد المسلمين سينجر عنه توقيف الإصلاحات وهؤلاء الفرنسيين لم يشاركوا في الحرب، وتخلوا عن الخدمة العسكرية بسبب الجبن، ولا يسترجعون شجاعتهم وبأسهم إلا أمام شعب أعزل[6]. تقرير الجنرال توبار أدان بوضوح الكولون مع تواطؤ إدارة الاحتلال. مجموعات

[1] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 188.
[2] آني راي غولد زيغر، مرجع سابق، ص 408
[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 928.
[4] محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، سلسلة ضاد، موفم للنشر، 1994، ص 12.
[5] آني راي غولد زيغر، مرجع سابق، ص 235.
[6] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 193.

مسلحة من المستوطنين ادعت لنفسها حق المحاكمة والإعدام، وغض الطرف عن مثل هذه الأفعال يومئذ يعني باختصار أن الحكومة الفرنسية رفضت لرعاياها حقهم في العدالة والحقيقة.[1]

2. الأقلية الأوروبية ومساهمتها في تعفين الجو قبل مجازر 08 ماي 1945.

تأثر حماس الجزائريين وتعزز وعيهم الوطني خلال الحرب العالمية الثانية بسبب العديد من التطورات، من بينها انكسار فرنسا أمام ألمانيا في عام 1940 وانتشار دعاية قوات المحور في شمال إفريقيا ضد الوجود الفرنسي، وإعلان الميثاق الأطلسي في عام 1941 ونزول الحلفاء في الجزائر في نوفمبر 1942، وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة الحس الوطني بين الجزائريين، وحاولت القوى السياسية اغتنام هذه الفرص لطرح مطالبها.[2]

ورغم ذلك، استمرت القوى السياسية الجزائرية في التزامها بمواقفها المبدئية المناهضة للفاشية والنازية ومتفهمة لسياسة الحلفاء، على أمل تجاوز الموقف الفرنسي المعادي للمطالب الوطنية وتحقيق المطالب الأساسية في إطار تصور عالم أفضل، وعبر فرحات عباس في خطاب له بمدينة سطيف عام 29 أفريل عن أمله في أن يتضمن مؤتمر سان فرانسيسكو إقرار الحرية لجميع الشعوب، بما في ذلك الشعب الجزائري.[3]

على الرغم من أن الكولونة لديها طبيعة عدائية تجاه السكان الأصليين، إلا أن الأوضاع الاقتصادية السيئة التي تعاني منها الجزائر، بسبب الحرب والظروف الطبيعية الخاصة، ساعدت في تنمية الحس الوطني والانزعاج بين الجزائريين. [4]

[1] الشروق اليومي، 2 جانفي 2006، مرجع سابق، ص 15.
[2] ناصر الدين سعيدوني، أحداث 8 ماي 1945، ذكرى تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، العدد الثاني، 1995، ص 11.
[3] محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائرية 1939 – 1951، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص44.
[4] عيناد ثابت رضوان، مرجع سابق، ص 45.

واستغلت هذه الأزمة السياسية لأهدافها، وشكلت موضوعًا للترويج القوي. ويمكن تفسير الهوة المتزايدة بين السكان والكولونة بسبب مقارنة حالتي الرخاء والبؤس التي يعيشها المستعمرون والمسلمون على التوالي. وحتى الثورة الوطنية، التي كانت تهدف إلى استعادة السيادة الوطنية، تم استغلالها من قِبل الكولونة لتثبيت سيطرتهم على الأرض، وكان هذا من خلال دعم الدعاية الرسمية التي تثمن العودة إلى الأرض.[1]

ولقد جعل هذا الدعم الأوروبيين المدنيين يقبلون برجال يمجدون في خطابهم الروح الرائدة والحب للعمل والعائلة والوطن، وكانوا يتجاهلون الأهلية بشكل صريح، حتى أنهم كانوا يعارضون إصلاحات 1944 وحاولوا منع تطبيقها بعد الحرب العالمية الثانية. وابتداءً من أبريل 1944، قرر بيير غازانيه، الأمين العام الجديد، اتخاذ إجراءات وقائية، ولكنه صدم بمعارضة الحاكم العام إيف شاتينيو، الذي اعتبر تلك الإجراءات مضايقات يمكن أن تؤدي إلى دوامة من العنف.[2]

ومن هنا بدأت تظهر مؤامرة ضد سياسة المصالحة التي ينتهج حملة ضغط على الإدارة، متهمين إياها بتخطيط ثورة لإخراج الفرنسيين من البحر، ووصفوها بأنها "مؤامرة وطنية انفصالية". الهدف من الحملة كان القيام بانتفاضة شاملة لإخراج الفرنسيين، وتوجيه اتهامات للحكومة الفرنسية والإدارة الاستعمارية بالتأثير عليها وعدم القيام بأي إصلاح، هذا ما كشفه الباحث الفرنسي جون بيار بيرولو في حوار أجراه مع عثمان طالبي ونشرته جريدة الخبر اليومي.[3]

تم دفع الأوروبيين إلى ضرب الحركة الوطنية، والتي كانت الحكومة الفرنسية المؤقتة قد باشرت إصلاحات تتعلق أساسا بمنح الجنسية الفرنسية للمسلمين الجزائريين، وموقف الأوروبيين يعكس تخوفهم وعداءهم وحقدهم على الجزائريين باختلاف شرائحهم واتجاهاتهم السياسية. هذا ما

[1] جوي لوي بلانش، مرجع سابق، ص 60.
[2] آني راي غولد زيغر، مرجع سابق، ص 235.
[3] الخبر اليومي، الأربعاء 7 ماي 2008، حوار مع الباحث الفرنسي جون بيار بيرولو، أجراه عثماني طالبي، ص 05.

وقف عليه محمد حربي في كتابه "الثورة الجزائرية سنوات المخاض"، اعتمادا على ما كتبه أندري سيفنريد سنة 1945، ولقد جعل الدكتور سعدان وبتاريخ أفريل 1940 يوجه تحذيرا للمجلس العام لقسنطينة، وهو أن الجماهير المسلمة ستقوم بالاضطراب إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة.[1]

تفاقم هاجسهم بشأن مصيرهم بعد أمرية 7 مارس 1944، وزاد خوفهم من النزعة الوطنية التي تهدد وجودهم وفقدان الامتيازات المكتسبة. رؤى الطرفين كانت متنافرة، وهذا أدى إلى توتر لم يسبق له مثيل، والذي نشأ عن العلاقات والتصورات التي تربط المستعمر بالمستعمر، بدأت هذه العلاقات بمقاطعة الأوروبيين من قبل العرب، مما جعل الأوروبيون يشعرون بالتهديد والخوف من تهديد حياتهم، وتبع ذلك دعوات لتدابير تحتم التحذير الشديد[2]، ولأنهم رأوا في مطالب الجزائريين خطراً يهدد مصالحهم، فقد حاولوا التصدي لهذه المطالب بكل الوسائل، واتهموا الوالي العام "إيف شاتينيو" بالتخاذل والضعف، و أعلنوا إشاعة "الإرهاب" لوقف الإصلاحات وإعدام الثوار وإقالة الحاكم العام شاتينيو، هذا الوضع أدى إلى وجود هوة بين الكتلتين وجعل الجو ينبئ بحدوث مواجهة.[3]

بالرغم من تحذير المكتب المركزي لحركة أحباب البيان والحرية في بيان بتاريخ 2 أفريل 1945 من نية عدم تحمل مسؤولية أي أحداث قد تقوم بها عناصر مشبوهة، ودعوة جريدة المساواة في 4 ماي إلى الحكمة وروح الانضباط قائلة: " إن الكراهية ليست من ناحيتنا"، فإن الكولون في كل مكان يعيشون في جو غير آمن. هذا الوضع الخطير يفرض اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع الأحداث السلبية التي يمكن أن تحدث، ويجب تأمين السلام بواسطة السلطات الفرنسية التي تملك الوسائل اللازمة.[4]

[1] محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائرية 1939 – 1951، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 15.
[2] رضوان عيناد ثابت، مرجع سابق، ص 56.
[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 273.
[4] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير 1954، مصدر سابق، ص 928.

ويتم ذكر هروب العمال من مزارع الكولون وسوء الحالة الاقتصادية، ويضيفون أن السكان الفرنسيين حيثما كانوا هم يعيشون تحت الخوف والهلع. وبالتالي، قام الجنرال "هنري" "مارتان قائد الفيلق التاسع عشر، باتخاذ إجراءات وقائية، ونظم عمليات استكشافية في المناطق الحساسة ليظهر الجنود بالمناطق التي لا توجد بها مواقع للحراسة ويطمئن السكان الأوروبيون المبعثرين هنا وهناك أو القاطنين بمناطق منعزلة. ويتم ذكر الأهالي المتهمين بالفتنة الشعبية، وأن الجيش الإفريقي مصمم على صيانة هيبة فرنسا والسهر على تطبيق قوانينها، مهما كانت الظروف، حتى مع ما كان يصدر عن الجنرال شارل ديغول باسم "لجنة فرنسا الحرة" مع الجنرال كاترو الذي استقبل من طرف الجزائريين.[1]

تم اتخاذ تدابير من قبل الإدارة الاستعمارية بسبب التوتر المتزايد، من بينها تعيين السكرتير العام للحكومة العامة غازانيي "Gazagne" محافظا، ثم انتخابه على رأس بلدية الجزائر التي ستمثل رمزا لمطالب المجتمع الأوروبي. تم اعتقال مصالي الحاج ونقله من قصر الشلالة إلى المنيعة، ثم منها إلى برازافيل، بقرار اتخذه في غياب الحاكم العام "شاتينيو". [2]

على الرغم من تنبيه فرحات عباس بأن حركته أحباب البيان والحرية مخترقة وتعمل لمصالي الحاج، إلا أن الحقيقة أنها كانت مخترقة من قبل مخبرين ومحرضين بأمر من الأمين العام، الذي يضم عناصر من الجواسيس والوشاة. كانت هذه الحركة خطرا على الإدارة الاستعمارية ومن الممكن أن تمنحها الانتخابات البلدية والإقليمية عددا كبيرا من الأصوات،[3] ولكن في ظل حكومة الماريشال بيتان، أصبحت الأقلية الأوروبية لها الحق في التصرف بحرية وفقا لرغبتهم، حتى أن أغلب رؤساء البلديات الصغيرة من المعمرين الأثرياء كانوا يتصرفون بأسلوب استبدادي.[4]

[1] آني راي غولد زيغر، مرجع سابق، ص 400.
[2] المرجع نفسه، ص 456.
[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص 928.
[4] رضوان عيناد ثابت، مرجع سابق، ص 45.

زادت غطرستهم وتسللهم من الجزائريين تأججا، كما حدث في حالة رئيس بلدية زرالدة الذي سجن أربعين جزائريا في قبو صغير مما أسفر عن وفاة 25 شخصا، وكانت تأثيرات هذه الأحداث على الرأي العام الجزائري كبيرة، وأظهرت في كتابات على الجدران "اللعنة على جميع الفرنسيين للشر الذي فعلوه في العرب".[1]

تجسد قلق الحاكم العام إيف شاتينيو حيال خطته الإصلاحية التي تهدف إلى تشجيع الاندماج بين الأقلية الأوروبية والجهود التي سيتعين بذلها لتفادي المعارضة المستمرة من بعض الكولون والعسكريين الذين يفضلون السياسة التقليدية ويرون أي فكرة إصلاحية بأنها ثورية، ويرغبون في العودة إلى سياسة القوة مع المسلمين الجزائريين.[2]

في حين أن وزير الداخلية "تكسيي" جانفي 1945 استقبل "بيار بيرن Pierre Berne" مدير الديوان المدني للحاكم العام "شاتينيو"، واعترف بأن المشكلة الوحيدة في الجزائر هي معارضة الأوروبيين للسياسة الإسلامية للحكومة. في 24 أفريل 1945، ذهب وفد مكون من ستة نواب فرنسيين إلى والي قسنطينة وقدموا رسالة تعبر عن حالة الجزائر منذ 1939 وتطلب من السلطات اتخاذ إجراءات لحفظ السلام والنظام، حيث يعتبر الجزائريون معاندين ومهاجمين ويعلنون عن استقلالهم.[3]

تفاقمت مستويات العنف في اللهجة وتحولت التعبيرات الحادة إلى هجمات شخصية ضد مسؤولي البلديات المختلطة، مع تركيز الهجوم بشكل خاص على القضايا الإسلامية. وعلى الجانب الآخر، يدعو الشيوعيون إلى المساواة وحقوق المواطنة للجميع، ويطالبون بمحاكمة منتظمة للاستعمار. وتزايدت التوترات والكراهية لدى الأقلية الأوروبية، وأصبحت تظهر بشكل

[1] هنري علاق، مذكرات جزائرية، مصدر سابق، ص 75.
[2] يوسف مناصرية، جريمة 8 ماي 1945 في مخططات الاستعمار الفرنسي، مجلة المصادر، العدد 07 نوفمبر، 2002، ص 77.
[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 272.

ملحوظ على سبيل المثال في توزيع المناشير، وكتابات الجدران، والمظاهرات المحلية، وإنشاء منظمات وحدوية، ونشاط حركات وجماعات، وتصاعد المناوشات اللفظية في الأسواق. ولذلك، تشعر الأقلية بالخوف والهلع وتحسر على ماضيها، وهذا يزيد من التوترات السياسية والأمنية. في الوقت نفسه، فإن الجيش والأجهزة الأمنية في حالة استنفار، ومنتشرة في جميع المدن والمناطق لمنع أي محاولة للتمرد أو الانفجارات العنيفة.[1]

تم التفكير في أن الجامعة العربية قد أرسلت وعودًا ملزمة للزعماء الجزائريين بتزويدهم بالمساعدة المادية عندما أعلنوا الثورة، وأن اللجنة العليا لتحرير شمال إفريقيا التي مقرها في جنيف أصدرت إعلانًا توقع فيه الانتفاضة في جميع أنحاء المغرب العربي.[2]

وقد أسقطت فرنسا بصفتها دولة مسلحة في لوحة قاتمة، مما جعل السكرتير العام لولاية الجزائر يصرح بأنهم سيتركون الجرح ينضج ليتم التخلص منه بشكل جيد، وأدى هذا إلى تفاقم القلق الذي دفع العديد من الأوروبيين إلى المطالبة بسياسة قمعية ضد "المشاغبين" وفرض رقابة صارمة على الصحف التي تهاجم السلطة. [3]

ونتيجة للكراهية والبغض التي شهدتها الحياة في ذلك الوقت بين الوطنيين والمستعمرين الفرنسيين، تصاعدت الأحداث وتحول النزاع بين الأطراف إلى نزاع بين الأشخاص والطوائف. وفي أواخر أبريل 1945، بدأت الحكومة الفرنسية في التحضير لاستخدام القوة ضد أصحاب الحرية والبيان، وحذر الأمين العام للحكومة بيير روني غازانيه أعيان المدينة من ضعف التواجد

[1] أمحمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، مصدر سابق، ص 59.
[2] آني راي غولد زيغر، مرجع سابق، ص 303.
[3] عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص 310.

الفرنسي في الجزائر. وعلى الرغم من ضعف قرائن المؤامرة وعدم الإجابة عنها إلا بوثائق أرشيفية، هناك دلائل تؤكد أن الأوروبيين لم يبقوا مكتوفي الأيدي أمام هذا الوضع.[1]

يقول فرحات عباس إن الأعداء حاولوا منعنا من المشاركة في الانتخابات البلدية، التي أجريت في فرنسا وتأجلت في الجزائر، خوفًا من انتصار القوات الشعبية، ويؤكد هذا على تورط الكولون في الأحداث بما في ذلك فرحات عباس نفسه. ويبرز هذا التورط من خلال الأحداث التي شهدتها سطيف في 26 أبريل 1945، [2] وتشير التقارير إلى تورط السلطات الاستعمارية والإدارة والأقلية الأوروبية في إجهاض الحركة الوطنية، بما في ذلك إعطاء رئيس دائرة سطيف رخصة شفهية لجهة غير معلومة لتنظيم مسيرة وقمع المتظاهرين، ويوثق ذلك محمد البشير الإبراهيمي في كتابه قلب المعركة.[3]

المطلب الثاني: الأقلية الأوروبية ومجازر 08 ماي 1945

1. دور الأقلية الأقلية الأوروبية في مجازر 08 ماي 1945.

في الأول من ماي عام 1945، خرج الجزائريون في تظاهرات سلمية في جميع أنحاء الوطن للاحتفال باليوم العالمي للعمال، حيث نظم حزب الشعب الجزائري هذه المظاهرات وشارك فيها عشرات الآلاف من الجزائريين. قام المشاركون في هذه التظاهرات بحمل العلم الجزائري ورفع الشعارات المناهضة للاستعمار، مثل "تحرير مصالي– استقلال الجزائر" وغيرها.[4]

وبالرغم من الاستفزازات التي قامت بها السلطات الاستعمارية، لم يتوقف المتظاهرون عن التظاهر، حيث شهدت بعض المناطق تظاهرات خاصة في الأيام التالية، وكانت الأجواء مشحونة في جميع أنحاء الوطن، وأدت تلك الأحداث إلى الثلاثاء الأسود في الثامن من ماي

[1] A.N.O.M., 7H/51, G.G.A, Rapport fin avril, 1945.

[2] فرحات عباس، ليل الاستعمار ، مصدر سابق، ص 188.

[3] محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 102.

[4] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 190.

1945، حيث عزم الجزائريون على تذكير فرنسا بوعودها وخشية الإدارة الفرنسية والمستوطنين من تنامي أفكار التيار الاستقلالي.

تحت ضغط رغبة الشعب الجزائري في الانفصال عن فرنسا، كشفت النوايا الحقيقية للمستعمر الغاصب حيث لم تتحقق الوعود الزائفة، ولكن بدلاً من ذلك تمارس المجازر الرهيبة ضد الجزائريين وسياسة الاستعباد والإبادة التي أدت إلى وفاة 45 ألف شهيد. وحتى الآن، هناك أدلة واضحة على وحشية الاستعمار وسياسة الإبادة التي تمارسها القوات البرية والجوية والبحرية. كما تمتد آثار الإبادة إلى عمليات "جسر العواذر" و "مضائق خراطة" و "شعبة الآخرة" و "كاف البومبا" و"هيليوبوليس" و "الكرمات" و "قنطرة بلخير" و "منطقة وادي المعيز" وغيرها. ولم يرحم الاستعمار حتى الأطفال والنساء والشيوخ، فتم انتهاك الأعراض ونهب الأرزاق، وشعلت النيران جثث المواطنين الأبرياء.[1] وأدى ذلك إلى إيداع الآلاف من المواطنين الجزائريين في السجون وحل الحركات والأحزاب السياسية الجزائرية وإصدار الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد. وسجلت أرقاما متابينة من القتلى والجرحى والأسرى، وما أعقبها من المحاكمات التي أصدرت أحكاما بالإعدام والسجن المؤبد والنفي خارج الوطن، والحرمان من الحقوق المدنية، بالإضافة إلى الآلاف الذين تأثروا نفسيًا وعقليًا بسبب عملية القمع والتعذيب والمطاردات والملاحقات.

اعتقد البعض أن استقلالية فرنسا وإمكانيتها في التعامل مع الأزمات كانت بداية نهايتها كقوة عظمى، حيث أن انكسار فرنسا أمام الزحف الألماني وتأسيس الحكومة المؤقتة لفرنسا بالجزائر، والتي خلقت عقدة ضعف لدى الإدارة الاستعمارية والكولون، فضلا عن ذلك فقد شنت فرنسا حملات دعائية هستيرية وعمليات عسكرية وقمع وحشي بهدف إخضاع الجزائريين، وأشار الدكتور سعدان إلى استفزازات المعمرين خلال دورة المجلس العام لقسنطينة في شهر أكتوبر

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954-1962، مصدر سابق، ص 37.

1944، والتي كانت تهدف إلى تقسيم السكان إلى متعادين، وعندما انتقلت الحكومة الفرنسية إلى باريس بعد تحريرها من الألمان في أوت 1944، عنونت الصحف الاستعمارية مقالاتها بعبارة "إن الجزائر ليست باريس"، وتظاهر المستشارون العامون بالخوف من المعمرين وحثوا على اتخاذ إجراءات متشددة لحفظ أمن الأوروبيين، ويعتقد فرحات عباس، في هذا السياق، أن المستوطنين لعبوا دورًا حاسمًا في مجازر ماي 1945.

شهدت المظاهرات التي نظمت في 08 ماي 1945 في الجزائر اعتداءات وحشية من السلطات الفرنسية التي حاولت قمعها. بعد رفع العلم الجزائري خلال المسيرة، قام محافظ الشرطة بتوقيف المتظاهرين وأمر بإزالة العلم، ورفض المتظاهرون ذلك. حاول زملاؤه بالقوة فض المتظاهرين، وعندما رفضوا، أطلق المفتش الرصاص على عضو من الكشافة الذي كان يحمل العلم الجزائري، مما أدى إلى وفاته.

تدخلت القوات الفرنسية بقوة لقمع المظاهرات، حيث أطلقت الرصاص على المتظاهرين بشكل عشوائي في مدن سطيف وخراطة وقالمة، مما أدى إلى مقتل وجرح العديد من المدنيين. ووصف الشاهد أحمد توفيق المدني هذه الحادثة بأنها "مذبحة رهيبة وفظيعة".[1]

بعد هذه الأحداث الفظيعة، قامت فرنسا بمزيد من العنف والقمع، بما في ذلك استخدام الجيش الاستعماري والسفينة الحربية "ديغواي تروان" لقصف الدواوير والقرى، وتكالب الفرق السنغالية والمعمَّرون بقيادة الجنرال "دوفال" والكولونال بورديلة لتقتيل الجزائريين، وكان شعارهم "الموت للعرب". وحسب المؤرخ عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، فإن عدد الضحايا بلغ حوالي 45,000 شهيد ومئات الجرحى.

[1] المرجع نفسه، ص 38.

تمت ملاحظة اختلاف الأرقام المذكورة في التقارير حول عدد القتلى والجرحى في أحداث الثامن من ماي، حيث ذكر وزير الداخلية الفرنسي في تقريره أن عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحوادث قد بلغ 50 ألف شخص، وأن العدد النهائي للقتلى بلغ 88 فرنسيا و150 جريحا، بينما أشارت التقديرات الجزائرية إلى وجود بين 45 ألف إلى 100 ألف قتيل، والتقديرات الأجنبية كانت في الغالب من 50 ألف إلى 70 ألف. وقد حددت جريدة " البصائر" لسان حال جمعية العلماء المسلمين عدد القتلى بـ 85 ألف.[1]

وقد أدت هذه المجازر إلى تعميق الجزائريين لإدراكهم بأن الاستعمار الفرنسي لا يفقه لغة الحوار والتفاوض، وأن كل ما تم الحصول عليه بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة، وبالتالي ينبغي لهم التحضير للعمل العسكري، وكان الثامن من ماي هو المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، وأشار بداية العد التنازلي لاندلاع الثورة المسلحة، حيث اندلعت شرارتها في الفاتح من نوفمبر 1954، واستمرت حتى افتكاك الجزائر للاستقلال الكامل غير المنقوص من قبضة المستعمر الفرنسي.[2]

بعد تطورها، قام النظام الاستعماري بتنظيم نفسه والتعاون مع الأقلية الأوروبية. وذكر أحمد مهساس أن سكان مدينة قالمة، بسبب الخراب الذي خلفه القمع الذي تعرضوا له، شعروا بأنفسهم في حالة حصار، فنظموا أنفسهم في فرق حرس مدني للدفاع ضد أي هجوم من الأهالي.[3] ولقد أدى الوضع المتأزم إلى تشكيل ميليشيا في بعض الأماكن، وإنشاء "لجان يقظة" التي حصلت على سلطة لا حدود لها، وقامت بتنفيذ عمليات الإعدام بدون محاكمة والاعتقالات الجماعية

[1] ناصر الدين سعيدوني، أحداث 8 ماي 1945، مجلة الذاكرة، مرجع سابق، ص 15.
[2] المرجع نفسه، ص 16.
[3] الخبر اليومي، 7 ماي 2006، ص 10

للسكان المسلمين، مما جعل عصابات مسلحة تنضم إليها وتستغل الفرصة لتنفيذ أعمال النهب والسطو والانتقام. [1]

لقد تم رفض الجزائريين لفرنسيي الجزائر والأوروبيين بشكل واضح، وأعرب الأخيرين عن رغبتهم في الانتقام لطرد أهالي الضواحي، كما يذكر بعض الشهادات أن الكولون أطلقوا النار على المتظاهرين من شرفاتهم، مما زاد من الهلع الذي تسببت به الشرطة بطلقاتها، وكان ذلك من أجل حماية مدينتهم وطمأنينتهم ومصالحهم، يتعين على المجتمع الاستعماري منع أي اختراق جديد وإدخال المسؤولين عن الأحداث إلى السجن وحشرهم في أكواخهم بضواحي المدينة.[2]

أما وزير الحربية في حكومة التحرير، الجنرال ديغول، فقد استغل حالة الطوارئ وقمع المتظاهرين، مما أدى إلى مجازر رهيبة ضد المدنيين العزل في مناطق قالمة، سطيف، خراطة[3]، حيث تم مطاردة العرب بشكل مرعب وقتلهم بدون أدنى شفقة، بما في ذلك الأطفال، وتم قمع الانتفاضة بلا رحمة، بما أن الأوروبيين كانوا يخشون وكرهوا الجزائريين، انضموا إلى جماعات الدفاع الذاتي أو ميليشيات، وشاركوا بقدر كبير في العنف على سكان المدن في الجزائر الذين كانوا يخشون التنكيل دون أن يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم، بسبب عزلتهم وخوفهم بمزارعهم وقراهم.[4]

حددت السلطات الاستعمارية هدفها في القضاء على كل من يسعى للاستقلال، حيث أثاروا الخوف والانتقام في المنطقة، ورد الفعل العنيف جاء بالتنسيق مع الجيش الفرنسي، حيث

[1] باتريك إفينو، جون بلانشياس، حرب الجزائر، ملف وشهادات، ترجمة بن داود سلامنية، الجزء الأول، دار الوعي، الجزائر، 2013، ص 52.
[2] آني راي غولد زيغر، مرجع سابق، ص 313.
[3] جمال خرشي، مرجع سابق، ص 388.
[4] هذري علاق، مذكرات جزائرية، مصدر سابق، ص 144.

فتحت الثكنات مخازن الأسلحة للميليشيات التي تقدمت لفرض التسليح، وقد تم توزيع الأسلحة على الأوروبيين، بما في ذلك النساء، وتم تشكيل فرق الرماة للحراسة.[1]

كانت المقاهي والشوارع القريبة من أحياء الجزائريين تحت الرقابة، واستخلفت دوريات الجزائريين التي كانت تجوب المدينة بدوريات السينغاليين إلى جانب الأوروبيين، وقد تم إلغاء جميع الحركات وتقلدت السلطة العسكرية أمور الشرطة، وأعلنت حالة الطوارئ، وصدرت القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية. [2]

في النهاية، توزيع الأسلحة كان يشبه توزيع الأسلحة في منطقة خراطة على الطريق الساحلي، حيث تم تمركز فرق الرماة الجزائريين في مواقع معينة على المستوى الساحلي لحماية المنطقة، وعلى الرغم من حذر الوالي بريليي، إلا أنه توافد الأوروبيون على مراكز الدرك للتسلح ببنادق الحرب وأطلقوا النار على كل شيء يتحرك في قرية عين عباسة.[3]

تم إطلاق نداء في سطيف لتنفيذ أحكام الإعدام علناً وتطبيق العدالة بشدة، حيث يتم رفض أي أشكال من التسامح تجاه المتمردين، كما أنهم أنشأوا ميليشيات تحت رعاية رؤساء البلديات والمسؤولين الإداريين، وهذه الميليشيات تمتلك العديد من الأسلحة وتستخدم سيارات الإدارة المحلية عند الحاجة، وتتميز هذه الميليشيات بأنها فرق غير نظامية ولا يوجد قانون يحكمها، وهي تشارك في عمليات إجلاء مع الدرك وتحصل على دعم من الجيش.[4]

وقد أصبحت هذه الميليشيات معترف بها كتنظيم شبه عسكري إرهابي من قبل ممثلي الدولة، وتتصرف على أنها تنظيم شبه عسكري، كما أن السلطات المحلية تضامنت مع هذه

[1] جون لوي بلانش، مرجع سابق، ص 273.
[2] عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص 322
[3] المرجع عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص 330.
[4] آني راي غولد زيغر، مرجع سابق، ص 405.

الميليشيات وتطالب بتطبيق شريعة الثأر، وللتأكيد على هذا التضامن، أقام الوالي والجنرال دوفال زيارة تفتيشية في سطيف وقال الوالي أنه سوف يحمي الميليشيات حتى لو ارتكبت أخطاء. كما يعترف رئيس بلدية سكيكدة بإطلاق النار على المتظاهرين وشجع على تشكيل الحرس المدني بالتعاون مع القوات العسكرية.[1]

صاغ كاتب ياسين قصة شاهد عيان يدعى ياسين، الذي شاهد جريمة قتل تمت في سطيف بتنظيم من ميليشيا معينة، حيث قامت الميليشيا بأخذ السجناء من المعسكر وتنفيذ حكم الإعدام عليهم بالرصاص، وتحالفت القوات الفرنسية مع الشرطة والدرك لتطبيق العقوبة على الجزائريين في مثل هذه الأحداث الوحشية. وعلى الرغم من الاعتراضات والمعارضة لهذه الجرائم، فإن الأوروبيين المستوطنين انضموا إلى ميليشياتهم المسلحة، وشنوا حملات انتقامية وقتلوا الأشخاص المشبوهين والأعيان، مما دفع فرحات عباس إلى وصف هذه الأحداث بالوحشية والجرمانية، وهذا يدل على عدم احترامهم لكرامة الشعب الجزائري.[2]

تم توجيه الشائعات المؤكدة من قبل وكالة الأنباء الفرنسية، والتي تناولتها الصحافة المتواجدة في المستعمرة وحتى على المستوى الدولي ضمن حقائق مذهلة. بالإضافة إلى ذلك، حرضت صحيفة "ليكو دالجي" على استخدام القوة في مقال لها.[3] وبينما اعتقد المجتمع الأوروبي أن أي إصلاحات غير مكيفة مع الوضع الحالي، وأنه حان وقت الحزم، فإن الأحداث الأخيرة تشير إلى أن السكان يرفضون الإدماج. ومع ذلك، تم استخدام الصحافة لتضخيم خطورة سياسة الشيوعيين، مما أدى إلى حدوث مجازر لا يمكن تبريرها في بضع ساعات. بالتالي، طالب الأهالي بتأجيل النظر في أي حلول مؤقتة لمشاكل الهياكل السياسية والإدارية والاجتماعية.

[1] عبد الرحمن فارس، مصدر سابق، 2007، ص 56.
[2] آني راي غولد زيغر، مرجع سابق، ص 407.
[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 933.

وأخيراً، تم استخدام الصحافة لتصوير السكان بطريقة متشددة ومتوحشة، والتي تفتقر إلى دليل قوي لدعمها.[1]

ذكر بورو، الباحث الفرنسي في كتابه "المذابح الكولونيالية 1944-1950" الذي وقف عليه محمد العربي ولد خليفة، أن الأوروبيين في الجزائر كانوا يتنافسون في طريقة قتل الجزائريين، مثلما يفعلون عند الخروج للصيد، وكانوا يفتخرون بعدد القتلى كالفئران والشحارير، وتجند الأقلية الأوروبية وحملوا السلاح لفرض احترام حظر التجول ولزرع الرعب، ولم تكن الميليشيات التي تشكلت ممن يعيشون في الكولونيات تختلف عن العناصر الطائشة والمشبوهة، وكانت مسيطرة على الجزائريين بقمع وحشي وعنف لا مثيل له[2]، حيث توسعت بسيل من الدماء، وصل حقدهم إلى القتل العشوائي وتدمير المشاتي وإفراغ الأكواخ من سكانها، وهكذا فإن المذابح الكولونيالية في الجزائر تعتبر نماذج من الإجرام المنظم وشواهد من صمود ومعاناة الشعب الجزائري، حيث سقط كل فئاته دون استثناء.

يذكر كتاب صدر لـ "Borot" في عام 1994 بعنوان "المذابح الكولونيالية 1944-1950" أن الأوروبيين في الجزائر كانوا يتنافسون في طريقة قتل الجزائريين، وكأنهم يصطادون الحيوانات. يقول عيناد ثابت رضوان إن الأشخاص الذين التحقوا بالميليشيات الفرنسية كانوا من العناصر الطائشة والمشبوهة، وكانوا يفتخرون بجرائمهم. قامت هذه الميليشيات بممارسة العنف الوحشي والقمع، ما أسفر عن خيبة الأمل لدى الجزائريين[3]. وقد شهدت هذه المذابح إعدامات جماعية وتدميراً للمشاتي وإفراغاً للأكواخ من سكانها. وقد تم الانتقام من الجزائريين الذين رفضوا بيع أراضيهم، وصل حقدهم إلى حد القيام بجرائم انتقامية مثل حرق القرى بأكملها. تعتبر هذه

[1] رضوان عيناد ثابت، مرجع سابق، ص 70.
[2] نفسه،
[3] زدرافوبيكار، مصدر سابق، ص 36.

المذابح نماذج من الإجرام المنظم وشواهد على صمود الشعب الجزائري ومعاناته، والذين كان بينهم من الإقطاعيين والأحرار.[1]

تتمثل المشكلة في أن الحكومات والقوى الضاربة تستخدم تجارب القتل الجماعي كوسيلة لترويع الناس وتهديدهم بالعقاب. ومن خلال هذه التجارب، يتم قتل المئات والآلاف من المدنيين، ويتم تدمير حياتهم وإبادتهم. يتم ترتيب كل شيء بحيث يمحى من الذاكرة الشجاعة التي يظهرها بعض الناس أمام الموت والدم، ويتم إثارة هذه التجارب في بعض الأحيان لإقناع الناس بحتمية العقاب المرعب. [2]

ومن هذه التجارب، يمكن ذكر مجازر الحرب الجزائرية، حيث قامت القوات الفرنسية بقتل المدنيين الجزائريين بشكل وحشي، واستخدموا الأفران الكلس لحرق الجثث، ورشوا الشباب الجزائريين بالبنزين وحرقوهم، وحتى قاموا بإجبار بعض المسنين الجزائريين تحت تهديد الحراب على تناول لحم الخنزير والخمر، ثم قتلوهم. هذه التجارب المروعة تظهر عدم الرحمة والوحشية في سلوك الحكومات والقوى الضاربة، وتعطي صورة مزعجة عن عالمنا.[3]

وفقاً للافتراءات، تعاون القضاة الذين يُزعم أنهم انصاعوا لأمر واحد وهو استخدام العنف والقوة لإرغام الجزائريين على احترام السيادة الفرنسية. تم إصدار عقوبات قاسية بحق المدنيين الجزائريين من خلال المحاكم، وقد تم إرسال بعض الجزائريين إلى المحاكم العسكرية حيث رُأي فيها أنها أكثر صرامة في فرض العقوبات الثقيلة، بما في ذلك الإعدام، ولم يتم معارضة استخدام أساليب عنيفة مثل التعذيب للحصول على الاعترافات. تم ارتكاب جرائم قتل عديدة، بما في ذلك إطلاق النار على المدعو شيباني بالخير، الذي يعتبر أول شهيد للمجازر في خراطة. وبالإضافة

[1] أحمد صاري، حوادث 08 ماي، مرجع سابق، ص 44.
[2] نفسه، ص 45.
[3] آني راي غولد زيغر، مرجع سابق، ص 407.

إلى ذلك، تم ارتكاب جرائم قتل فردية وعمدية بلا رحمة، مثلما ذكرته آني راي غاولد زيغر ومحمد الصالح مرمول. كما تم التحريض على القتل في قالمة وسطيف، حيث تم إيقاف وإعدام المئات من الشباب الجزائريين دون رأفة. [1]

تزايدت الاعتقالات والتحقيقات في الفترة الأخيرة بمساعدة الميليشيات التي تجند الأوروبيين الذين شعروا بالسخط والخوف جراء الأحداث. وفي مدينة عنابة، حاولت السيطرة على الوضع وممارسة عدالتها الخاصة بتصفية حسابات سابقة بلا أي مراعاة للجيران والمنافسين. كما انتشرت عمليات الخطف للرهائن، كما أشار إليه جون لوي بلانش في مقال نشرته مصالح الاستخبارات العامة لمدينة قسنطينة بتاريخ 13 ماي 1945. حيث وصف تصرفات الفرنسيين الاستعماريين بأنها وحشية وحقداً، فقد انتهكوا حقوق الجزائريين بطرق مروعة، وقاموا بحرق أحياء بالإضافة إلى تصفية العديد منهم. فقد شوهد الأوروبيون بمختلف جنسياتهم وهم يتفرجون على جثث الجزائريين بفرح وانتصار[2]، وكانت هذه الممارسات شائعة في الكثير من المناطق مثل محطة القطار في مدينة قالمة ومنطقة البابور، حيث اضطر الناس إلى السجود أمام العلم الفرنسي والترديد بأنفسهم كلاب وفرحات عباس. وفي إحدى القرى، اقتحم أوروبي مزرعة يملكها جزائريان وأعدمهما رمياً بالرصاص مساءً ودون أي انتظار، وسارع الاستعماريون إلى التجوال بين صفوف الجزائريين المهزومين لتعريف المحرضين في القرية واقتيادهم نحو وجهة غير معروفة، وقد استند صحفي جريدة الخبر إلى شهادة شاهد عيان.[3]

تم تنظيم الاحتفالات للاحتفاء بخضوع الدواوير ليلاً، وفي ذلك الوقت، انشغل الأوروبيون بالرقص والشرب دون الاهتمام بزيارة الوزير أندري "تكسيي" للقطاع القسنطيني، والذي تحدث مع

[1] نفسه، ص 408.
[2] أحمد بن مرسلي، دراسة شخصية بومدين، مجلة المصادر، العدد الأول، 1999، ص 67-68.
[3] الخبر اليومي، السبت 10 ماي 2008، ص 03.

مسؤولي القطاع عن التجاوزات الحاصلة، بينما توقفت السلطات المدنية عن ضمان أمن الجزائريين وممتلكاتهم في أجزاء كبيرة من البلاد، واستخدمت السلطات الأمنية العنف والابتزاز والقتل ضد العرب، مما جعل الأطفال الأوروبيين يمكنهم الذهاب إلى مدارسهم وكبار السن يذهبون إلى أعمالهم، ولكن هذه الأحداث تشبه مجازر 8 ماي 1945 التي قامت بها منظمة الجيش السري في الفترة ما بين 1961 و1962،[1] و يشبه هذا الوضع دراسة الباحث الفرنسي "جون بيار بيرولو" عن منطقة قالمة والذي قدم تحليلًا لمن كان وراء المجزرة والقمع المدني للجزائريين والتي استمرت حتى 27 جوان 1945، ورجعت إلى تشكيل الميليشيا المسلحة التي كانت تتألف من الأوروبيين، وتم تأسيسها بواسطة رئاسة المقاطعة بالنيابة، وكانت مسؤولية الحكومة الفرنسية كبيرة جدًا في الأحداث التي حدثت، حيث لم تقم بمعاقبة مصالحها الإدارية في الجزائر.[2]

وفقًا لما نشره مقال لمحمد عباس في جريدة الخبر، فإن المجازر التي حدثت في الجزائر كانت منظمة ومستمرة حتى نهاية شهر جويلية، وكانت مصدقة ومساندة من قِبل رهبان الجزائر الذين كانوا يؤيدون المؤامرة الدينية ضد المسيحيين، ولم يكن هناك أي تعبير عن رحمة أو شفقة تجاه الضحايا المسلمين الأبرياء. ويقول رضوان عيناد ثابت إنهم يطالبون بالمغفرة، لكن الغفران يأتي مع عقاب "الانتقام".[3]

2. انعكاسات ونتائج المجازر على الأقلية الأوروبية

وجدت هناك عدة أطروحات تحاول تبرير الاغتيالات الممنهجة المسلطة على الشعب، من بينها وجهة نظر المستعمرين التي تقول إنهم كانوا أول من تعرضوا لإطلاق النار من السكان الأوروبيين، وبناءً على هذه الطرح، فإن المجازر والتجاوزات تصبح أمورًا طفيفة بالنظر إلى

[1] الخبر اليومي، حوار مع الباحث جون بيار بيرولو أعده، عثمان طالبي، الأربعاء 7 ماي 2008، ص 05.
[2] الخبر اليومي، 22 نوفمبر 2007، ص 18.
[3] رضوان عيناد ثابت، مرجع سابق، ص 138.

الهدف الأساسي للمستعمرين، وهو "إنقاذ الجزائر الفرنسية"[1]. ومع إعلان ميثاق سان فرانسيسكو مبدأ تحرر الشعوب المستعمرة[2]، فقد أدت هذه الأحداث الدامية إلى قطيعة نهائية بين الأقلية الأوروبية الكولونيالية والجزائريين. وهذا الوضع دفع الحزب الشيوعي الجزائري لدعوة إلى وقف هذا القمع الوحشي والأعمى بسرعة[3]. وبالرغم من محاولة الإعلام الفرنسي التكتم عن الأحداث، إلا أنها جريمة بحق وتركت جراحًا عميقة وأثارت الكثير من الأحقاد والانقسامات.

عبرت آني راي غولد زيغر عن أن المجازر التي وقعت في سطيف وقالمة قد تسببت في تمزيق النسيج الاجتماعي، حيث أدت إلى تشكيل قبائل مشردة وفقدان أفراد وأيتام، وتغير كل شيء في المنطقة. وبالرغم من أن الباحث محمد القورصو يرى أن المشكلة ليست في جعل المشكلة قائمة بين الجزائريين والأوروبيين، وإنما يرجع الأمر إلى وجود فرنسا الاستعمارية، فإن إدماج الأهالي في المجتمع الفرنسي سيأخذ وقتًا أطول بسبب الحواجز الدينية والعادات والتقاليد الاجتماعية. [4]وعلى الرغم من مساهمة فرنسا في إنجاح سياسة الإدماج للإيطاليين والمالطيين والإسبانيين وحتى اليهود، إلا أن إدماج الأهالي المحليين سيستغرق وقتًا أطول، وقد توقف الباحث أبو القاسم سعد الله عند هذه المسألة في تحليله لمراحل الإدماج، الذي شمل اثنين من الطرق: إما مواصلة الخدمة الإلزامية شريطة دمج الأفراد في الحياة الفرنسية والحصول على حقوق المواطنة السياسية والمدنية، أو المساواة مع الفرنسيين في جميع الحقوق والواجبات مع الحفاظ على الأحوال الشخصية الإسلامية، ولكن لم تكن أي من هذه الخيارات ناجحة بسبب معارضة المستوطنين، مما أدى إلى أحداث 8 ماي 1945 ، وبعد المجازر، أصبحت الأجواء في المنطقة مشحونة بالانزعاج والقلق، وزادت السلوكيات المنفرة بين السكان المحليين.[5]

[1] أحمد مهساس، مصدر سابق، ص 244
[2] جمال خرشي، مرجع سابق، ص 417.
[3] Alger républicain, 12 mai 1945.
[4] الخبر اليومي، السبت 10 ماي 2008، ص 3.
[5] الشروق اليومي، الأربعاء 10 ماي 2006، العدد 1632، ص 13.

وصف أبو القاسم سعد الله ندوة صحفية عُقدت في الجزائر بحضور الحاكم العام "أبريال"، حيث أعلن فيها ولاء الجزائر لحكومة بيتان وأن الجزائريين يتعايشون بدون شعور عنصري، وأن هذه الفترة تمثل مرحلة انتقالية بالنسبة للحركة الوطنية[1]، وقد ذكر إبراهيم لونيسي في مقاله بمجلة المصادر بعنوان "تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية" أسئلة حول الأسباب التي دفعت بالأقلية الأوروبية إلى الإعلان عن فرحتهم بانهزام وطنهم الأم أمام ألمانيا، وتأييدهم الشديد لزعيم فرنسا الجديد المستسلم والموالي للألمان، ويقول إبراهيم أن هذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عليها بسهولة بسبب عدم وجود وثائق تجيب عنها، ويذكر لونيسي أن الأحداث رسخت الوحدة بين الأوروبيين في الجزائر، على الرغم من اختلاف مصالحهم، ويشير إلى أن طائفة المعمرين لا تكن لفرنسا أي حب ولا تشعر بشيء من الارتباط بها إلا بورقة الجنسية الفرنسية، كما يعطي أمثلة تاريخية تؤكد ذلك.[2]

أدت الأحداث الوحشية التي جرت في 8 ماي 1945 إلى تعزيز الانقسام بين الجزائريين والأوروبيين، وخلق انفصالٍ دائمٍ بين المجموعتين. يوضح جون لوي بلانش في تقريره الذي يستند إلى شهادة القنصل العام البريطاني أن مدينة الجزائر كانت في حالة توتر شديد، وقد طُلب مني كصحفي فرنسي يعيش في بريطانيا أن يوفر مأوى لزوجته وابنته في منزلي، ويشير أيضًا إلى أن الكثيرين داخل البلاد كانوا يحاولون حماية منازلهم ويبيتون بحذر.[3]

يرى جمال خرشي أن الوضع السياسي في الجزائر لا يزال سيئًا ومتأثرًا بمجزرة 8 ماي 1945، وتصل الصراعات والتوترات بين الجزائريين والأوروبيين إلى أشدها، مما أدى إلى تفاقم الفجوة بينهما وحدوث انقسام كامل.[4]

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 176.
[2] إبراهيم لونيسي، تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية، مجلة المصادر، العدد 7 نوفمبر 2002، ص 88.
[3] جوي لوي بلانش، مرجع سابق، ص 382.
[4] جمال خرشي، مرجع سابق، ص 443.

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك خوف داخل الجيش من انتشار التحريض والكراهية في أرجاء الجزائر، الأمر الذي دفعهم إلى رفض تسليح المدنيين. هذا القرار أدى إلى تهديدهم بالتخلي عن ممتلكاتهم، ما جعل الأوروبيين يتخوفون ويقومون بحماية أنفسهم في مناطق مختلفة بالجزائر، وحتى إجلاء بعض العائلات الأوروبية من مناطق مثل خنشلة.[1]

في تقرير لمحافظ شرطة مدينة جيجل "جورج روكي يشير إلى انتشار مشاعر الكراهية بين الأوروبيين في الجزائر، مع ظهور نداءات الانتقام والرغبة في الرحيل والعنف، ويتضمن توصيات لتطبيق عقوبات قاسية وتحقيق رادع ضد المتورطين. كما يطالب بإلغاء بعض القوانين والتجنيد الإجباري للسكان ومنع الأحزاب من قبول انخراط المسلمين. يؤكد المناضل الشاذلي المكي أن الموجة الحالية من الكراهية بين الجاليتين الجزائرية والأوروبية لن يمكن تصحيحها، وأنه يجب علينا الاستعداد للمعركة الحاسمة[2]. يقول تحليل محمد البشير الإبراهيمي إن الحالة وصلت إلى درجة لا يمكن التعايش تحت سقف واحد أو العيش في وطن واحد. يتفق شارل روبير أجيرون مع هذا الرأي، ويضيف جون لوي بلانش أن الجاليتين متباعدتين بشكل لا يمكن التقارب بينهما، وأن الأحداث الحالية أدت إلى ظهور معسكرين متعارضين وانهيار الجسور التي تربط بينهما، يجدر الإشارة إلى أن الشعار الذي يتم استخدامه من قبل بعض الوطنيين الجزائريين "الحقيبة أو النعش" لا يعني شيئًا، وأنها مجرد حملة إعلامية مصممة لإثارة الرعب والهلع.[3]

كتب أحد المستوطنين في يومية ليكو "دالجي" بتاريخ 8 جانفي 1945، مقالاً يصف فيه العلاقات السيئة بين الأوروبيين والجزائريين. وأشار إلى أن الأمور أصبحت غير محتملة بسبب الأعمال العنيفة والتوتر النفسي المستمر[4]، ودعا إلى التدخل السريع لإيقاف هذا الوضع الخطير

[1] جوي لوي بلانش، مرجع سابق، ص 385.
[2] الشروق اليومي، الأربعاء 10 ماي 2006، العدد 1632، ص 13.
[3] جوي لوي بلانش، مرجع سابق، ص 385.
[4] L'écho d'Alger, 08-01-1945.

وحماية أنفسنا من الشر الذي يهددنا في المستقبل. هذا دفع اللجان المالية إلى الضغط على العدالة الفرنسية للعمل بحزم وسرعة ضد المشاغبين، وذلك بالرغم من تصريحات الحاكم العام الذي حاول تهدئة الموقف. وقد صادق البرلمان المالي على ميزانية 1946 التي كانت تخدم مصالح الأقلية الأوروبية[1]، واستمروا في مطالباتهم بفرض حالة الطوارئ وتأسيس محاكم استثنائية لحماية مصالحهم. وبعد ذلك، طالبوا بتسليح أنفسهم وفرض القوانين العسكرية لحفظ أمنهم وضمان بقائهم في الجزائر. يعتبرون أن العقاب الصارم هو الحل الوحيد لإنهاء الانتفاضة والقضاء على المثقفين الذين يحرضون الشعب ضد الاحتلال الفرنسي. لهذا يجب العمل بحزم وسرعة لإعادة الأمن والنظام، وعدم السماح لأي حركة تخالف مصالح الأقلية الأوروبية.[2]

تم اتهام المجتمع الأوروبي بأكمله في التحقيق الذي كان يهدف إلى كشف دور "أشياري" الذي تستر على جرائم الحرس المدني، الذي كان يعتبر أفضل الأعوان المحليين للجنرال شارل ديغول. بسبب هذه الأحداث، استمر الكولون في تمسكه بالسلطة العليا التي خلفت سلطة المريشال بيتان، وعين الجنرال "كاترو" الذي كان يتماشى مع خطط الكولون.[3] وأصبح الشعار "الجزائر ووهران وقسنطينة عمالات فرنسية وستبقى كذلك" هو تأكيد على مواقف ديغول التي لم تتغير حتى بعد انسحابه من السلطة سنة 1946، وأصبح توزيع منشور في قسنطينة عام 1945 من قبل الحاكم "شاتينيو"، الذي وصفوه بعدم أهليته، موضع انتقاد واتهام من قبل بعض النخب المسلمة، والذي ختمت سياسة المستوطنين بالدعوة إلى توحيد الفرنسيين لحماية السيادة الفرنسية.[4]

عندما كتب بنيامين كتابه "مصالي الحاج رائد النهضة الجزائرية"، اكتشف أن موريس توريز، الذي دعا إلى العمل الجماعي لبناء المجتمع والأمة عام 1939، كان يتحدث عن مجتمع

[1] L'écho d'Oran, 16-05-1945.

[2] آني راي غولد زيغر، مرجع سابق، ص 405.

[3] Journal de la république Algérienne, 03-12-1948.

[4] رضوان عيناد ثابت، مرجع سابق، ص 125.

في حالة تفكك مع الثورة الفاشلة في ماي 1945.[1] أصبح هناك فجوة واسعة بين الشعب الجزائري والأقلية الأوروبية. وأدرك العوام الجزائريون في المدن سريعاً قوة الأعمال الجماعية وقسموا المواجهة للحزب الشيوعي بين الجزائريين والأوروبيين. ورغم ذلك، فإن المطالبة بضرورة التعايش قوبلت بالتشهير والاستهداف من قبل الأقلية الأوروبية، حتى مثقفيهم وأساتذتهم.[2]

قد أدرك كلٌّ من جيلالي صاري ومحفوظ قداش حقيقة ما حدث في ماي 1945، حيث كشفت أحداث القمع الوجه الحقيقي للاستعمار الفرنسي في الجزائر، حيث حرم النظام السياسي الجزائري من أي تعبير سياسي يشير إلى إعادة السيادة الجزائرية واستقلالها.[3] ومن خلال هذه الأحداث، استنتج القادة والمناضلون أن المساواة كانت تضليلاً ولا يمكن للعمل السياسي السلمي وحده أن يؤدي إلى الاستقلال. وفي هذا السياق، أورد شارل روبير أجرون قوله: "أي مؤرخ لا يتردد في وصف أحداث 08 ماي 1945 بمحاولة تمرد لم يحالفها التوفيق، لذلك فإن نضال الجزائريين لاستعادة كرامتهم واستقلالهم سيستأنف قريباً".[4] وبالنظر إلى زيادة حدة الضغوط والتوازن المختل، فإن الانفجار المؤخر يقول عنه غاستون بوطول ضمن كتابه "السلم المسلح"، أنه سيكون أشد عنفاً وسيقذف بالسلم من أعلى مكان. [5]

[1] بينامين سطورا، مصالي الحاج 1898 – 1974، رائد الحركة الوطنية الجزائرية، ترجمة: صادق عماري مصطفى، دار القصبة، الجزائر، 1999، ص 193.
[2] آني راي غولد زيغر، مرجع سابق، ص 463.
[3] باتريك إيفينو، جون بلانشياس، مرجع سابق، ص 75.
[4] الجيلالي صاري، محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 82.
[5] غاستون بوطول، السلم المسلح، تعريب: أكريم ديري، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1973، ص 185.

خلاصة:

تحدثنا في هذا الفصل عن أحداث ماي 1945 في الجزائر، حيث خرج الجزائريون في تظاهرات سلمية للاحتفال باليوم العالمي للعمال. نظم حزب الشعب الجزائري هذه المظاهرات وشارك فيها الآلاف من الجزائريين. المتظاهرون حملوا العلم الجزائري ورفعوا شعارات مناهضة للاستعمار.

على الرغم من استفزازات السلطات الاستعمارية، استمرت التظاهرات في بعض المناطق، وتسببت في الثلاثاء الأسود في الثامن من مايو 1945، حيث تعززت فكرة الاستقلال وخشية الإدارة الفرنسية من تنامي التيار الاستقلالي.

تحت ضغط رغبة الشعب الجزائري في الانفصال عن فرنسا، كشفت الأحداث الحقيقية للاستعمار الفرنسي وسياسة الاستعباد والإبادة التي تمارسها القوات الفرنسية. تمت ممارسة المجازر والقمع والتعذيب بشكل وحشي ضد الجزائريين، مما أدى إلى وفاة العديد من الشهداء وإصابة الآلاف.

تدخلت القوات الفرنسية بقوة لقمع المظاهرات، حيث أطلقت الرصاص على المتظاهرين بشكل عشوائي، مما أسفر عن مقتل وجرح العديد من المدنيين. تم أيضًا استخدام الجيش الاستعماري والسفينة الحربية "ديغواي تروان" لقصف الدواوير والقرى.

وقد سجلت الأحداث أعدادًا كبيرة من القتلى والجرحى، حيث يتراوح عدد الضحايا المذكور في التقارير بين 45 ألفًا و100 ألف قتيل.

المبحث الثالث

الأقلية الأوروبية في الجزائر بين 1946 - 1954

المطلب الأول: إصلاحات الحكومة الفرنسية وموقف الأقلية منها في ظل ثرائها الاقتصادي وهيمنتها السياسية.

المطلب الثاني: نشاط الحركة الوطنية السياسية ومشاركتها في الانتخابات 1946-1954.

المبحث الثالث: الأقلية الأوروبية في الجزائر بين 1946- 1954 .

تمهيد:

تركز دور الاستعمار في استغلال الثروات الاقتصادية، واعتمد على الاستيطان الرسمي أو الحر. أثرت قضية التوطين في العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية. في الجزائر، قامت الأقلية الأوروبية بالاستيطان بالقوة وحافظت على امتيازاتها، مما ساعد الاستعماريين الإقطاعيين والبرجوازيين على تحقيق مصالحهم وحماية امتيازاتهم.

تم إنشاء نظام سياسي يخضع للنظام الاقتصادي الاستعماري تحت سيطرة الإدارة الاستعمارية،وذلك لغاية تحقيق مصالحها، قامت فرنسا بنزع الأراضي وتوزيعها على الاستعماريين ودعمهم بالقروض والمساعدات. تسببت سياسة الاحتلال في الاستيلاء على الأراضي الزراعية وتشريد أصحابها، مما أدى إلى تدمير البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري. استفاد الاستعماريون من قطاع المناجم والصناعة والنقل والصناعة الصغيرة، وتم تصنيف أفراد الجهاز القمعي وأصحاب الحرف الحرة بين المستفيدين من النظام الاستعماري، وقد لعبت الدولة الفرنسية دورًا حاسمًا في دعم وتطوير هذا النظام من خلال توفير الأراضي والقروض وبناء البنية التحتية اللازمة.

بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت مخاوف الكولون (المستوطنين الفرنسيين) وأرباب المصالح بشأن استغلالهم للجزائر، وفي في كتاب مذكرات جزائرية لهنري علاق، تمت مشاركة قصة مأساوية عن العبيد وتطبيقها على الجزائريين، مما أدى إلى توعية التلاميذ حول قضية المصير القاسي الذي يواجههم، وقد أصبح السؤال الهام في الجزائر بعد مايو 1945 هو ما إذا كان يجب على المعمرين (المستوطنين) الاستمرار في السيطرة أم تدمير النظام الاستعماري، أما المعارضون الشرسون للنظام الاستعماري لم يتركوا فرصة للإصلاح وانتهكوا النظام القانوني الجزائري.

المطلب الأول: إصلاحات الحكومة الفرنسية وموقف الأقلية منها في ظل ثرائها الاقتصادي وهيمنتها السياسية.

1. القانون الأساسي 20 سبتمبر 1947

اعتمد الإستعمار وإدارته على الإستغلال الإقتصادي للثروات، وهذا يتطلب نجاح الإستيطان الرسمي أو الحر. وبالتالي، تأخذ قضية التوطين أبعاداً متعددة من النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والدينية[1]. على سبيل المثال، مع استيطان الأقلية الأوروبية في الجزائر، فرضت وجودها بالعنف وتشبثت بامتيازاتها، مما ساعد الإستعماريين الإقطاعيين والبرجوازيين على تحقيق مصالحهم، وحماية امتيازاتهم. [2]

وبفضل الإدارة الإستعمارية التي تملك كل الوسائل للقمع والقهر، تم إنشاء نظام سياسي خاضع للنظام الإقتصادي الاستعماري. ولتحقيق هذه المصالح، قامت فرنسا بانتزاع الأرض وتوزيعها على الكولون، ومدعومة بالقروض والمساعدات. وبفضل هذه السياسة المصادرة والاغتصاب على موارد الجزائريين، تحول المجتمع برمته إلى أدوات مسخرة لخدمة الاقتصاد الفرنسي الرأسمالي، مما أدى إلى تحالف أقلية من الكولون مدعومين من الشركات والمؤسسات المالية الفرنسية والعالمية.[3]

تسببت سياسة الاحتلال في الاستيلاء على معظم الأراضي الزراعية الخصبة وطرد أصحابها، مما أدى إلى تدمير البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، وقد كانت هذه السياسة تتضمن مصادرة الأرض وتأجير العمالة، مما جعل الأرض مقدسة بالنسبة للكولون والعنصر الرئيسي لإيديولوجيتهم الاستعمارية. وقد أدى تركيزهم على التجارة المالية وقطاع الغابات

[1] محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائرية 1939 – 1951 ، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 1025.
[2] يحيى وعزيز، من وثائق جبهة التحرير الوطني 1954 – 1962، مرجع سابق، ص 106.
[3] محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 84.

وصادرات المحاصيل الزراعية إلى تحقيق أغراضهم التجارية المادية على حساب الأهالي، وتمكنوا من السيطرة على الاقتصاد الفرنسي وتحقيق أرباح ضخمة.[1]

تمتع مزارعون الجزائر بتسهيلات من بنك الجزائر للحصول على قروض لإنتاج الكروم، وهذا شجعهم على إنشاء تعاونيات فلاحية في محاصيل مثل التبغ والقطن والطماطم، وأدى ذلك إلى رخاء وازدهار للمزارعين. ولدعم هذه الزراعة، عرض بنك الجزائر تمويلًا للعملية، ونتيجة لذلك انتشرت هذه المؤسسات عبر الوطن وارتفع عددها، وتجاوز الاهتمام بهذا الاستثمار حدود الجزائر، حيث انضم القرض الليوني وفتح له واحدة في الجزائر وآخرى في وهران.[2]

ولقد وجدوا دعمًا في المحاصيل الأساسية القابلة للتبادل التجاري، وخاصة في زراعة الكروم التي أصبحت أساس الاقتصاد الزراعي الأوروبي في الجزائر، واعتمدوا عليها لأنها تعود بأرباح سريعة، ولهذا قاموا بتخصيص أكثر من نصف مليون هكتار من الأراضي الخصبة لزراعة الكروم المنتجة للخمور.[3] وقد كانت هناك أرباح كبيرة جدًا، إلا أن الأمير خالد انتقد مصاريف توزيعها على المعمرين في محاضرة ألقاها في باريس عام 1913، حيث قال: "أسمع أن المعمرين يوزعون كل سنة كذا مليون في الأجور حولهم. خذوا وضعية فلاح أوروبي للكروم يتحصل على مليون من الأرباح السنوية من كرومه التي تمت غراستها وفلاحتها بـ 1.50 فرنك أو فرنكين لليوم، فالأجر الذي يعطيه ليس إلا". [4]

تمت الحصول على تسهيلات من بنك الجزائر ومنحهم قروضًا لإنتاج الكروم، ولتشجيعهم على تطوير المشاريع الزراعية، أسسوا تعاونيات فلاحية في التبغ، القطن، الطماطم، والتي ساعدتهم

[1] يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال ..... ، مرجع سابق، ص 42.
[2] ناصر سعيدوني، الجزائر آفاق ... ، مرجع سابق، ص 46.
[3] أحمد عبيد، أزمة الخمور بالجزائر وانعكاساتها والسياسية 1929 - 1936، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ، ديسمبر، 1977، ص 12.
[4] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، مرجع سابق، ص 246.

في تحقيق الازدهار، ومن خلال فرضية زراعة الكروم التي أصبحت أساس الاقتصاد الزراعي الأوروبي في الجزائر[1]، قاموا بتخصيص أكثر من نصف مليون هكتار من الأراضي الخصبة لزراعة الكروم المنتجة للخمور. ورغم أن هناك دعمًا لصناعة التصنيع، إلا أن هذه الجهود محدودة جغرافياً في بعض المناطق، مثل الجزائر، وتم توزيعها بشكل رئيسي في مناطق معينة كوهران وعنابة وقليلًا في سكيكدة، بينما لم تسجل المناطق الأخرى إلا صناعة ضعيفة ذات طابع تقليدي.[2]

تملك الجزائريون الثراء ولكنهم حرموا من القروض الزراعية حيث وصلت قيمتها إلى 43.4 مليار في عام 1953، واستغل الأوروبيون قطاع المناجم والصناعة والنقل والصناعة الصغيرة، ليتم تصنيف حوالي 150000 شخصاً من الصغار والمتوسطين وأصحاب الحرف الحرة وأفراد الجهاز القمعي من بين الذين استفادوا من النظام الاستعماري.[3] ولعبت الدولة دورًا أساسيًا في دعم وتطوير هذا النظام الاستعماري بتوفير الأراضي والقروض وتوزيعها على الأوروبيين، وإنشاء طرقات وسكك حديدية وموانئ وغيرها من البنية التحتية اللازمة لبناء الاقتصاد الاستعماري، وأدى هذا إلى تحول الجزائر إلى بلد رأسمالي بطبقات اجتماعية من نمط حديث، برجوازية أوروبية، تسيطر على كل الوسائل الإنتاجية وتجارة الجزائر وتحكم في السياسة الفرنسية العامة.[4]

وتجعل فرنسا الجزائر لصالح الأوروبيين بدون أي هموم للجزائريين الذين تحولوا إلى أقلية بالنظام الاستعماري، ويمكن القول أن الدولة كانت المسيطرة على هذا النظام الاستعماري من خلال دعمها ودفعها، مما جعل الجزائر تحتل مكانة مهمة في تشكيل الرأسمال الاستعماري.

---

[1] مسعودي يحياوي مرابط، المجتمع المسلم و الجماعات والأوروبية في القرن العشرين، حقائق وإيديولوجيات وأساطير ونمطيات في جزائر القرن 20 ، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 152.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962، الجزء العاشر، مرجع سابق، ص 13.

[3] André Nouschi, op.cit, p p 116 – 120.

[4] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، مصدر سابق، ص 54-55.

تأسست غرف التجارة في الجزائر في فترات مختلفة، حيث تم إنشاء الأولى في 07-09-1830 في الجزائر العاصمة بأمر من الجنرال كلوزيل، وهيمن عليها 20 فرنسيًا و4 من الأهالي، وفي مدينة وهران، تأسست غرفة تجارة بتاريخ 04-10-14 بأمر من الماريشال سولت والجنرال بيجو، واحتوت على 13 من الفرنسيين واثنين من الأهالي، وفي 4 أكتوبر 1844، تأسست غرفة تجارة في سكيكدة واحتوت على 10 فرنسيين واثنين من المسلمين. [1]

ويذكر الكاتب محمد حربي أن هذه الغرف كانت تتمتع بالقرض وتحتكر التجهيزات بفضل سيطرتها على الميزانية، مما جعلها تحتل صدارة الاقتصاد الجزائري. ويترجم هذا الواقع أن النشاط الاقتصادي التجاري يبقى بيد الأوروبيين، الذين يحتلون الصدارة في الاقتصاد الجزائري بسبب النظام الجمركي والمالي المناسب لهم، والذي يتضمن إعفاءهم من الضرائب وتحديد الأقل ممكن، مما يعزز استدراج المهاجرين الأوروبيين للتوطين في الجزائر وتدعيم مطالبهم بصورة أفضل.[2]

وقد تم اعتماد سياسات تسببت في زيادة سيطرة المعمرين على مقدرات الجزائر، مما جعلهم يتفاخرون بما قاموا به على مدى مائة سنة من الاحتلال الفرنسي. ولقد أدى هذا التفاخر إلى تعميق شقاء الجزائريين وتعاسة حالهم، لأن المعمرين الأثرياء استغلوا وغيروا نظام المجتمع الجزائري بشكل سيئ[3]. كما يشير جمال خرشي إلى أن متوسط دخل الأوروبيين كان خمس مرات أعلى من دخل الجزائري المسلم، مما أدى إلى تصبح الأسياد متعجرفين ومستبدين وعنصريين ولا يدافعون إلا عن مصالحهم. وبالرغم من تحسن النمو الديمغرافي، إلا أن ظاهرة التخلف مستمرة في العديد من مناطق الجزائر، والأكثرية لا تزال تعاني من الفقر والبؤس[4]. وبسبب سيطرة المعمرين الأثرياء على الاقتصاد الجزائري، فإن هناك عدم المساواة في مسألة التموين وغياب الاحترام من

[1] شارل أندري فافرود، الثورة الجزائرية، ترجمة: كابوية عبد الرحمن، سالم محمد، دار دحلب، الجزائر، 2010، ص 255.
[2] محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، مصدر سابق، ص 89.
[3] بينامين سطورا، مصالي الحاج 1898 – 1974 ، مرجع سابق، ص 117.
[4] جمال خرشي، مرجع سابق، ص 445.

السلطات والأوروبيين عموماً تجاه المسلمين، مما أدى إلى تضاعف القوة السياسية والاقتصادية للمعمرين، بينما يظل الجزائريون في شقاء مادي ومعنوي.[1]

وصف أندري ماندوز الوضع الاقتصادي في الجزائر على أنه يستند على استغلال أقلية استدمارية أجنبية للشعب الجزائري، مما أدى إلى البطالة والبؤس والجوع والاغتراب والقهر والحقد العنصري. وعلى الرغم من أنه من الصعب جدًا إقناع الاستعماريين بوجود حقوق للجزائريين غير حقوقهم، إلا أنهم تحملوا الميزانية الفرنسية ونقلوا فوائدهم إلى فرنسا بدلاً من استثمارهم في الزائر[2].

وعاش عمار بوجلال الذي كان حساساً لعدم المساواة الاقتصادية بين المعمرين والملاك الحقيقيين للأراضي، طفولته يحاول فهم الظلم الظاهر ويفسره بضعف الإيمان وضعف المجموعة. باتريك إفينو وجون بلانشياس يعتقدان أنه إذا كانت الجزائر تتمتع بالحكمة والجدية والتجهيز الجيد، فإنها يمكن أن تؤمن العيش لما لا يقل عن عشرين مليون نسمة، لكنها سجينة لوضع استعماري بائس وتتطلب حكومة ناشئة من أعماق شعبها لإدارتها بفاعلية[3]. واعتمدت الإدارة الاستعمارية جميع الوسائل لضمان سيطرة المعمرين على الوضع في الجزائر، ورأت أن الطريقة الوحيدة لضمان بقاء هذه السيطرة هي تحسين وضع الفرد الجزائري من خلال جميع الأبواب حيث تم تشجيعهم على المطالبة بمسؤوليات واستقلالية أكثر في التسيير المالي والحصول على سلطات سياسية مستقلة لمراقبة هذا التسيير في الجزائر المستعمرة بواسطة استقلاليتهم التشريعية. [4]

وعلى هذا الأساس يمكنهم أن يصبحوا أسياد التنظيم الإداري للجزائر ويحلوا قضية الأهالي وفقًا لأهدافهم. والقطاع الرأسمالي الأوروبي الذي ينمو باستغلال القطاع التقليدي في الجزائر،

[1] محفوظ قداش، الحركة الوطنية الجزائرية 1939 - 1951، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 871.
[2] أندري ماندوز، مصدر سابق، ص 118.
[3] عمال بوجلال، حواجز الموت 1957 – 1959 الجبهة المنسية، ترجمة: زينب قبي، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 13.
[4] جمال خرشي، مرجع سابق، ص 374.

وذلك بواسطة الهيمنة السياسية وقوانين السوق والعنف، وبفعل قانون 19/19/1900 الذي منحهم الاستقلال المالي، حصلوا على السلطة الفعلية بيد نوابهم في المجلس المالي. واستمروا في اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحهم بشكل مستقل عن باريس[1]. هذا القانون بقي قاعدة النظام المالي للجزائر حتى عام 1947، حيث أعطى المستوطنين قدرة على إدارة كافة الشؤون المالية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر ومراقبة الميزانية بفعالية، بالإضافة إلى تهديد نواب المقاطعات الفرنسية بالحكومة الفرنسية بوقف كل إيصال معها وقد كان تهديدًا معتمدًا على تجربة الاستقلال الأمريكي وسن ضريبة على الشاي التي أضرت بمصالحهم[2]. كما احتج نواب المقاطعات الفرنسية على دخول الخمور المنتجة في الجزائر، حيث عرضوا قانونًا لتحديد كميته والتي أثرت سلبًا على ثروتهم.[3]

تم تعزيز علاقات الأقلية الأوروبية الاقتصادية والسياسية مع شخصيات بارزة في فرنسا، وبعد تراجع فرنسا عن تطبيق القانون، أصبحت الأقلية الأوروبية هم السادة الحقيقيون في الجزائر، إذ كان لديهم تأثير كبير على الحاكم العام ورؤساء العمالات والبلديات، وكانوا يتحكمون في الميزانية ويوجهون المشروعات التي تفيدهم بدلاً من الأهالي. وقد تواصلت تهديداتهم وضغوطهم مع الحكومات المتتابعة، وتم طرد الواليان اللذان اقترحا إصلاحات لصالح الأهالي. وبذلك، أصبح النظام السياسي والإداري يكرس تفوق الأوروبيين في الاستعمار، ويعزز الفروق العرقية ويطمس الفروق الاجتماعية.[4]

وضع النظام الاستعماري في مواجهة السكان الأصليين كان يتعلق ليس بالجانب الاقتصادي بقدر ما كان ثقافيًا وإثنيًا. ومع ذلك، فإن المصالح الاقتصادية كانت هي التي تسببت

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص 195- 196.
[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائر 1919 – 1938، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 404.
[3] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مصدر سابق، ص 129.
[4] المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

في هذه التناقضات بسبب دورها في الاستعمار. ولتفسير هذه الوضعية والحفاظ على السيطرة، كان المستعمرون يستخدمون تفسيرات عنصرية للتحكم في السكان الأصليين، معتمدين على فكرة عدم تأقلمهم مع الرأسمالية. وقد صرح محمد جاء، من بين المعمرين، بأن العرب لم يتطوروا كثيرًا ويعيشون حياة بائسة بسبب تمسكهم بالتقاليد وبحقول الإنتاج الصغيرة. وبالرغم من ذلك، فإن المستعمرون الأوروبيين كانوا يهتمون فقط بتعزيز مصالحهم والسيطرة على الجزائر، وهم يستفيدون من الامتيازات الكثيرة التي تمنح لهم، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية المهمة والمشاركة الحاكمة في المجتمع المحلي. وحتى في التنظيم البلدي، كان المعمرون يهتمون بمصالحهم قبل كل شيء، وكان هناك تمثيل واسع لهم في المختلف الجمعيات والبلديات المختلطة التي كانت تديرها فرنسيون بمساعدة نواب جزائريين.[1]

تمارس الإدارة الفرنسية سياسة التمييز ضد الجزائريين في المجالس المحلية المختلطة، حيث تمنع ترشح الأحزاب الوطنية وتضمن الفوز للقسم الأهلي، مما يمنع المنتخبين من تمثيل حقيقي للجزائريين وإيصال مشاكلهم. كما تعمل الإدارة على إبعاد العناصر الوطنية من هذه المجالس، حتى لا يشكلوا خطرًا على الأقلية الأوروبية التي تمارس السلطة في جميع المجالات، وذلك عن طريق التزوير والتحريف والتعسف في المراقبة، وقد أزعجت مطالبة الوطنيين بتطبيق القوانين السارية في فرنسا بالجزائر، العناصر المعمرة والمتعصبين الذين عارضوا هذه المطالب بقوة.[2] ويذكر بأن النظام الفرنسي كان يعتمد على تقاسم السلطة والأدوار بين السكان الأوروبيين وبشكل حصري، ما يمنع حوالي 10% من السكان من المشاركة في البحث عن حلول للنزاعات المستمرة، وقد تم تجنيدهم جميعًا من طبقة المتوسطة للعمل في وظائف مثل المعلم، الطبيب،

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائر 1919 – 1938، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 405.
[2] فاروق بن عطية، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954 – 1962، ترجمة: كابوية عبد الرحمن، سالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص 17.

المحاسب، ووكيل العقارات، والعامل في السكك الحديدية، والمستخدم في مصلحة البريد، وصياد السمك، الذين يقيمون في الأحياء الشعبية (مثل بلكور، حسين داي، باب الوادي...) والذين كانت حياتهم مختلفة تمامًا عن حياة أصحاب الصناعة والاقتصاد الذين كانوا يتجاهلونهم. [1]

وعلى هذا الأساس، فقد استغلتهم الحكومة لصالحها ولتحقيق مصالحها، واستخدمتهم كقوة طائعة في الانتخابات لتحقيق أهدافها. كما قال المؤرخ جيلبير مينييه، "شكلت العناصر البشرية الأوروبية حصان طروادة للإمبراطورية الفرنسية في الجزائر، وأصبحوا أداة لمشاريع سطرت خارج إرادتهم". وأدى هذا الواقع إلى إضعافهم ودفعهم إلى نوع من الانتحار الجماعي. كما قال رابح تركي، "سيطروا على أهم النشاطات الاقتصادية في البلاد وبالتالي أصبحوا يحتلون مركزًا اجتماعيًا ممتازًا نظرًا لثرائهم وحماية دولة الاحتلال لهم، أصبحت كلمتهم نافذة لدى حكومة فرنسا في كل ما يتعلق بحاضر الجزائر ومستقبلها.[2]

2. أهم الاصلاحات السياسية.

على الرغم من أن الإدارة الفرنسية لم تتوافق مع أهدافهم، إلا أن السلطات المحلية في الجهة الغربية قامت بحملة شرسة من قبل غلاة المستوطنين، وذلك عندما التقى رؤساء البلديات في جمعية عامة بتاريخ 4 أكتوبر 1946، وقد طالبوا برفع الوصاية الإدارية ودفع بالعودة إلى تطبيق قانون 1884 الذي يمنحهم صلاحيات واسعة[3]. وعلى الرغم من ذلك، لجأت الحكومة الفرنسية إلى مشروع قانون أعده النائب فيار Viard التابع لحركة التجمع الشعبي في الجزائر، والذي تضمن وزيرًا مقيمًا للجزائر مسؤولًا أمام البرلمان، وجمعية جزائرية تتألف من 90 عضوًا

[1] Gilbert Meyniers, Histoire du F.L.N. 1954- 1962, édition Casbah, Alger, 2003, p : 22.
[2] رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، مرجع سابق، ص 90.
[3] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 226.

بالتساوي بين جميع المواطنين الجزائريين والفرنسيين، وجمعية بلا سلطات سياسية لها سلطة مالية واسعة، وتطبيق قانون التشريع الفرنسي في الجزائر مع التحفظ بخصوص الترتيبات الضرائبية.[1]

على الرغم من معارضة بعض الأحزاب المشاركة في الحكومة، بما في ذلك الاشتراكيين، فقد تم إدخال تعديلات على المشروع وتمت الموافقة عليه من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية في 27 أوت 1947. وأكد هذا المشروع اتباع سياسة الاندماج لضمان سيطرة الأقلية الأوروبية على كامل الشعب الجزائري[2]، وقد كان شكله ومضمونه تعبيرًا عن احتقار الطموحات الوطنية للشعب الجزائري. وعلى الرغم من اقتراب مضمونه من أطروحات أحزاب اليمين وأوساط المعمرين، فإنه كان يتضمن محتوى ليبرالي، وقد بقيت الجزائر الفرنسية. وقد منح هذا المشروع حق التصويت للنساء المسلمات وألغى النظام الخاص بمقاطعات الجنوب والبلديات المزدوجة، ومنح حرية العبادة وتنظيم التعليم باللغة العربية واعترف بالأعياد الدينية الإسلامية[3]، ولكن نصوصه جعلت الإدارة الفرنسية ترفض الاعتراف بها بسبب الضغوط التي مارسها المستوطنون ورفضهم تطبيقها.[4]

ولذلك، كان من الضروري إزالة حدود التمييز بين المواطنين الفرنسيين ومواطني الهيئة الانتخابية الأولى والمسلمين الذين لا يتمتعون بالمواطنة، وذلك من خلال مشروع قانون لبرلمان مكون من رقم متساوي من الفرنسيين والجزائريين، والذي يتضمن نظام انتخابي مزدوج الانتخاب داخل مكاتب التصويت، ويعد هذا المشروع الأساس لتشكيل الجزائر من مجموعة مقاطعات ذات شخصية مدنية.[5]

---

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، الجزء الأول، مصدر سابق، ص 987.
[2] أحمد مهساس، مصدر سابق، ص 314.
[3] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939 – 1951، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 1085.
[4] André Nouschi, L'Algérie amère 1914- 1994, édition de Minuit, paris, 1962, p : 150.
[5] Charles Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, collection Que-sais-je, réédition paris, PUF, p : 96.

تحت ستار الديمقراطية، وفي إطار نظام تشريعي زائف، شكَّل تكتلٌ يواجه به الأغلبية الساحقة من الشعب، وقد تمَّ تعديل القانون من قِبَل وزير "ديبرو" بعد نقاشٍ عاصفٍ، وصوَّت عليه الجمعية الوطنية بتاريخ 20 سبتمبر 1947، بتأييدِ 332 نائبًا ورفض 92 نائبًا، وامتنع 163 نائبًا شيوعيًا فرنسيًا عن التصويت، دون موافقة النواب المسلمين الاثني عشر. [1]

ورغم التهديدات التي تلقَّاها المستشارون العامون الأوروبيون لمدينة الجزائر، بتقديم الاستقالة إذا ما تم التصويت على القانون، تمَّ اعتماد سياسةٍ تُعَدُّ الجزائريَ رجلًا قاصرًا وطفلًا مشوشًا ومعاقًا وغير ممثِّل، وهذا ما أثبته مضمون القانون الذي شهد تنازلاتٍ محتشمةً من فرنسا، حاولت إعطائها للجزائريين، ولكن دون جدوى بسبب المعارضة المستمرة من الأقلية الدائمة. وقد اعتقدوا أنهم انخدعوا، وألقوا لقمة سائغة للمسلمين، وأنهم لن يفرطوا في الإبقاء على ما يسمُّونه بالسيادة الفرنسية بهم على هذه الأرض، والتي ما هي في الحقيقة إلا سيطرتهم. وأثبت عبد الرحمن فارس من خلال خبرته في المجلس العام والجمعية المالية والجمعية التأسيسية أن الجزائر لا تسير من طرف باريس، بل من طرف اللوبي الأوروبي المقيم في الجزائر، والذي يتمتع بإمكانيةٍ مالية.[2]

يتجلى ذلك في ما شاهده "بول" فيريي، حيث اعتبر من العدل منح المستوطنين كافة الضمانات اللازمة لحريتهم وأمنهم وكرامتهم كمواطنين، دون تعميم ذلك على السكان الأصليين، وذلك لأنهم يتمتعون بخصوصياتهم العرقية والثقافية التي تحتاج إلى تشريعات خاصة. [3]

وعليه، عبر فرحات عباس عن هذا الوضع وأشار إلى وجود عدة حواجز تفصل بين مواطني الجزائريين والأقلية الأوروبية، حيث تم اعتماد سلطة قوانين خاصة تحمي امتيازات المستوطنين وتعزز تفوقهم وسيطرتهم في شتى المجالات، مما يؤدي إلى تفوق الأقلية الأوروبية

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، الجزء الأول، مصدر سابق، ص 990.
[2] عبد الرحمن فارس، مصدر سابق، ص 56.
[3] أوليفي لوكور غرانميزون، مرج سابق، ص 156.

وسيطرتها في الجمعية الجديدة. وعليه، يعد النظام الجديد تكريساً للهيمنة الاستعمارية وخلق هوة قانونية بين المجتمعين في الجزائر، وقد أكد فرحات عباس أن النظام الديمقراطي لن ينجح في هذا السياق، وأن النظام المستبد هو الوحيد القادر على فرض سلطته.[1]

أعرب المستشارون العامون الأوروبيون لمدينة الجزائر أثناء مناقشتهم عن غضبهم بشدة، ووصل التنديد بالجمعية والمجلس الكولونيالي إلى مستوى استقالتهم احتجاجًا على الاحتفاظ بأمرية 7 مارس 1944. ولقد تم تعريض انتخاب النساء المسلمات لتعليقات ساخرة جدًا، وصلت بعضها إلى حد الوقاحة[2]، وهذا جعل البعض يعارض هذا الأمر خوفًا على مستقبلهم السياسي، حيث يعتبر هؤلاء الأوروبيون أقلية ضئيلة في الأغلبية الجزائرية الكبيرة، ويفقدون سيطرتهم على الجزائر وأساليب الاستغلال التي يمارسونها فيها. وقد كان "جاك شوفاليي"، الذي سيصبح فيما بعد رئيسًا لبلدية الجزائر، معارضًا للتعليم الإجباري للغة العربية وحليفًا للمعارضين الرجعيين الأكثر تعصبًا، وكان يدعو إلى استدامة فرنسا في الجزائر بإلغاء كل بند يدفع أحد العنصرين إلى التنكيد على الآخر أو السيطرة عليه.[3]

رأى عبد الرحمن مزيان شريف أن قانون 1947، على الرغم من أنه كان يمثل فرصة متأخرة لتصور الجزائر الذي يخدم مصالحهم، إلا أن بعض الأشخاص رأوا أنه كان يمكن أن يؤدي إلى تقدم سلمي في الجزائر، لو وضع المجلس الجزائري بعض الإجراءات في التنفيذ. ولكن المادة 38 من القانون، التي تشترط التصويت بأغلبية الثلثين لاتخاذ قرار عندما يطلبه المجلس، أدت إلى تفوق عنصر الأقلية بسبب نية المشرع في عرقلة المجلس[4]. ورفض الأوروبيون تطبيق بعض الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية للمسلمين الجزائريين، مما أدى إلى إدانة القانون

[1] فرحات عباس، تشريح حرب، مصدر سابق، ص 220.
[22] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائر 1919 – 1938، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 406.
[3] فرحات عباس، تشريح حرب، مصدر سابق، ص 287.
[4] عبد الرحمن مزيان شريف، مصدر سابق، ص 47.

من قبل الأقلية الأوروبية بشكل جماعي. نائب الجزائر جاك شوفاليي أدان القانون ودعا إلى تحالف من الاقتراع العام بتبني مشروع قرار ذي اتجاه انفصالي، مما يتطلب تحويل ممثلي الحركة الوطنية الجزائرية إلى المؤسسين الدستوريين وتبديل الحاكم العام المعتبر ليبراليا للغاية.[1]

تعرض الإصلاح السياسي في الجزائر للنقد السلبي من قبل الكولون، حيث رفضوا فكرة توسيع حقوق الجزائريين السياسية، لأنهم يرون أن المساواة ستؤدي إلى فقدان تفوقهم، خاصةً مع تنامي عدد المسلمين. ولكن النائب "كيليسي" اعتقد بوجهة نظر مختلفة، حيث أنه يرى أن المسلمين يجب أن يكونوا راضين، ويذكر فرنسيي الجزائر الذين قبلوا بامتيازين وحصلوا على المواطنة في عام 1944. [2]ورغم ذلك، فإن هناك تعطيلًا في تطبيق قوانين الجزائر من قبل الإدارة الاستعمارية والممثلين الأوروبيين، وهذا يؤدي إلى الظلم والاضطهاد لشعب الجزائر. وبسبب الضغوطات الشديدة والتهديدات المستمرة، أصبح لوبي ضاغط وفاعل في السياسة الفرنسية، وأعلن الحاكم العام الاشتراكي "ناجيلان" علانية من باريس أنه يجب استخدام جميع وسائل القوة للبقاء في الجزائر.[3]

وهكذا فقد عادوا إلى معارضتهم الدائمة للإصلاحات وتأكيد ديمومة السيادة الفرنسية في الجزائر، ونجحوا في إقناع الحكومة بالتغييرات القانونية التي جعلت الجزائر جزءًا من العمالات الفرنسية. وكانت استراتيجيتهم تفسد كل الإصلاحات التي فرضتها فرنسا، وأقيمت قلاع لتعبئة الأوروبيين للمعركة وذلك بفضل دعم الغالبية العظمى، أنشأوا لوبيًا جزائريًا نفذ حملة دعائية واسعة ضد فرنسا في وسائل الإعلام والأحزاب السياسية والحكومة. هذا جعل لديهم ضمانات واحتياطات للسيطرة والاستغلال المستمر للبلاد والشعب. ومن الجهود الاستعمارية التي اتخذتها

[1] عبد المجيد بلخروبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، ترجمة: العربي بوينون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2011، ص 43-44.

[2] سيلفي ثينو، تاريخ، مرجع سابق، ص 24.

[3] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائر 1919 – 1938، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 407.

الإدارة لتشتيت قوى الأحزاب الجزائرية، كانت تلك التي ضمنت الميثاق الموهوب والقانون الهزلي[1]. ولكن انتصرت الأحزاب الجزائرية في المدن الكبرى في الانتخابات، مما أثار غضبهم. ورغم الحفاظ على الوضع الراهن، وهو ما أطلق عليه الميثاق الموهوب والقانون الهزلي، تم إزالة الحاكم العام "إيف شاتينيو" بسبب اتهامه بالضعف والميل إلى الأهالي، وعدم صرامته ضد الوطنيين الجزائريين. تم استبداله بـ"مارسيل إدمون نيجلان"، الذي كان يحظى بترحيب واسع من الأطراف المتحاربة.[2]

استخدمت الحركة الوطنية جميع الوسائل القانونية المتاحة لها لمواجهة الإقطاعيين الذين انضموا إليها، لكنهم انحازوا لتنفيذ القانون ولا يمكن الاعتماد عليهم لتحقيق العدالة. وأثناء الانتخابات، اختاروا خيار الانتخابات الملفقة التي تم تدبيرها من قبل المصالين أو الحكومة العامة، وبذلك استعاد الأوروبيون ثقتهم. ولذلك، تم تعيين الولاة وتوزيع الأموال وتنظيم الاقتصاد بطريقة تناسبهم، مما أدى إلى استغلال الشعب الجزائري. كانت هناك صراعات كبيرة بشأن تطبيق القانون خلال فترة 1948–1954، حيث استخدم المستوطنون الأوروبيون والمسلمون الجزائريون العنف في عملية الانتخابات.[3]

أدى سوء تقدير الحكومة الفرنسية لغضب وعزيمة الشعب الجزائري كان واضحاً، فقد اعتقدت الحكومة أن الشعب سيهدأ بعد وعدها بالإصلاحات التي رفضها الشعب بشكل واضح. وكانت الأقلية الأوروبية تعزز الوضع السياسي بفعل تعنت الاستعمار، مما جعل الجزائريين يشعرون بالإحباط والرفض للاحتلال. وعلى الرغم من ترجمة زعيم الجبهة الشعبية "بلوم" لهذا الموقف بأن الحكومة تحاول أن تسوي بين شعبين مختلفين، فإن القانون الذي يحاول الحكومة

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، الجزء الأول، مصدر سابق، ص 992-994.
[2] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 242.
[3] André Nouschi, op.cit., p : 153.

فرضه لن يتحقق، حيث يعتبر مجرد مساواة صورية غير واضحة. ولذلك، فإن الخلاف بين الشعبين سيبقى دائمًا. وعلاوة على ذلك، فإن عرقلة وعدم تطبيق القانون سيخدم أنصار الكفاح المسلح الذي فجر ثورة الفاتح نوفمبر 1954 أكثر من الأقلية الأوروبية.[1] ويعتقد البعض بأن كان من الممكن تجنب هذا الوضع إذا كانت الحكومة الفرنسية قد وجدت الجرأة لفرض إصلاحاتها على الأوروبيين المتقوقعين على امتيازاتهم، ومنحت الجزائريين المساواة. وفي النهاية، إذا ترك المسلم رهن الأمية والاستغلال، فسيتحول إلى متمرد رهيب، حتى في جزائر فرنسية غنية وقوية، يصنع قانونها المحتكرون والأقلية من أرباب المال. وقد كان كافيًا أن يضرب بضعة رجال جريئين الضربة الأولى في صرح قلعة عمرها مائة عام، ليتولى الشعب تهديمها.[2]

وقف شارل روبير أجيرون على حقيقة وضع الأقلية الأوروبية، ونجح في استعادة الاستقرار والثقة. قال إن إعجاب الوطنيين بأعمال الفلاقة التونسيين جعلهم يشعرون بالأمان الزائف وأدى إلى مرحلة الثورة. تطورت مسيرة القادة السياسيين مع الانتقال من الحركة الاندماجية إلى الفيدرالية ثم الاستقلالية، ومعارضة الأوروبيين الدائمة للإصلاح وعجز الحكومات عن السعي لذلك. هذه الأحداث أدت إلى قصة غائبة تتجه نحو القطيعة العنيفة النهائية مع العرب. وفقاً لسيلفي ثينو.[3]

المطلب الثاني: نشاط الحركة الوطنية السياسية ومشاركتها في الانتخابات 1946-1954.

1. نشاط الحركة الوطنية الجزائرية 1946 – 1954 وموقف الأقلية الأوروبية منه.

ظهرت مخاوف الكولون وأرباب مختلف أشكال الاستغلال بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ويتضح ذلك من كتاب مذكرات جزائرية لهنري علاق، حيث أشار إلى قضية المصير المأساوي للعبيد أثناء درس في التراث القديم، فصاح أحد التلاميذ بأنهم مثل هؤلاء العبيد.[4] كما

[1] Robert Aron, Les origines de la guerre d'Algérie, édition, Fayard, paris, 1962, p : 287.

[2] سيلفي ثينو، مرجع سابق، ص 25.

[3] سيلفي ثينو، مرجع سابق، ص 24.

[4] هنري علاق، مذكرات جزائرية، مصدر سابق، ص 129-130

قام أحد المعلمين في منطقة بجاية بتدريس جملة تصحيحية تبين الهوية الجزائرية ورفض التبعية للفرنسيين. منذ ماي 1945، أصبح واضحًا أن السؤال الهام في الجزائر هو: هل يجب على المعمرين الاستمرار في السيطرة أم تدمير النظام الاستعماري؟[1] ولم يترك المعارضون الشرسون أي فرصة للإصلاح وانتهكوا النظام القانوني الجزائري، مما أدى إلى عدم تمكن أي جهود تطوير تدريجي. كانت الجمهورية الثالثة والرابعة في الجزائر أسطورة سياسية، وهدفت إلى إيهام الناس بأن الاستعمار يتماشى مع المبادئ الجمهورية، على الرغم من أن قوانين التطور تثبت استحالة انصهار ثقافات وحضارات الشعوب المتنوعة في بوتقة واحدة، خاصةً حضارات الأجناس الأوروبية والصفراء والسوداء.[2]

أدى تغيير في السلوك الجزائريين إلى إحساس الأوروبيين بتهديد فعلي لوضعهم المهين، بعدما اعتادوا معاملة الجزائريين بدونية وعدم احترامهم كبشر كاملي الإنسانية. وكانت العلاقة بين الجالية الفرنسية والجزائريين خالية من التواصل أو المجالات للتحاور أو تبادل الأفكار، بالإضافة إلى تجاهل السلطات الاستعمارية لمطالب الجزائريين وإصلاحاتهم، وتفاخرها بانتهاك حرمة القانون وتجاهلها لحقوق المسلمين[3]. وكان "موريس" دي لافوس يدعو إلى التقيد بمبدأ حماية مصالح البلد الأم، بينما كان النخبة الواعية الجزائرية تشعر بالمقت تجاه القمع والنقص التي تحدد طبيعة كيانهم في مواجهة ظرفية الامتياز التي تميز الرجل الأوروبي، وعندما رأى المستوطنون ما رأوه في فرنسا من المطالبة بالحرية وحتى الاستقلال، أغراهم واستهواهم ذلك[4]. لكن الحاكم العام قد وجه تحذيرًا علنيًا لهؤلاء المستوطنين. ومن خلال مذكراته، قد وقف مصالي الحاج على الحقيقة التي تدور

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954 – 1962 ، مصدر سابق، ص 108.
[2] أوليفي لوكور غرانميزون، مرجع سابق، 2009، ص 148.
[3] أحمد مهساس، مصدر سابق، ص 214.
[4] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائر 1919 – 1939، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 70.

حول الصراع في الجزائر، حيث هاجمت الصحافة الوطنيين بعنف والمعمرون سادة البلاد، وطالبوا بإيقاف كل من هو مناهض لهم[1].

وحتى الرأي العام الفرنسي لم يتقبل الحركة الوطنية الجزائرية، وبالتالي اعتبر اليمين الاستعماري الدفاع عن امتيازاته بمثابة السيادة الفرنسية. ولم تكن القضية الوطنية مقبولة لديهم. وقد حذر الأمير خالد الفرنسيين من التمادي في سياستهم الاستعمارية، وأكد أن الإجراءات التي يتخذونها ضد الجزائريين لن تجد نفعًا، لأن الحوادث المقبلة ستكتسح كل هذا العبث والفساد[2]. وقد أدرك الأمير خالد حقيقة الصراع بعدما اصطدم بالعراقيل الدائمة التي تقيمها الأقلية الساحقة الممثلة للأقلية الأوروبية، فضلاً عن حملاتها الإعلامية الكاذبة والحاقدة. ولقد أصبح الفرنسيون القاطنون بالجزائر ينتظرون بمرارة اليوم الذين سيضطرون فيه إلى شد أمتعتهم وحقائبهم للعودة إلى الوطن الأم.[3]

لم يتم اعتماد مفهوم الاستيعاب في الجزائر إلا لفئة معينة من المواطنين، وكان ذلك بمثابة عامل يساهم في تدمير التراث الثقافي الجزائري. وعلى الرغم من أن التعليم كان قد قدّم فرصة لتحقيق التقدم والتحسين، إلا أن المستوطنين عارضوا ذلك بسبب رفضهم لفكرة ترقية العرب البربر في حال بقائهم مسلمين، معتبرين أن الإسلام لا يتناسب مع التقدم. وقد عرقل هذا الموقف الجهود المبذولة لتحقيق التقدم عن طريق التعليم.[4]

وفيما يخص التجنيس في الجزائر، فقد كان الهدف الرئيسي هو خدمة المصالح الأوروبية، ولم يكن لديه أي اهتمام حقيقي بالمجتمع المتجنس. فالتجنيس كان يتيح لأي شخص من خارج

[1] مصالي الحاج، مذكرات 1880 – 1938، ترجمة: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006، ص 204.
[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائر 1919 – 1939، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 70.
[3] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائر 1919 – 1939، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 75.
[4] فرحات عباس، تشريح حرب، مصدر سابق، ص 118.

الجزائر أن يصبح فرنسياً، حتى لو كان ذلك مثيراً للنزاع فيما يتعلق بالأهلية والانتماء الثقافي للأفراد. وقد أعربت بعض الأحزاب، بما في ذلك حزب الشعب الفرنسي، عن معارضتها لتجنيس الأفراد الأجانب، حرصاً على الحفاظ على نقاء الأمة الفرنسية. وهذا النزاع الثقافي والسياسي تسبب في جبهة مضادة ضد مشروع التجنيس، وفي نهاية المطاف، أدى إلى إضعاف برنامج المعمرين وجعل فرحات عباس يحمل المسؤولية الكبرى لفرنسا في فشلها في سياسات الإصلاح.[1]

أما فرحات عباس، في خطابه في شهر ماي 1946، أعلن سياسته الجديدة التي تعارض الاندماج والاستعمار والانفصال، ويرويها بالشعارات التالية: "لا للاندماج، لا لأسياد جدد، لا للانفصال، نحن شعب فتي مرتبط مع أمة ليبرالية كبيرة، نعم لديمقراطية جديدة: إذا طال الأوروبيون التخلي عن مفاهيم القرون الوسطى من أجل بناء جزائر جديدة مرتبطة فدراليًا مع فرنسا الجديدة".[2]

تتمحور حول فكرة الازدواجية الجنسية للفرنسيين في الجزائر والجزائريين، ولكن هناك فرنسيين في الجزائر يعارضون مختلف مشاريع القانون، حتى تلك التي وضعتها حكومة "بيدو" في 13 أكتوبر 1946. تلقى هذا الأمر اهتمامًا من الطبقة المثقفة بداية من سنة 1946، وقاتل محمد حربي في جبهتين ضد المستعمرين الذين ظهروا بمظهر القوة الفاصلة بين المجموعتين الأوروبية والمسلمة، وكعنصر تعاون محتمل، ارتكز محمد حربي على تصريح محافظ شرطة برج بوعريريج "أن الزمن طال، وأنه يجب أن نشركهم في إدارة شؤون البلاد". شارك محمد حربي في انتخابات 2 جوان 1946 لتأسيس برلمان فرنسي جديد، ونجح في الحصول على 11 مقعدًا من أصل 13، ليعلن في 9 أوت 1946 مشروعًا جديدًا للإصلاحات السياسية، والتي تضمنت

[1] أحمد مهساس، مصدر سابق، ص 216.

[2] Robert Aron, op.cit, p.p : 250- 251.

جمهورية ذات استقلال ذاتي وحكومة تتكون من رئيس جمهورية يتم اختياره بطريقة مباشرة وبرلمان يتم انتخاب أعضائه في اقتراع سري من قبل جميع الجزائريين، بالإضافة إلى الدفاع الوطني المشترك مع فرنسا.[1]

يمثل المندوب الجزائري في فرنسا صوتًا استشاريًا في مجلس الوزراء، ولكن المستوطنين لم يأخذوا بعين الاعتبار مشروع الجزائر واعتبروه جريئًا ووقحًا. لذلك، لم يتم اعتماده من قبل البرلمان الفرنسي بسبب الصلة التي يمثلها بالاستقلال الجزائري. وكان المندوبون المعينون يمنعون المنتخبين الوطنيين من التدخل في المجلس، وكثيرًا ما كان هناك احتكاك عنيف بين بعض المنتخبين الأوروبيين والجزائريين، حيث يتبادلون الهجوم والدفاع حول الحكم الاستعماري، وقد تمثل نضال عبد الرحمن فارس هذه المعارضة العلنية والانتقال إلى الساحة السياسية العامة، وتم انتخابه لعضوية المجلس العام في الجزائر العاصمة. [2]

هذا وقد حاول جاهدًا تحسين أوضاع دائرته الانتخابية، ولكن سرعان ما واجه معاداة بعض زملائه الأوروبيين الذين يعتبرونه تقدميًا وخطيرًا. في هذه الأثناء، صرح الشريف بن حبيلس أمام المجلس الجمهوري في 30 جانفي 1953 بأن الشر ينبع من المؤسسات ذاتها وأن كل شيء يصدر عن بعض الأيدي الإدارية يعود عليها. ومع ذلك، شارك اتحاد البيان الجزائري بأربعة أعضاء في مجلس الجمهورية في ديسمبر 1946 لإبداء رأيه حول مشروع القانون الأساسي للجزائر الذي سيناقش في المجلس التأسيسي. واطلعوا الرأي العام بباريس على المشروع الفيدرالي الذي يتبناه الاتحاد، وشاركوا في الانتخاب[3].

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 1196.

[2] Robert Aron, op.cit., p : 253

[3] عبد الرحمن فارس، مصدر سابق، ص 35-40

يتميز مسعاه بمحاولاته لتهدئة الأوروبيين وحتى فرنسا، وذلك من خلال تصريحاته التي تنفي أن مشروعه هو انفصالي، بل هو يهدف للتخلص من امتيازات الاستعمار المتوحش في الجزائر، ويحتفظ بحقوق الأوروبيين المواطنين في الجزائر ويحترم وجود فرنسا كأمة متوسطية عظمى. كما انتقد بشدة المستهترين في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، ورفض تقسيم السكان الجزائريين إلى كتلتين دينيتين متعاديتين وإرجاعهم إلى العصور الوسطى، كما لم يضم برنامجه أية نقطة من الإصلاحات السياسية التي اقترحت في إطار قانون 1947.[1]

تقدم المرشح بإصلاحات جريئة في دورة المجلس الأولى، وشهد مشروعه مناقشات ساخنة خلال الجلسات، حيث كان معظم الأوروبيين غاضبين من الخط السياسي الجديد الذي تبناه الحاكم العام، وصاروا يلقبونه بـ"محمد". ومع تجديد أعضاء المجلس، تم هزمه من قبل نواب جزائريين يدعمون مصالح الأوروبيين والإدارة الاستعمارية[2]. وبهذا، فشلت فكرة المجتمع المتعدد الأطراف في الجزائر، وتوسعت الهوة بين الشعب الجزائري والأقلية الأوروبية إلى درجة أنها أصبحت مستحيلة الردم. تم إجراء انتخابات في 10 نوفمبر 1946، تحت اسم "التجمع الجمهوري من أجل الدفاع عن الجزائر الفرنسية"، والتي تلقت تأييدًا من الأقلية الأوروبية بنسبة 61٪. وقد دعوا الجزائريين الفرنسيين للانضمام إليهم في اتحاد مقدس من أجل حريتهم ووجودهم[3]، مؤكدين أنهم اتخذوا قرارًا بالتضحية القصوى من أجل الاحتفاظ بالجزائر. ولم يتم تسجيل مداخلات المندوبين الجزائريين في المحاضر، ورفضوا المداخلات باللغة العربية، مما أدى إلى خروج أحدهم من القاعة. وبفعل ما لديهم من وسائل سياسية ومالية ضخمة، قاد المستوطنون حملاتهم وزادوا

[1] André Nouschi, op.cit, p: 149.

[2] عبد الرحمن فارس، مصدر سابق، ص 40-41.

[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 985.

من ضغطهم، مما أثر على فشل أي مشروع للتغيير. بقي الوضع متأزما بين فرحات عباس والمستوطنين الأوروبيين حتى أدرك أن المطالبة بالقانون لن تفيد بشيء. [1]

تم تجسيد هذا الاتجاه عبر نضالهم في 14 يوليو 1937 أمام دار الثقافة بالجزائر العاصمة، حيث حضر حوالي 20 ألف شخص وهتفوا بأعلى أصواتهم "الحرية للجميع، الأراضي للفلاحين، احترام الإسلام، التعليم للعرب" وعبروا عن اعتراضهم على مرسوم "ريفيي" وقانون الأنديجينا ومشروع بلوم فيوليت، وطالبوا بإقامة برلمان جزائري، وحتى وضعوا سطراً أحمراً تحت شعار الأرض للفلاحين. [2]

ومع انتشار حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أصبح الحزب الأول في الجزائر وزاد عدد منخرطيه والمتعاطفين، وزاد توجهه تقاطب الحياة السياسية الجزائرية، حيث اتهم محمد حربي القومية الشعبية الجانب الجزائري بالتطرف، والكولونيالي الجانب الأوروبي. وبسبب هذا التقاطب، أصبح من الصعب إيجاد حل للمشكلة الجزائرية بإطارها القانوني. ورغم أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية ركزت في بعض الأوقات على المطالبة بالشرعية، إلا أن معظم المستوطنين لم يقروا بهذا المبدأ لأنهم رفضوا تطبيقه على الجزائريين[3]. وبسبب هذه السياسة، رفضت واستمرت الحركة في مقاومتها، حيث دعا رئيس الحركة، مصالي الحاج، الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1948 ووصف الوضع في الجزائر بأنه "قرن من الهيمنة لم يتمثل إلا في استغلال ثورات البلاد من قبل أقلية أجنبية تحت حماية الجيش الشعب الجزائري.[4]

[1]

[2] A.N.O.M., G.G.A., carton 9H/47.

[3] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 48.

[4] مصطفى الأشرف، مصدر سابق، ص 257.

أصبح تنديدهم بالاحتلال الفرنسي يمثل بالنسبة لهم الفساد الشامل، وهو الإثم الأكبر والجريمة الأساسية باستحواذ الإنسان على إنسانية الآخر، وهو أبشع أنواع الجبروت الإنساني. غي برفيليي يشير إلى أن التنديد بالاستعمار يعني التنديد بالمستعمر الفرنسي، وقبل كل شيء، بفرنسيي الجزائر الذين يشكلون السبب الرئيسي للحرمان الذي يشعر به الناس ويرون استمراره الآن مظلمة لا تطاق، في حين كان مناضلي الحركة يبدون امتعاضهم كلما سمحت الفرصة لذلك، حيث توقفت عروض السينما في القاعات بسبب التصفيقات المنبعثة من الحضور حاملة معاني ودلالات سياسية واضحة. [1]

أما ممثلوهم فقد عجزوا عن القيام بعمل بناء بسبب المعارضة الآلية للأقلية الأوروبية داخل المجالس، لكنهم وجدوا فيها منابر للتنديد والاحتجاج. التدخلات الأوروبية كانت غير مقبولة من قبل المنتخبين الأوروبيين، وأدت إلى اقتناع الناس بأن فرنسا كانت تستهدف سياسة استعمارية بمعنى السيطرة والاستغلال المفروض على شعب آخر. مندوب حركة انتصار الحريات الديمقراطية يدعى "دماغ العتروس" واحتج على المخطط المصادق عليه من قبل نواب المجلس المتضمن قبولهم أن يكون هناك طبيب واحد فقط لكل بلدية من ثمانين ألف حتى مائة ألف ساكن، ورأى أن هذا المخطط يستهدف إبادة السكان. اليسار الغير شيوعي كان منقسمًا في مواقفه السياسية تجاه المسلم.[2]

توجّه الشخص نحو مقاطعة الانتخابات في أكتوبر 1951، لكنه اختار المشاركة بناءً على نصائح الحزب الشيوعي الفرنسي، حتى لا يفقد دعم الأوروبيين[3]. وبعد خسارته في الانتخابات، حاول التواصل مع أنصاره من خلال استخدام لغتين تعبر عن تطلعات كل مجموعة،

[1] جون لوي بلانش، مرجع سابق، ص 377.
[2] باتريك إفينو، جون بلانشياس، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 77.
[3] La dépêche quotidienne, 07-08-1951.

ولكنه لم يتمكن من مقاومة صعوبات الواقع الذي ظهر خلال حرب التحرير. وأدت هذه الحرب إلى تباين كبير بين المجموعات المختلفة، حيث كان لكل طائفة حيها ومكان تجوالها واستراحتها الخاص. وكانت الفرص العملية والترقية تعتمد على الجانب العرقي، ورغم المطالبة المتكررة بالعدل والمساواة بين المجموعات، إلا أن بعضهم اختاروا الانضمام إلى منظمات لينين، دون أن يدركوا صعوبة تطبيق هذه الأفكار في وضعهم كمستعمرين. وكان هذا الاهتمام بالأفكار اللينينية يُعتبر من بعض المسلمين الجزائريين كحزب أجنبي مرتبط بالمادية الغربية، مما جعلهم يتحفظون على الطابع العربي الإسلامي لمستقبل الجزائر.[1]

انتشرت إشاعة في الحروش بعد اعتقال مصالي الحاج أن الإخوة "فونديكاف" والإخوة "كانابا" و"بيرشليفل" من الجالية الأوروبية ينظمون ميليشيا لقمع الوطنيين، وكانت هذه الإشاعات تتكرر عند حدوث أي اضطرابات، وازداد موقف الوطنيين وضوحًا بسبب بقاء الأحزاب الوطنية في نضالها بصفوف متفرقة ونجاحها في التأثير بقوة على تحديد مصير البلد. [2]

يقول بن يوسف بن خدة: "استلزم الأمر إيلاء هذه الحقيقة المريرة اهتمامًا خاصًا،" وهو ما جعل الإدارة الاستعمارية إلا أن تنضم إلى تفكير كبار الإقطاعيين. وعند طرح قضايا من قبل مناضلين جزائريين، يتلقون ردًا متطرفًا "العرب يتمردون من جديد"، وهذا الأمر يجعل الكثيرين منهم ينسحبون بسبب عدم حصولهم على حقوقهم في الخلايا[3]، كما زاد التباين داخل الجماعات النقابية والسياسية في ماي 1953، حيث رفض الموظفون وعمال السكك الحديدة الأوروبيون المشاركة في الإضراب الاحتجاجي ضد نفي مصالي الحاج، مما يفسر عدم قبول الأوروبيين التفكير والعمل بمعزل عن الوضع الكولونيالي للجزائر والسيادة الفرنسية. وبالرغم من وجود بعض

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، مصدر سابق، ص 975.
[2] محمد حربي، حياة تحد وصمود، مصدر سابق، ص 97.
[3] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، مصدر سابق، ص 309.

الفرنسيين الذين رغبوا في التغيير المدروس، إلا أن الأفضل أن يكون إلى جانبك اليوم أشباه متمردين وليس خدمًا، وهذا ما تبناه محمد حربي من خلال مقولة "أوغستين بيرك" مدير شؤون الأهالي قياديو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يشكون في شخصية معينة لأنهم يرونها وراء جريدة الجزائر وهي أحد أقطاب الاقتصاد الاستعماري ومحتكري تصدير الحلفاء[1]. كانت هذه الشخصية غير قادرة على معارضة الاتجاه المتصلب لحزب الاستعمار الفرنسي والذي كان من بين قادته السيناتور هنري بورجو، الذي حقق نجاحًا وأذنابه في البرلمان الفرنسي، حتى ولو كانت هناك محاولات إصلاح بسيطة.[2]

أعرب رونكورال، البرلماني الجزائري، عن رأيه في أن الجزائر هي فرنسا ولم يكن هناك طريق آخر. تأسست الجبهة الجزائرية من أجل الدفاع عن الحرية وكانت تعتزم إلغاء الانتخابات البرلمانية التي أجريت في نوفمبر 1951. كانت ترتكز على مطالب أساسية، بينها إلغاء الانتخابات والتي أثارت استنكار الآخرين، استخدم اللوبي الاستعماري المصطلح "جبهة الفوضى ومعاداة فرنسا" لإغاظة الأوروبيين[3]. بالرغم من استخدامه للرشوة والرحلات والهدايا، جاء التنبيه الوجيه من المناضل العربي بوهالي للتأكيد على أنهم لا ينبغي أن يرتبطوا بنظام الاحتلال الذي يجري نحو نهايته، في حين ستستمتع الجزائر في المستقبل بالحقوق.[4]

2. الإدارة الفرنسية والانتخابات 1946 – 1954 ما بين الأقلية الأوروبية والجزائريين.

كان التمثيل السياسي المحدود للأهالي في الجزائر نتيجة حظرهم من الحصول على الحقوق المدنية والحريات العامة، مما أدى إلى تطبيق إجراءات استثنائية باسم "قانون الأهالي"

[1] محمد حربي، حياة تحد وصمود، مصدر سابق، ص 98.
[2] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 280.
[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، ص 976
[4] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، مصدر سابق، ص 292.

على التمثيل الهيئات المنتخبة التي تم تعديلها بعد ذلك بشكل غير عادل. في المقابل، كانت الأقلية الأوروبية والسكان الجزائريون يشكلان هيئات انتخابية مختلفة والتي تصوت لصالح تمثيل مختلف المجالس، وبالتالي فإن هذه الفئة كانت قادرة على الحفاظ على وزنها الغالب. [1]

ومن خلال الإصلاحات الاستعمارية، زاد عدد الممثلين الأهالي في المجالس المحلية، لكن لا يزال النظام الاستعماري يفرق بين المستشارين الأوروبيين والأهالي المستشارين ويمنع الأخيرين من انتخاب رئيس البلدية. وهذا أثر بشكل كبير على التمثيل السياسي والمطالب الأهلية في الجزائر.[2]

رغم أن قانون 4 فيفري 1919 كان الأكثر أهمية في التشريع الجزائري قبل صدور القانون الأساسي للجزائر لسنة 1947، فقد منح الأهالي الذين لم يؤدوا الخدمة العسكرية بعض التسهيلات للحصول على المواطنة الفرنسية، شرط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية[3]. وقد زاد عدد الناخبين المؤهلين بشكل كبير، وفقًا لتقرير محمد حربي من 5090 إلى 106000 ناخب، و421000 ناخب وفقًا لمحفوظ قداش قبل الحرب[4]. وتمكن الجزائريون الغير متجنسين من الانتخاب مع تعيين ممثلين لهم، بعد أن كان هذا الحق مقتصرًا على المتجنسين فقط بموجب القانون المشيخي.

ورغم ذلك، لم تستجب الأقلية الأوروبية لهذه التطورات بشكل إيجابي، وأعربت جريدة صدى الجزائر عن اعتراضها على ما حدث، ووصفته بأنه "حادث طارئ وضربة غادرة". وعلى الرغم من المساواة في الحقوق والرتب بين المستشارين العامين الفرنسيين والأهالي، إلا أن

[1] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مصدر سابق، ص87.
[2] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، مرجع سابق، ص 270.
[3] Mahfoud Kaddache, La vie politique à Alger de 1919- 1939, op.cit., p : 41.
[4] Mahfoud Kaddache, op.cit., p : 41.

الجزائريين استثنوا من المشاركة في انتخابات مجلس الشيوخ، حيث كان يتم التأكيد على ضرورة احترام السيادة الفرنسية حتى من قبل الأهلي، وذلك رغم تعزيزهم للبرامج التي قدموها سنة 1919 من قبل اتحادية الفلاحين واتحادية مزارعي الكروم إلى جانب اتحاد النقابات شركة المزارعين والكتلة الوطنية.[1]

تمثل الأقلية الأوروبية معارضة لإصلاح التجنيس لأنهم يرون فيه ضعفًا من الحكومة الفرنسية في مواجهة القومية العربية. وأعرب حاكم العام "جونار" عن طمأنينتهم، وأشار إلى أنه لا يمكن للأهالي الحصول على التجنيس إلا بشروط صارمة، وأن القانون لا يؤثر على مصالح الأقلية الأوروبية. ومع ذلك، يرى مدير جريدة الأخبار "فيكتور بروكون" أن الأقلية الأوروبية ترفض كل تغيير وتطور، وتحاول تزوير الانتخابات بالابتزاز البوليسي والاحتقار ويرى أن الحرب قد عملت على تماسك النخبة المسلمة، وأن الأقلية الأوروبية يجب أن تفتح عينيها على الحقائق والمآسي.[2]

قدّم رؤساء بلديات الجزائر عرضاً عن الوضع السياسي الأهلي، حيث أبدوا قلقهم إزاء الاضطرابات والانزعاج وغياب الأمن في البلاد. وبسبب تشابه الرؤى مع الفرنسيين، نشأت حملة عنيفة ضد القانون وصحف المعمرين بقيادة "صدى الجزائر" هاجمت القانون وأشارت إلى أنه يرفع كل ضمان أمني عن الأقلية الأوروبية في الجزائر[3]. وقام بعض الممثلين بدعوة عدم منح حق المواطنة للأهالي الراقين، مستنكرين العقيدة الإسلامية. ولقد نقل النائب محفوظ قداش موقف الممثلين في مجلس النواب عام 1920، حيث أشار إلى رغبته في إدماج الأهالي في الجزائر مع الحفاظ على حقوق الأقلية الأوروبية. وقد نص مشروع بلوم فيوليت في عام 1936 على ممارسة

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939 – 1951، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 770.
[2] فرحات عباس، الشاب الجزائري، مصدر سابق، ص 13.
[3] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919 – 1939، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 71.

الحقوق السياسية للمواطنين الجزائريين، ولكن تم التخلي عنه بعد ضغط الكولون، الذين كانوا يخشون رؤية الناخبين المسلمين يجتاحون الهيئة الانتخابية. لذلك، اعتبر النائب مورينو من مدينة قسنطينة المشروع جريمة ضد الشعب الجزائري.[1]

بعد تحالف الأقلية الأوروبية وممثليها، طرح "أبو" مقترحاً بتبني إجراءات قاسية لمواجهة نشاط المشاغبين، وأشار إلى أنه لا يمكن مناقشة أفعالهم التي تتماشى مع سياسة الحكومة. وأكد بضغط كبير داخل البرلمان الفرنسي على أهمية اتخاذ إجراءات حازمة لإنهاء مسألة الانتخابات الجزائرية المثيرة للسخرية، وأنه يجب علينا أن نتخلى عن الحكومات العاطفية ونبحث عن رجال أشداء يمكنهم الدفاع عن حقوقنا بالقوة إن لزم الأمر، وهذا المشروع يهدف إلى إرضاء الكولونياليين وتشجيع الإدارة الاستعمارية. وأيضاً ذكر القس "لامبير" بأن هذا المشروع يتماشى مع صنع الأقلية الأوروبية التي احتكرت السلطة في الجزائر لعقود من الزمن.[2]

في عام 1939، تم دفن مشروع فيوليت بعد أن عرقلته معارضة المعمرين وحملاتهم العنيفة، وتهديداتهم في باريس لمنتخبيهم الجماعية. استند المؤرخ محفوظ في هذا الشأن إلى تصريح أستاذ الحقوق "فيار" المتخصص في القضايا الأهلية، حيث قال إن التخلي عن حقوق المسلمين الجزائريين في الحقوق السياسية كان تهاونًا كليًا.[3] منذ عام 1943، بعد إصلاحات لم يكن بإمكان المعارضين معارضتها، بدأ المعمرين يشعرون بالمرارة والخيبة، ولذلك قاطع الكثيرون منهم الانتخابات البلدية التي جرت في شهر يوليو 1945، ووصلت نسبة المقاطعة إلى متوسط بين 35 و 50٪. [4]

---

[1] L'écho d'Alger, 28-05-1920.

[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919 – 1939، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 91-92.

[3] L'écho d'Alger, 07-01-1937.

[4] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 978.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، استعاد الأوروبيون نفوذهم وعرقلوا المشروع بإعادة النظر في البند الرابع من مرسوم الجنرال ديغول، الذي كان يمنح الجنسية الفرنسية للجزائريين دون الحاجة إلى التخلي عن هويتهم الإسلامية وعقيدتهم. ومع ذلك، ظل المعمرين يحملون حقدًا عليهم بسبب منح الجزائريين حق التمثيل السياسي في المجالس المحلية والتشريعية. [1]

رغم أن الأقلية الأوروبية اعتقدت أن الحركة الوطنية لا تعبر عن طموحات الشعب الجزائري، وأنه يكفي القضاء على حزب الشعب الجزائري والحد من تحركاته وإيقاف قادته في السجون لتحقيق الأمن، فإن ذلك لم يكن كافيًا للمسلمين الجزائريين الذين طالبوا بالحرية والمساواة في

بعد حدوث أحداث 8 ماي، خاصة وأن الأوروبيين كانوا يخشون ثورة جديدة بعد عام 1945، هرب كثيرون منهم وباعوا أو أجروا أملاكهم، وانتقدوا الوطن الأم لعدم اهتمامه بالخطر ومواصلته لسياسة الديماغوجية تجاه المسلمين. وبتاريخ 7 ماي 1946، تم فتح قوائم الانتخابات لجميع الجزائريين الذين تجاوزوا سن العشرين عامًا بفضل قانون "غاي لامين".[2]

ونتيجة لذلك، اتبع المعمرين الأوروبيين الذين كانوا يدافعون عن مصالحهم ومكاسبهم منهجًا يركز على تنظيم أنفسهم كجماعة ضغط، وأطلقوا على هذا التحالف اسم "التجمع الجمهوري من أجل الدفاع عن الجزائر الفرنسية". ونتيجة لذلك، حصلت الأقلية الأوروبية على 216،476 صوتًا من إجمالي 352،634 صوتًا. وعلى هذا الأساس، قدم هؤلاء الأوروبيون نسبة 61٪ من أصواتهم تعبيرًا عن الدعوة التي وجهت لهم: "لقد اتخذنا قرارنا بالتضحية القصوى من أجل الاحتفاظ بالجزائر، أيها الجزائريون الفرنسيون، لنتحد اتحادًا مقدسًا من أجل حريتنا ووجودنا".

[1] عمار بوحوش ، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة، مرجع سابق، ص 111.
[2] محمد حريب، حياة تحد وصمود، مصدر سابق، ص 32.

وبالتالي، استعادت الأقلية الأوروبية حريتها الكاملة في الجزائر، وأصبح من الصعب تحقيق المساواة بين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين في الواقع، وأصبحت المشاركة في الانتخابات مجرد لعبة في يد التعبير الأوروبيين. [1]

بعد التطورات الأخيرة، قام الصحفي زدرافوبيكار بالاستناد إلى كلام بلوم الذي كتبه في نهاية عام 1949. وقد ذكر بلوم أن المعمرين الجزائريين كانوا يتحملون دائمًا الرأي المعارض فيما يتعلق بحل مشكلة العلاقات بين الشعبين المتواجدين على أرض واحدة، تحت شعار الشرعية النسبية. كانوا يعتبرون جميع الإصلاحات التي كان من المفترض تنفيذها في الجزائر بأنها خيانة من قبل الفرنسيين للجزائريين[2]. ومع ذلك، فقد زرعت انتخابات 19 أكتوبر 1947 والفوز الذي حققته حركة انتصار الحريات الديمقراطية الرعب والهلع في صفوف المستوطنين الأوروبيين. بدؤوا يشعرون بأن هذه الحركة تهدد وجودهم في الجزائر وشعورًا بأن نفوذهم سيتقلص إذا تم تنفيذ قانون الجزائر. كانوا يخشون أن تحول النجاحات المتحققة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى أغلبية مفروضة بالقوة، مما يعني أنهم سيصبحون أقلية ضمن نظام ديمقراطي. [3]

ورغم أن المشاركة في الانتخابات كانت متاحة وفقًا للقانون الذي تم وضعه في 20-09-1947، فإنهم كانوا يربونها بأنها ستؤدي إلى الاستبداد والاستعباد والإهانة والإذلال من خلال ممارسة سياسة الغش والتزوير. وكانت الحكومة الفرنسية وإدارتها في الجزائر والأقلية الأوروبية من ذوي الامتيازات في الجزائر يرون أن الخطر الأكبر الذي يهددهم هو وأدركت الحكومة الفرنسية أن هذا سيؤدي إلى تغيير في التوازن السياسي والاجتماعي في الجزائر، وبالتالي فإنها

[1] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 985.
[2] زدرافوبيكار، مصدر سابق، ص 211.
[3] Charles André Julien, l'Afrique du Nord en marche, nationalisme musulmans et souveraineté française, 3ème édition, Julliard, paris, 1972, p : 279.

تعتبر تلك الانتخابات والديمقراطية خطرًا على السيطرة الفرنسية على الجزائر. وبالتالي، قامت الحكومة الفرنسية بالعديد من الإجراءات لمنع المسلمين الجزائريين من المشاركة في الانتخابات، مما يدل على أن الديمقراطية في هذا السياق لم تكن أكثر من وعد فارغ.[1]

بسبب فشل الحركة في تحقيق النجاح في الانتخابات التشريعية جانفي 1948، بدأ الكولون يعبرون عن سخطهم على تصرفات الحاكم العام "شاتينيو". ولإيقاف المسلمين من تحقيق نجاح مماثل في الانتخابات المحلية التي ستجري بتاريخ 11 فبراير 1948، قرر الكولون التعبير عن غضبهم لزعيم ممثليهم في البرلمان الفرنسي "روني مايير" الذي أبلغ رئيس الحكومة الفرنسية "روبير شومان" بالأمر. وبناء على ذلك، استدعت الحكومة الفرنسية روني مايير وعينت مكانه الاشتراكي "إدموند ناجيلان".[2] وبعد وصول ناجيلان، أعلن تحت تصفيقات رجال الصحافة عن إرادته في الضرب وبقوة من أجل وضع حد للانفصاليين. وبرر تفسيره الشخصي للوضع القانوني الجديد ولترتيبات الجمعية الفرنسية، قائلاً: "أن العناصر الوطنية ستفوز في الانتخابات بنسبة 90% من الأصوات بالجزائر لو انتهجت السلطات سلوكًا نزيهًا". وعندما لم يحقق العرب أي نجاح في الانتخابات، قام ناجيلان ليلة الانتخابات باعتقال واتهام 32 مترشح من بين 54 تقدموا تحت ألوان الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بتهمة أعمال وأقوال تمس بسيادة فرنسا.[3]

بعد أن تم اختياره من قبل الحكومة الفرنسية لتسيير وتنظيم انتخابات المجلس الجزائري في عام 1948، فجرت الانتخابات يوم 11–4 أفريل تميزت بالغلو والشطط والتجاوزات التي لم يسبق لها مثيل. وقد بذلت الحكومة الفرنسية كل ما في وسعها لدرء الخطر على الأقلية الأوروبية باستعمال

[1] Ibid, 279-282.
[2] Charles André Julien, op. cit., p : 279
[3] هنري علاق، مصدر سابق، ص 164.

أساليب في التزوير التي أصبحت مضرب المثل[1] ، وكان هذا معروفا في جميع أنحاء العالم، بحيث عندما يتم التلاعب بالانتخابات في أي بلد، يطلق عليها "انتخابات على الطريقة الجزائرية".[2]

ويبدو أن الثلاثة ناجيلان بورجو، شيافينو شيافينو، وبلاشيط بلاشيط، وضعوا أيديهم على أكبر جزء من الاقتصاد الجزائري، مما منحهم سلطة سياسية غير خاضعة لأي رقابة، وتم اكتشاف العديد من المخالفات في تلك الانتخابات. ومن الشنيع أن ما يطبق من التشريعات الفرنسية بالجزائر رسميا مبني على أساس عنصري بغيض، بحيث توجد طبقتان سادة ومسودين، ونوعان من المواطنين والمكتتبين الانتخابيين لا يمتزجان مسلم وأوروبي، وتزيد الأمور سوءا بما تركته الإدارة الاستعمارية من سوء التطبيق وأشنعه التزوير العلني في الانتخابات، على حد قول محمد البشير الإبراهيمي في كتابه "قلب المعركة".[3]

احتلَّ هنري بورجو الذي كان من أصل سويسري، أراضي خصبة في الجزائر، ومن بينها في إسطاويلي، وكان يمتلك عقارات في الوادي، ومتاجر في تجارة الحبوب، وشغل منصب مدير مصرفي في الجزائر تونس، وكان عضوًا في مجلس الشيوخ في الجزائر العاصمة، وكان له علاقة وثيقة مع مدير جريدة صدى الجزائر "آلان" دوسيزيني. ولورون شيافينو، إيطالي الأصل، كان مراقبًا للجزء الأكبر من الأسطول التجاري، وكان عضوًا في مجلس الشيوخ، وكان صاحب صحيفة لاديبيش الجزائرية وبلاشيط جورج بلاشيط، والملقب بـ "ملك الحلفاء"، سلَّم جزءًا من الأراضي لمصانع الورق الإنجليزية، وله عدة مؤسسات صناعية وزراعية، وشغل منصب نائب في المجلس الوطني الفرنسي ومدير جريدة "جورنال دالجي".[4]

[1] زدرافوبيكار، مصدر سابق، ص 211.
[2] Colette et Francis Jeanson, L'Algérie hors la loi, édition, ENAG, Alger, 1993, p : 80.
[3] أمحمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، مصدر سابق، ص 73.
[4] محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة، مصدر سابق، ص 51.

وفي كتاب صالح ابن القبي "عهد لا عهد"، أوضح قائلاً: "طيلة عهد الاحتلال تمكنت ضروب الغش من تحويل الانتخابات إلى دعم القوائم التابعة للإدارة، بأصوات مؤيدة تفوق عدد المسجلين"، ولذلك، يوم الانتخابات، مارست الدرك والشرطة والاستعلامات العامة ضغوطًا كبيرة، وأجبرت الأوروبيين الجزائريين على التصويت بقوة. ونتج عن ذلك قمع واسع تسبب في وفيات وجرحى في صفوف الناخبين[1].

واستقر رأيهم على الوقوف في وجه الأمة واختيار طائفة من النواب العملاء (بني وي) لترشيحهم وضمان فوزهم تم اكتشاف تزوير في الانتخابات التي جرت في سيدي بلعباس، حيث انتهك الشيوعيون قوانين الهيئة الانتخابية الأوروبية باستثناء هذه المدينة. وبالنسبة للهيئة الإسلامية، فقد تم تزوير الانتخابات على نطاق واسع، حتى تم إدخال توقيعات المنتخبين الأوروبيين من قبل الإدارة الفرنسية. كما أن فكرة التعايش بين المجتمعين غير مقبولة لدى الأقلية الأوروبية في الجزائر، حيث تتمسك بالغطرسة والتحكم في مصير الشعب الجزائري، وبالتالي لم يدخل ممثلو الأقلية الأوروبية إلا في الجمعية الأولى بالجزائر. وعندما قام بعض النواب بانتقاد الوضعية الانتخابية واعتقال بعض زملائهم، صاح ممثلو الكولون بالجمعية الجزائرية ورفض المجلس منح فرحات عباس الكلمة. وعندما انسحب فرحات عباس وزملاؤه، اعتبر المندوبون الأوروبيون هذا السلوك غير مقبول وشائن، وطلبوا من وزارة الداخلية منع هذه التدخلات.[2]

"كانت الأغلبية في المجلس مكونة من الكولون وبني وي، وكانوا يتوقعون أن يؤيد الجميع تأسيس المجلس الجزائري الجديد. ولكن، لم يصدقهم أحد خاصةً أنهم كانوا يتعاملون مع "ناجيلان" الذي تشبَّث بالحكم الاستعماري، وقد أثار ذلك الشكوك حول تواطؤ الإدارة الفرنسية معه. وتحوَّل

[1] صالح بن القبي، عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 114.
[2] أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، مصدر سابق، ص 186.

المجلس إلى أداة من أدوات الاستعمار، حيث أنه لم يُطبَّق النظام القانوني بحق الجزائريين حتى في الإدارة، وكانت الإدارة الاستعمارية تعمل على قمع التقدم الوطني الجزائري بالعنف، وذلك بإغلاق الطريق الانتخابي وتحييد الأقلية الأوروبية في المجلس، وقد اعتبر فاروق بن عطية في كتابه الأعمال الإنسانية هذا الأمر كان يحدث باستمرار وأن الشعب الجزائري قد فقد إيمانه بالديمقراطية التي قدمت له بصورة ضعيفة، حيث كانت علاقات الأوروبيين مع الأهالي مشبوهة باحتقار الأخيرين بسبب اختلاف حضاراتهم وديانتهم."[1]

في مواجهة هذا التطور، قدرت بعض الأوساط الأوروبية التطور السياسي للجزائريين وتدرك ضرورة فتح حوار معهم. ولذلك، قام جاك شوفاليي بتبني سلسلة مقالات لتهيئة المناخ الضروري لإجراء حر ونقاش حول الحلول الممكنة. ومن ناحية أخرى، قاوم فرحات عباس بشدة هذه الأوضاع، وأدان الظلم والإجحاف الذي كان يمارس على الجزائريين، وقدم حلولاً بعيدة عن الاستعمار والانفصال[2]. ومع انسداد الأوضاع في سنة 1951، خيبت آمال الرأي العام والعناصر الثورية، ولم يعد للانتخابات أي معنى. وعلى الرغم من ذلك، استمرت الإدارة الفرنسية في تزوير الانتخابات وتطبيق التفرقة العنصرية وعدم المساواة بين الجزائريين والمستوطنين، مما أدى إلى فقدان الجزائريين الأمل في الحصول على التمثيل السياسي العادل وجعل الأحزاب تتخلى عنها، في حين كان الأوروبيون ينامون في أمن خاطئ.[3]

[1] Robert Aron, op.cit, p : 279.

[2] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، مصدر سابق، ص 170.

[3] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 994.

خلاصة:

تتناولنا في مبحثنا هذا مواضيع متعلقة بالاستعمار الفرنسي في الجزائر وتأثيره على الشعب الجزائري. تطرقنا إلى مخاوف الكولون الفرنسي وأرباب الاستغلال بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانوا يشعرون بالقلق من تزايد المطالب بإنهاء النظام الاستعماري في الجزائر. كما تمت الإشارة إلى المصير المأساوي للعبيد في الجزائر والدعوة إلى إنهاء النظام الاستعماري، وذلك من خلال كتاب مذكرات جزائرية لهنري علاق.

بشكل عام، تتناولنا في مبحثنا هذا قضية التمييز والاضطهاد التي تعرض لها الشعب الجزائري تحت الاستعمار الفرنسي، وتسلط الضوء على الحاجة إلى استعادة الهوية الجزائرية والتمكن من الاستقلال والحرية. تلك المواضيع تعكس التحولات والتغييرات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي والتأثير العميق الذي تركه هذا النظام الاستعماري على الشعب والهوية الوطنية.

خاتمة

خاتمة

إن الأقلية الأوروبية هي ثمرة سياسية تبنتها فرنسا الاستعمارية لتجسيد مشروع الإمبراطورية الفرنسية وكورقة ضغط أخيرة مع الاستعمار القديم اتجاه استعمار حديث، فإن الأمل الذي بنت عليه الأقلية الأوروبية أهدافها انكسر ثم الثبات والصبر الذي تحلى وتميز به الشعب الجازئري إلى جانب استمرارية الثورة وصفا واحدا والتصدي للاستفزازات وهو ما يبين فشل جميع مخططاتهم فالحكام العامون بالجزائر وطيلة مائة واثنين وثلاثين سنة انصب عملهم على خدمة أغراض آنية ومصالح ضيقة لا تتعدى مصلحة الأقلية الأوروبية بإجراءات غير قانونية جردت الجزائريين من أملاكهم وأراضيهم بفعل سن قوانين مجحفة واستعمار عنصري أقيم على مبدأ التمييز والفوارق بين الأقلية الأوروبية والجزائريين يف صورة مبدأ حاضر في كل شيء وموجه لجميع السياسات الاستعمارية التي طبقت في جميع المجالات سواء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

من خلال ما سبق من بحثنا استخصلنا مجموعة من النقاط هي:

بعد عجز المقاومات الشعبية والجهود الثقافية والسياسية في شكل عرائض وشكاوى مع بداية الاحتلال، والتي لم تلق استجابة أو نجاحاً في مواجهة التعسف الاستعماري، وأيضًا ثورة الأوراس في عام 1916، استفادت المقاومة السياسية. بالإضافة إلى ذلك، اكتسبت النخبة حنكة سياسية وخبرة، وتأثرت بنشاط الفكر الإصلاحي النهضوي في المشرق والمغرب العربي، والفكر الوحدوي المغاربي وجهودهم. وقد ساهم هذا في تطوير الفكر السياسي وظهور الحركة الوطنية المنظمة، ابتداءً من حركة الأمير خالد التي يعتبرها بعض المؤرخين أبدأ للحركة الوطنية.

خلال الحرب العالمية الأولى، كان الساسة الفرنسيون يناقشون فكرة تنفيذ بعض الإصلاحات السياسية في الجزائر، بهدف إيهام وتضليل الشعب الجزائري من خلال وعود مجهولة التحقق قبل الحرب. وكانت هذه الإصلاحات ردًا على الانتفاضات الشعبية، مثل ثورة الأوراس في عام 1916. ومع ذلك، كان هدف هذه الإصلاحات هو تهميش الهوية والشخصية الجزائرية ودمجها في المجتمع الفرنسي من خلال القرارات والمراسيم التي تم تنفيذها في عام 1919 ومشاريع أخرى تم وضعها بواسطة الحكام الفرنسيين. وكان لهذه الإصلاحات تأثير مختلف على مواقف الحركة الوطنية، حيث اختلفت ردود فعلها بين المرحبين والمعارضين.

ظهرت أول مظاهر رفض الإصلاحات الفرنسية من خلال حركة الأمير خالد، الذي كان يطالب بحقوق سياسية دون التخلي عن الهوية الجزائرية الإسلامية والعدالة الاجتماعية. ومع ذلك، أنهت الحكومة الفرنسية حركته في مرحلتها الأولى ونفته من الجزائر في عام 1923، واستمر في نشاطه في فرنسا وساهم في تأسيس التيار الاستقلالي.

ظهرت مجموعة من النخبة المتأثرة بالثقافة الفرنسية في الجزائر والمهجر، وتأسست فدرالية المنتخبين في عام 1927 بقيادة بلقاسم بن التهامي، وضمت خريجي المدارس الفرنسية، بمن فيهم ابن جلول وفرحات عباس. كانت دعوتهم تهدف إلى المساواة في الحقوق والواجبات والبقاء تحت الحكم الفرنسي. فيما بعد، استمرت جهود الاندماج وأسس فرحات عباس حزب بيان أحباب الحرية، الذي تم حله بعد مجاز ماي 1945 واعتقال زعيمه.

يُعتبر عقد الثلاثينات من القرن العشرين مهمًا في الأحداث، حيث أسست جمعية العلماء المسلمين في 5 ماي 1931. هناك اختلاف في آراء المؤرخين، فبعضهم يرى تأسيس الجمعية كرد فعل

على الاحتفالات المئوية، في حين يرى البعض الآخر أنها نتاج لنضال المشايخ والعلماء منذ بداية القرن العشرين.

حضرت فرنسا احتفالات الذكرى المئوية للاستعمار وأقامت احتفالات ضخمة، وكان الهدف من ذلك تجاهل الشخصية الجزائرية ودمجها في الهوية الفرنسية، وفي فترة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، لم يكن هناك اختلاف بين سياسة الإدارة الفرنسية في البلاد والحكومة في باريس. ظهرت تيارات سياسية متنوعة مثل الحزب الشيوعي الجزائري وحركة الاستقلال التي كانت لها توجهات مختلفة بشأن الاستعمار، وقد استغلت السلطة الفرنسية الإعلام والاحتفالات لتأكيد وجودها وتأثيرها ولإخفاء الهوية الجزائرية، فضلا عن ذلك فقد كان المستوطنون الأوروبيون يسيطرون على المصالح ويتدخلون في السياسة بنفسجة العنصرية، وكذلك تنوعت مواقف التيارات الوطنية بين الرفض والتحفظ والترحيب تجاه السياسة الاستعمارية.

تلقت الصحافة الناطقة بالعربية في الجزائر دعمًا وتسهيلات من الاستعمار خلال الحقبة الزمنية بعد الحرب العالمية الأولى، لكنها تعرضت لقمع وتوقيف ومضايقات فيما بعد. وقد ظهرت هذه القمعية بشكل أكبر عندما طُرحت مطالب المساواة والحقوق المدنية والسياسية للجزائريين. تمت معاملة الصحافة العربية في الجزائر بأنها صحافة أجنبية، وتم تطبيق المادة الـ 14 من قانون حرية الصحافة الصادر عام 1881، مما أتاح للسلطة الإدارية الفرنسية توقيف أي صحيفة ناطقة بالعربية دون إحالتها على العدالة.

حاولت جمعية العلماء المسلمين إصدار جريدة تحمل اسمها، إلا أن طلبها تم رفضه بناءً على القانون المذكور أعلاه، وتأسست العديد من الصحف الجزائرية، ولكن تم مصادرتها من قبل

السلطات العسكرية الفرنسية، ولم تستمر جريدة "البصائر"، وكانت هناك صحف جزائرية أخرى تحقق انتشارًا واسعًا مثل جريدة "الأمة" وجريدة "الديفانس" وجريدة "لونطونت".

وفي عام 1930، نظمت فرنسا احتفالات في الجزائر تم تمويلها بشكل كبير وشهدت استخدام الدعاية بكثافة. وقد تجاهلت هذه الاحتفالات مشاكل المسلمين الجزائريين وترافقت مع شعارات معادية للعرب والإسلام.

نناقش قضايا تتعلق بالاستعمار الفرنسي في الجزائر وتأثيره على الشعب الجزائري. نتطرق إلى مخاوف الاستعماريين الفرنسيين وأرباب الاستغلال بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانوا يشعرون بالقلق إزاء تزايد المطالب بنهاية النظام الاستعماري في الجزائر. كما نشير إلى المعاناة الكبيرة التي تعرض لها العبيد في الجزائر وندعو إلى إنهاء النظام الاستعماري، وذلك من خلال استعراض مذكرات جزائرية للكاتب هنري علاق.

بشكل عام، يتم التركيز في هذا المبحث على قضية التمييز والاضطهاد التي تعرض لها الشعب الجزائري تحت الاستعمار الفرنسي، ويتم تسليط الضوء على الحاجة الملحة لاستعادة الهوية الجزائرية وتحقيق الاستقلال والحرية. تلك المواضيع تعكس التحولات والتغيرات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي، وتسلط الضوء على التأثير العميق الذي تركه هذا النظام الاستعماري على الشعب الجزائري وهويته الوطنية.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: صورة تبين ذكرى 8 ماي 1945 في الجرائد الجزائرية



المجاهد

ذكرى ٨ ماى ١٩٤٥

كانت الدنيا تحتفل بانتصار الديموقراطية على النازية والفاشية في ٨ مايو ١٩٤٥ وكان العالم يطوى صفحة من تاريخ البشرية ، ملؤها الدماء والاحزان والموت ، ويفتح صفحة اخرى جديدة مقدمتها « ميثاق فرانسيسكو » ، وحريات الشعوب ، وحقوق الانسان ، ورفاهية البشر ، وغلق الباب فى وجه الحرب ، هذا الوباء الذى عانت الانسانية من ويلاته الكثير .

فى هذا الظرف هبت الجزائر تشاطر العالم افراحه كما شاطرته اتراحه . الجزائر التى خاضت حربا عالمية طاحنة لا ناقة لها فيها ولا جمل ، سوى انها كانت حريصة على تحطيم مبادىء فاشية هدامة ، ترتكز على عنصرية جنسية ، وتنشد توسعا استعماريا قاسيا لا يرحم . خاضت الجزائر الحرب الى جانب الديموقراطية التى لوحت لنا بكمشة من الوعود الزائفة فى تقرير المصير ، ونيل الحريات الاساسية ، واخدعنا للحيلة لاننا شعب كريم سهل الانخداع فدخلنا المعركة ، وخرجنا منها وقد خلفنا فى ارض ايطاليا وفرنسا مئات الالاف من الضحايا كانت لنا حريات الايطاليين ، والفرنسيين ، وشهد العالم مصرع الفاشية والطغيان على ايدينا ، وعدنا الى ارضنا لنحتفل ولم نكن نتوقع اننا سنندفع من جديد اثر بعضنا لهذه الفرجة وذلك النصر .

فى ٨ مايو ١٩٤٥ خرج الشعب الجزائرى فى كبريات مدنه قصد مظاهرات شعبية حملت فيها الاذهان الطالبة بالحريات والمذكرة بالوعود ، والداعية الى تقرير المصير . ومن وراء جدران الثكنات العسكرية كان المستعمر يتاهب ليرفع على مدينة سطيف راية الاستعماريين بالجزائر ، وكان من ابطالها : اشبارى - وكاربونيل - وآبو - وفروجى . هؤلاء الاستعماريون كانوا يدبرون مجزرة للقطيع من الخراف البشرية . فانطلقت النيران تحصد المتظاهرين حصدا وحلقت الطائرات المحملة بالقنابل والدمار تدك ضواحى خراطة وسطيف ، وقالمة . وكانت الحملة ابادية ولم تستغرق سوى الاسبوع اسفرت عن قتل ٤٥ الف نسمة من الجزائريين .

ثم توالت ايام تفنن فيها احفاد بيجو فى قتل (البوش) من الجزائريين والتمثيل بهم فاحرقوا الاحياء بعد جمعهم بالعشرات ورشهم بالبنزين فى حظائر بيع الحيوانات المسورة بالحديد ، وبقروا بطون الحوامل على رهان زجاجة من البيرة بين جنديين ان كان ما فى بطن الحامل ذكرا ام انثى ، والقوا بالشيوخ ذوى المكانة فى القبيلة من اعلى الطائرات . ورش الاف الجثث بالجير حتى لا تؤذى الاحياء من الاروبيين وتركها ايام وليال على قوارع الطرق لتكون عبرة لمن بقى حيا من الجزائريين ولتكون قرة عين للسادة الاروبيين . ظلت الجزائر اياما وليال مسرحا لعمليات ابادة رهيبة . وكانت صدمة نفسية مروعة للشعب ، اصابت النفوس بالذهول ، والآمال بالخيبة ، وكان هذا الدم البرىء نهاية تاريخ ، وبداية تاريخ جديد ، سيشاهد فيما بعد من الدماء والجثث الكثيرة .

* * *

بدات الماساة تتبلور فى النفوس الذاهلة الحيرى وجعلت الوسائل السلمية التى كانت تنتهجها الاحزاب السياسية ، والتنظمات القومية فى البلاد ، جعلت تتكشف يوما بعد آخر عن افلاسها وتخاذلها وتتراجع منهالكة لكى تخلف مكانها لشىء آخر جديد ، هذا الشىء الذى جعل يزداد وضوحا يوما بعد يوم . واضحت الاهداف والمطالب التى انتظمت من اجلها مظاهرات ٨ مايو ، فكانت النكبة ، هذه الاهداف تبين للشعب وانها رهينة بتنظيمات سياسية سرية ، وتشكيلات عسكرية تنهيا لخوض معركة تحقيق الاهداف وانتزاع الاستقلال ، وفك الحريات .

* * *

ومن هنا نحن نبارك ٨ مايو ١٩٤٥ لانه كان حجر الزاوية فى هيكل جبهة وجيش التحرير الوطنى . ونبارك ٨ مايو لانه لقننا درسا قاسيا لن ننساه ، ودفعنا ثمنه غاليا من مهجنا ، لقننا وان السياسة التى لا تكون من ورائها حركة مسلحة جبارة ، هذه السياسة هى دجل وتزوير وخطل

نبارك ٨ مايو لانه علمنا وان تحالفنا مع فرنسا كتحالف الحروف مع الذئب ، وقد كان ، فجعلنا نتجه نحو حلفائنا الطبيعيين ، نحو اخواننا فى المغرب والمشرق ، الذين جمعنا واياهم ميراث الماضى المشترك ، وقارت بيننا وبينهم محنة الحاضر ، ويجمعنا بهم المصير الذى لا بد ان نحياه .

تحيى ذكرى ٨ مايو لان ضحاياها البريئة كانوا شهداء الفدراسيس ، ونبارکها لانها بداية الانطلاقة المتحررة ، والقبس الذى اضاء قلوبنا ايمانا بالتضحية ، واوضح لنا معالم الطريق ، طريق الكفاح المسلح ، والجهاد المستميت ولعل هذه الذكرى المؤلمة من تاريخنا كانت حدافا لقوله تعالى :

« وليبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين »

الملحق رقم 02: صورة تبين صفحة جريدة بتاريخ 9 ماي 1945



effective s'est
y a pas eu de

EGE

— Le général
les forces alle-

générales
ieu
prochain

ion parisienne).
ris par compte-
il des ministres,
nt été ajournées.
nt renvoyées à
nnaies et dépor-
ent-là de retour
ne que l'éventua-
pour la nomina-
onstituante serait
ilieux politiques.
avoir lieu au
ain.

ent belge
ntact
EOPOLD

Un communi-
du Conseil des
le gouverne-
ontact avec le
, dès l'annonce
bourg. Le por-
ment a refusé
mples détails.
ailleurs, que le

Berlin (F.P.). — L'amiral Doenitz a proclamé la dissolution du parti nazi.

PENDANT LES CEREMONIES DE L'ARMISTICE

A SÉTIF

des éléments troubles *d'inspiration hitlérienne* se livrent à des agressions à main armée

L'armée et la police rétablissent l'ordre

Le Gouvernement général communique :

Alors que l'Algérie participait avec enthousiasme aux cérémonies de l'Armistice, des éléments troubles d'inspirations et de méthodes hitlériennes se sont livrés à des agressions à main armée sur les populations qui fêtaient la victoire dans la ville de Sétif et dans les environs. Ils ont ainsi marqué leur volonté de souiller la joie générale.

La police maintient l'ordre et arrête les responsables. L'Armée lui apporte son concours. Les autorités sont bien décidées à prendre toutes dispositions utiles pour assurer la sécurité et réprimer toutes tentatives de désordre.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر باللغة العربية:

أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائر، الجزء الأول، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، الجزء الثالث، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

الزبير سيف الإسلام، نشأة الصحافة الاستعمارية في الجزائر، مجلة الجيش الوطني الشعبي، العدد 47، الجزائر، فيفري 1968.

فرحات عباس، الشاب الجزائري من المستعمرة إلى المقاطعة، تر: احمد منور، الجزائر، 2010.

هنري علاق، مذكرات جزائرية، ترجمة: جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2007.

زرادفوبيكار، الجزائر، شهادة صحفي يوغسلافي عن حرب الجزائر، ترجمة: فتحي سعيدي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2011.

سيلفي ثينو، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، وزارة المجاهدين، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.

قائمة المراجع باللغة العربية:

إبراهيم لونيسي، تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية، مجلة المصادر، العدد 7 نوفمبر 2002.

أحمد بن مرسلي، دراسة شخصية بومدين، مجلة المصادر، العدد الأول، 1999.

أحمد عبيد، أزمة الخمور بالجزائر وانعكاساتها والسياسية 1929 – 1936، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ، ديسمبر، 1977.

أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر 1919 – 1954، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

آني راي غولد زيغر، جذور حرب الجزائر 1940 – 1945، ترجمة: وردة لبنان، مراجعة: حاج مسعود حاج، دار القصبة، دار القصبة، الجزائر، 2005.

باتريك إفينو، جون بلانشياس، حرب الجزائر، ملف وشهادات، ترجمة بن داود سلامنية، الجزء الأول، دار الوعي، الجزائر، 2013.

بينامين سطورا، مصالي الحاج 1898 – 1974، رائد الحركة الوطنية الجزائرية، ترجمة: صادق عماري مصطفى، دار القصبة، الجزائر، 1999.

جلال يحي، المغرب العربي الحديث المعاصر منذ الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972.

جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830–1962)، تر: عبد السلام عزيزي، مراجعة واشراف: مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2009.

جوان غليسي، ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966.

رابح تركي، الصراع بين الجمعية وإدارة الاحتفال الفرنسي (1933–1939)،مجلة الثقافة، السنة الخامسة عشر، العدد 85، يناير، فبراير 1985، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر.

رضوان عيناد ثابت، مرجع سابق، ص 56.

الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج2، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

شارل أندري فافرود، الثورة الجزائرية، ترجمة: كابوية عبد الرحمن، سالم محمد، دار دحلب، الجزائر، 2010.

شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، تر: جمال فاطمي، نادية الأزرق، فتحي سعيدي، حسين بن قرين، مراجعة: عياش سلمان، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 942.

صالح بن القبي، عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

عبد الرحمان بن إبراهيم العقون، الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصرة، الفترة الأولى 1920 – 1936، ج1، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931–1935، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1981.

عبد المجيد بلخروبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، ترجمة: العربي بوينون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2011.

عفاف زهور، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، نشأة وتطور الحركة الإصلاحية بمدينة الجزائر 1931–1940، رسالة ماجستير في التاريخ، اشراف محمد القورصو، جامعة الجزائر، 2007.

عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.

عمال بوجلال، حواجز الموت 1957 – 1959 الجبهة المنسية، ترجمة: زينب قبي، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

غاستون بوطول، السلم المسلح، تعريب: أكريم ديري، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1973

فاروق بن عطية، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954 – 1962، ترجمة: كابوية عبد الرحمن، سالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

فرحات عباس، ليل الاستعمار، حرب الجزائر وثوراتها، تر: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، د ت.

كريمة بن حسين، الحياة السياسية في قسنطينة 1930 – 1939، رسالة ديبلوم للدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، دائرة التاريخ، جامعة قسنطينة، 1984.

مازن صلاح حامد مطبقاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية (1931–1939)، عالم الأفكار، ط1، الجزائر، 2011.

محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية 1919–1938، ترجمة: أمحمد بن البار، الجزء الأول، دار الأمة، الجزائر، 2008.

محمد إبراهيم جندلي، مبعث الحركة الوطنية بالجزائر و امتدادها بعنابة (1919–1954)، مطبعة المعارف، عنابة، 2008.

محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة، دار الأمة، الجزائر، 2007.

محمد الصالح بكوش، فرحات عباس من خلال كتابه حرب الجزائر جذور وأزمة، مجلة المصادر، ع4، الجزائر، 2000 .

محمد العربي الزبيري، مجلة الرواية، السنة الأولى، العدد الأول، جانفي – فيفري 1996.

محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954 – 1962 ، ترجمة: كميل قيصر داغل، ط1، لبنان، بيروت، 1983.

محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954 – 1962، ترجمة: كميل قيصر داغل، ط1، لبنان، بيروت، 1983.

محمد علي دبوز، نهضة الجزائر وثورتها المباركة، ج2، المطبعة العربية، الجزائر، 1971.

مسعودي يحياوي مرابط، المجتمع المسلم و الجماعات والأوروبية في القرن العشرين، حقائق وإيديولوجيات وأساطير ونمطيات في جزائر القرن 20 ، دار هومة، الجزائر، 2010.
مصالي الحاج، مذكرات 1880 – 1938، ترجمة: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006.
ناصر الدين سعيدوني، أحداث 8 ماي ذكرى وتضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير، مجلة الذاكر، المتحف الوطني للمجاهد، العدد الثاني،1995.
ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر بين الحربين 1918-1938، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001.
يوسف مناصرية، جريمة 8 ماي 1945 في مخططات الاستعمار الفرنسي، مجلة المصادر، العدد 07 نوفمبر، 2002.

جرائد ومجلات:

الخبر اليومي، الأربعاء 7 ماي 2008، حوار مع الباحث الفرنسي جون بيار بيرولو، أجراه عثماني طالبي.
الخبر اليومي، السبت 10 ماي 2008.
الشروق اليومي، الاثنين 2 جانفي 2006، العدد 1575.
الشروق اليومي، الأحد: 18-12-2005، العدد 1563.

قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

André Nouschi, L'Algérie amère 1914- 1994, édition de Minuit, paris, 1962.
Charles André Julien, l'Afrique du Nord en marche, nationalisme musulmans et souveraineté française, 3ème édition, Julliard, paris, 1972.
Charles Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, collection Que-sais-je, réédition paris, PUF.

Colette et Francis Jeanson, L'Algérie hors la loi, édition, ENAG, Alger, 1993.

Echo d'Alger , 22 avril 1919

Gilbert Meyniers, Histoire du F.L.N. 1954- 1962, édition Casbah, Alger, 2003.

Kaddache Mahfoud, La vie politique à Alger de 1919 à 1935, SNED.

Robert Aron, Les origines de la guerre d'Algérie, édition, Fayard, paris, 1962.

الجرائد:

Alger républicain, 12 mai 1945.

Journal Echo d'Oran, N°24109, 2 septembre 1939.

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

اهداء

مقدمة: 5

المبحث الأول: اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1945) 11

تمهيد: 11

المطلب الأول: تأثير المستوطنين على السياسة الاستعمارية وانعكاساته 12

1. التأثير من خلال المجالس المنتخبة 12

2. التأثير الإعلامي: 18

المطلب الثاني: موقف الأحزاب من الأقلية الأوروبية 25

1. التيار الاصلاحي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين 25

2. حركة الاتجاه الليبيرالي الادماجي. 29

المبحث الثاني: الأقلية الأوروبية والجزائريين في ظل الحرب العالمية الثانية 37

تمهيد: 37

المطلب الأول: موقف الجزائر من الأقلية الأوروبية في ظل الحرب العالمية الثانية. 38

1. الأقلية الأوروبية وموقفها من الإصلاحات أثناء الحرب العالمية الثانية 38

2. الأقلية الأوروبية ومساهمتها في تعفين الجو قبل مجازر 08 ماي 1945. 44

المطلب الثاني: الأقلية الأوروبية ومجازر 08 ماي 1945 50

1. دور الأقلية الأقلية الأوروبية في مجازر 08 ماي 1945. 50

2. انعكاسات ونتائج المجازر على الأقلية الأوروبية 60

خلاصة: 66

المبحث الثالث: الأقلية الأوروبية في الجزائر بين 1946- 1954 68

تمهيد: 68

المطلب الأول: إصلاحات الحكومة الفرنسية وموقف الأقلية منها في ظل ثرائها الاقتصادي وهيمنتها السياسية. 69

1. القانون الأساسي 20 سبتمبر 1947 69

2. أهم الاصلاحات السياسية. 76

المطلب الثاني: نشاط الحركة الوطنية السياسية ومشاركتها في الانتخابات 1946-1954. 82

1. نشاط الحركة الوطنية الجزائرية 1946 – 1954 وموقف الأقلية الأوروبية منه. 82

خلاصة: 101

خاتمة 103

قائمة الملاحق 108

قائمة المصادر والمراجع 111